خريطة مقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠

د. محمد عيد عتريس

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية – جامعة الزقازيق

ملخص :

يهدف البحث الحالي إلى وضع خريطة بحثية مقترحة للبحث الإداري التربوي بالجامعات المصرية في ضوء توجهات ومتطلبات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠م، والتي تسمى أيضاً بالاستراتيجية القومية للبحث العلمي والابتكار، والصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

واستخدم البحث المنهج الوصفي، واقتصر البحث على خمسة محاور من محاور الاستراتيجية، وهي: سياسات وتشريعات البحث العلمي : البحث الاداري التربوي نموذجاً، منظومة البحث الاداري التربوي، دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات البحث الاداري التربوي، الاستثمار في البحث الاداري التربوي والشراكة، والتعاون الدولي في مجال البحث الاداري التربوي .

وتم إعداد قائمة مبدئية بالقضايا والموضوعات البحثية المقترحة في ضوء توجهات الاستراتيجية ومتطلباتها. وبعد تحكيم القائمة تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في المجال،بلغ عددها(٨١) فرد، بواقع(٤٩) أستاذ،و(١٩)استاذ مساعد، (١٣) مدرس، يمثلون(١٨)جامعة بواقع (٦٦,٧%) من جملة الجامعات الحكومية، وذلك لاستطلاع رأيهم حول درجة أهمية وأولوية القضايا والموضوعات البحثية المقترحة. في ضوء ما سبق، تم إعداد الخريطة البحثية المقترحة لمجال البحث الإداري التربوي بالجامعات المصرية، كما تم وضع مجموعة من الضمانات الأساسية اللازمة لنجاح الخريطة البحثية المقترحة.

الكلمات المفتاحية: خريطة بحثية- البحث الإداري التربوي- الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠.

A proposed Map for Educational Administrative Research in Egyptian Universities in the light of the National Strategy for Science, Technology and Innovation 2015-2030 .

Dr.Mohamed Eid Atrees
Assistant prof.of comparative education&educational administration
Faculty of Education -zagazig universiyt

Abstract :
The current research aims to develop a proposed research map for educational administrative research in Egyptian universities in the light of the directions and requirements of the National Science, Technology and Innovation Strategy 2015-2030, also called "the National Strategy for Scientific Research and Innovation", issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research..

The research used the descriptive approach. The research was limited to five axes of the strategy, namely: policies and legislation of scientific research : educational administrative research as a model , the system of educational administrative research, support and development of human resources, infrastructure development for educational administrative research institutions , investment in educational administrative research and partnership, and international cooperation in the field of educational administrative research .

An initial list of proposed research issues and topics was prepared in the light of the strategy's directions and requirements. After judging the list and then presenting it to a group of experts and specialists in the field, the number reached (81) individuals as: (٤٩) professors, (1٩) assistant professors, (1٣) lecturers, representing (18) universities with a rate of (66.7%) of a total public universities, in order to seek their opinion on the degree of importance and priority of proposed research issues and topics. In light of the foregoing, the proposed research map for the field of educational administrative research in the Egyptian universities was prepared. A set of basic guarantees were also prepared as they were necessary for the success of the proposed research map.

Keywords: Research Map,Educational Administrative Research, National Strategy for Science, Technology and Innovation 2015-2030.

مقدمة :

يعد البحث العلمى أحد أهم الركائز الأساسية لتقدم المجتمعات وتحقيق التنمية فى كافة المجالات، من خلال ما يقدمه من إثراء للمعرفة وتنميتها وتطويرها وتطبيقها ، بما يسهم فى حل مشكلات المجتمعات والنهوض بها ، بل وفى تحقيق الريادة والتميز والتنافسية. وأثبتت التجارب أنه فى كل المعضلات والكوارث العالمية الكبرى تتجه الأنظار وبشدة نحو البحث العلمى ، باعتباره المنقذ الأساسى من الكوارث والجائحات الكبرى ، كما حدث فى جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19.

ويمثل البحث التربوى المدخل الحقيقى لأى نهضة حضارية لكل مجتمع يرغب فى النهوض والرقى والريادة ، كما إنه ضرورة للحفاظ على المستوى العلمى والثقافى للمجتمع ، ويمثل أحد الوسائل الحيوية لتعديل النظام التعليمى وتطويره وحل مشكلاته(١).

ويسهم البحث التربوى فى تطوير السياسات التربوية والتعليمية سواءً على مستوى النظرية أو التطبيق ، إضافة إلى الإسهام فى حل المشكلات وتحسين الممارسات التربوية على أرض الواقع ، وخاصة فى ظل التطورات الحالية الحادثة فى كل من السياسة والممارسة البحثية(٢).

ويعد البحث الإدارى التربوى أحد أهم المجالات الرئيسية للبحث التربوى ، ويمثل البنية الأساسية لتفوق المؤسسة التعليمية ، وتمكينها من صنع سياساتها التربوية وقراراتها التعليمية على نحو يواكب متطلبات مجتمع المعرفة ، فضلاً عن إدارة الابتكار فى المنظومة التربوية(٣).

كما إنه لا يمكن تطوير التعليم أو حل مشكلاته أو تحقيق أهدافه أو الارتقاء بمستواه وتحقيق التميز والريادة، بدون بحث علمى إدارى تربوى رصين ، ينطلق من واقع المجتمع ويرتبط بالقضايا الوطنية والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية.

والبحث الاداري التربوي مجال متعدد ومتداخل التخصصات ، فهو يتفاعل وبشكل وثيق مع مجالات عديدة ، مثل الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والدراسات الدولية ، وهو مجال مفتوح ومنفتح على المجتمع وعلى المجالات المختلفة داخله ، ويتضح هذا من كثرة الاقتباسات والاستشهادات والاستفادات من العلوم الأخرى المتداخلة مع هذا المجال(٤).

وظهرت الإدارة التربوية كمجال بحثي أكاديمى فى نهاية القرن التاسع عشر ، ثم تسارع الإنتاج المعرفى الأكاديمى لهذا المجال مع ظهور حركة النظريات العلمية التى تفسر الظواهر الإدارية فى الخمسينيات من القرن العشرين ، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دوراً حاسماً فى تطوير هذا المجال وإنتاج المعرفة ذات الصلة به(٥).

وقد أظهرت إحدى الدراسات تزايداً واضحاً فى البحوث المرتبطة بمجال الإدارة التربوية (البحث الإدارى التربوى) ، ولاسيما البحوث النوعية والكيفية ، والتى كانت لا تمثل سوى ١٠% فقط عام ١٩٨٢ ، زادت إلى نحو ٤٦% فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، كما أشارت الدراسة إلى تزايد عدد بحوث الإدارة والقيادة التربوية على حساب العلوم التربوية الأخرى مثل المناهج وطرق التدريس والبرامج الخاصة ، وأن ثلاثة أرباع البحوث ركزت على القيادات والمديرين والمشرفين ، أكثر من القضايا الهيكلية ، وهذه نقطة سلبية خطيرة ، لأن ٨٥% من المشكلات فى المؤسسات تنبع غالباً من القضايا التنظيمية والهيكلية(٦).

ولكى يحقق البحث الإدارى التربوى أهدافه المنشودة ، لابد أن يرتكز إلى خريطة بحثية مدروسة ومخططة ، تنطلق من الاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية ، بما يحقق الترابط والتكامل بين البحث الإدارى التربوى وقضايا المجتمع ومشكلاته وتحدياته ، وبالشكل الذى يسهم فى الاستفادة من نتائج هذا البحث فى خدمة المجتمع.

وتستخدم الخريطة البحثية للإجابة على سؤال مهم مفاده : ما القضايا والموضوعات والمجالات البحثية الرئيسية فى مجال علمى محدد ، استناداً إلى معايير معينة ، وكيف ترتبط هذه القضايا والمجالات ببعضها البعض(٧).

وتهدف الخريطة البحثية إلى دعم الباحثين فى ربط أبحاثهم بالسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة ، وزيادة الوصول إلى الممارسات والسياسات المرتبطة بالتجمعات البحثية ، كما إنها تعكس الوضع الحالى للحقل البحثى ، وما يجب أن يكون عليه فى المستقبل(٨).

فالخرائط البحثية تهدف إلى استشراف القضايا والموضوعات البحثية ذات الأولوية وفق خطط المجتمع واستراتيجياته البحثية والتنموية ومشكلاته وقضاياه الجوهرية ، كما تساعد

الباحثين على حسن اختيار الموضوعات والقضايا ذات الأهمية ، والحد من تكرار البحوث ونمطيته ، كما تسهم فى ربط البحث العلمى التربوى بالتوجهات البحثية العالمية فى المجال.

وتتعدد ركائز الخريطة البحثية الفاعلة وتتنوع مقومات نجاحها ، ومن أهمها : الاستناد إلى تنبؤ علمى مستقبلى دقيق لتحديد الأولويات البحثية المتوقعة والعاجلة ، تشخيص الواقع بشكل علمى جيد للخروج بقائمة قضايا ذات أولوية يجب دراستها ، وكذلك استطلاع رأى الخبراء والمتخصصين فى المجال أو التخصص العلمى حول الأولويات والقضايا والمجالات البحثية ذات الأهمية العاجلة والمرتبطة بخطط واستراتيجيات التنمية المستدامة مثل رؤية مصر ٢٠٣٠ ، أو المرتبطة بالخطط والاستراتيجيات البحثية القومية مثل الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وتعد الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، والتى تسمى أيضاً بالاستراتيجية القومية للبحث العلمى والابتكار واحدة من أهم الوثائق القومية المعنية بالبحث العلمي في مصر، وتمثلت رؤيتها فى "مجتمع علمى مصرى يعتمد فى البناء والتنمية على أجيال دائمة التعلم ، تنتج المعرفة وتستخدمها لتقديم حلول علمية عملية لمشكلات المجتمع، وتصدر المعرفة فى إطار منظومة داعمة للابتكار ، محفزة لاقتصاد مبنى على المعرفة ، كما تمثلت رسالتها فى "تهيئة بيئة مشجعة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، قادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفعالية ، وخلق جو من المنافسة العلمية المبنية على التميز ، لزيادة معدل نمو الاقتصاد الوطنى ، وتحقيق تنمية مستدامة ترتقى بالمجتمع ورفاهية الإنسان"[٩].

وتتضمن الاستراتيجية مسارين أساسيين ومتكاملين ، يمثل كل منهما هدفاً استراتيجياً لها ، ويشمل كل مسار منهما على مجموعة من المحاور والأبعاد ، ولكل محور منها غاية رئيسية وأهداف ومبادرات وآليات مقترحة للتنفيذ ومؤشرات قياس الأداء ، وهذين المسارين هما[١٠] :

المسار الأول : يستهدف "تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار فى البحث العلمى ، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية.

المسار الثانى : يستهدف "إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والمجتمعية".

وفى مجال الارتقاء بالبحث الإدارى التربوى بوجه خاص ، وبالبحث العلمى بوجه عام، قامت مصر بالعديد من الجهود والمبادرات الوزارية والمؤسسية والقومية ، منها :

١- تم انشاء الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية ومقرها كلية التربية جامعة عين شمس، وهي جمعية علمية ثقافية تهدف للارتقاء بتخصص التربية المقارنة والادارة التربوية بكليات التربية بمصر والوطن العربي ، أنشئت في بداية العقد التاسع من القرن العشرين وتعقد الجمعية مؤتمراً سنوياً عن احدي قضايا التربية المقارنة والادارة التربوية والتعليمية ، بلغ عددها حتي يناير ٢٠٢٠(٢٧) مؤتمر ، كما تصدر الجمعية مجلة علمية متخصصة في مجال البحث الاداري التربوي تسمي " الادارة التربوية " .

٢- تم إنشاء أقسام علمية متخصصة فى البحث الإدارى التربوى بمعظم كليات التربية بالجامعات المصرية ، سواءً أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، أو أقسام الإدارة التربوية وسياسات التعليم ، أو قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة بكلية التربية جامعة الأزهر.

٣- دستور ٢٠١٤ ، والذى نص فى المادة (٢٣) على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته ، وبناء اقتصاد المعرفة ، وترعى الباحثين والمخترعين ، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية(١١).

٤- استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠. ، وكان من بين محاورها الإثنى عشر ، محور أو مجال الابتكار والمعرفة والبحث العلمى ، والذى تمثلت رؤيته الأساسية فى مجتمع معرفى مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها ولرفاهية الإنسان ، يتميز بوجود منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمى والتكنولوجيا والابتكار ، ذات كفاءة عالية وعنصر بشرى مبدع ، قادر على تحديد الأولويات القومية(١٢).

٥- الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، ويطلق عليها "الاستراتيجية القومية للبحث العلمى والابتكار" ، وهى المعيار الرئيس للبحث الحالى فى إعداد الخريطة البحثية المقترحة لمجال البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية.

٦- قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨ ، والذى تسرى أحكامه على كل هيئات التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر[١٣].

٧- صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ ، وفق قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ ، بهدف دعم وتمويل ورعاية الباحثين والمبتكرين ومشروعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار[١٤].

٨- هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار وفق القانون رقم(١٥٠) لسنة ٢٠١٩ .

وبالتأكيد كل ما أتي أو ورد بهذه الوثائق الرسمية القومية ينسحب علي كل مجالات البحث العلمي بما فيها مجال البحث الاداري التربوي . فحينما ينص الدستور- مثلاً- علي أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته ورعاية الباحثين ، فهذا الكلام -بالتأكيد- ينسحب علي كل مؤسسات البحث العلمي في مصر بما فيها المؤسسات والأقسام المعنية بالبحث الاداري التربوي ، ولا يخص مجالاً بحثياً دون غيره .

مشكلة البحث :

على الرغم من الجهود والمبادرات المصرية السابقة ، إلا أن واقع البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية ، يشير إلى وجود سلبيات عديدة وأوجه قصور متنوعة .

فالمراجعة الدقيقة لأشكال البحث الإدارى التربوى في مصر تبين وجود عدة ملاحظات جوهرية تحد من فعاليته ، وتقلل من قيمته النظرية والتطبيقية ، منها[١٥] :

- غياب الخريطة البحثية سواءً على المستوى الإقليمى أو القومى أو المؤسسى.
- محدودية النطاق البحثى للظواهر الإدارية التربوية.
- اعتبار البحث الإدارى التربوى بمثابة صدى بحثى للدراسات السابقة الأجنبية.
- ضعف رصانة الإطار النظرى والذى يعد البنية الأساسية للبحث الإدارى التربوى.
- ضبابية التأصيل الفكرى لعلم الإدارة ، مما ينتج عنه تداخل مكونات الإطار الفكرى لعلم الإدارة مع بعضها البعض.

ومن أهم التحديات التى تواجه البحث الإدارى التربوى فى مصر ، غياب السياسة البحثية المتكاملة التى تستند إلى خرائط بحثية تقرأ أولويات الواقع وقضاياه وإشكالياته ،

وضعف التنسيق بين الأقسام الأكاديمية والتخصصات العلمية ، اضافة إلى تدنى اهتمامات الباحثين – فى مجال البحث الإدارى التربوى – بالفرق البحثية متنوعة التخصصات ، وافتقاد الرؤية المناسبة لكيفية بناء الدراسات البينية نتيجة العزلة والانفصام بين الأقسام والمؤسسات البحثية ، مع ندرة وجود الخرائط البحثية على المستوى القومى ، والتى تدعم التنسيق والتكامل وفق أولويات لأهم القضايا البحثية(١٦).

في حين أشارت دراسة أخري الي وجود ندرة فى الدراسات التى تناولت الخريطة البحثية فى مجال الإدارة التربوية ، وعدم وجود استراتيجية واضحة ومحددة وموجهة للبحث التربوى ، وأشارت هذه الدراسة إلى أن البحث الإدارى التربوى فى مصر يعانى من مشكلات ومعوقات عديدة ومتنوعة ، منها(١٧) :

- غياب سياسة واضحة المعالم للبحث الاداري التربوى.
- افتقار كليات التربية إلى الخرائط البحثية والتى تكشف عن أولويات القضايا البحثية.
- ضعف ارتباط البحوث التربوية بالسياسة التنموية للمجتمع وبخطط واستراتيجيات التنمية الشاملة.
- ضعف مواكبة البحوث للمتغيرات العصرية.
- ضعف ثقة المجتمع فى البحوث التربوية،بسبب بعد الأبحاث عن اهتمامات المجتمع.
- الذاتية فى اختيار الموضوعات البحثية.
- انتشار ظاهرة التكرار والتقليد والنمطية والمحاكاة فى البحوث التربوية.
- قلة البحوث المستقبلية والإبداعية كماً وكيفاً.

والمدقق لحركة البحث الإدارى التربوى فى مصر يلاحظ ظاهرة انعزالية أو تباعد البحث الإدارى التربوى عن الواقع المعاش لإدارة النظم التربوية ، سواءً كان التباعد النوعي أو الزمني أو التطبيقي أو البنيوي كما يلي :(١٨).

- تباعد نوعى،حيث تباعد المحتوى عن نوعية المشكلات الحقيقية التى تواجه إدارة النظام التربوى.

- تباعد زمنى، حيث التباعد عن الواقع الحالى لإدارة النظام التربوى فى الألفية الثالثة من حيث الزمان.
- تباعد تطبيقى ، حيث انقطاع العلاقات بين البحث والممارسات التطبيقية.
- تباعد بنيوى ، حيث ندرة التكامل بين الوحدات التنظيمية لإدارة النظام التربوى.

وبمراجعة بعض الخرائط والخطط البحثية لبعض الأقسام الأكاديمية المعنية بالبحث الإداري التربوي في كليات التربية بمصر ، يلاحظ مايلي [١٩]:

- لم يذكر في هذه الخرائط أنها أعدت في ضوء محكات أو معايير علمية محددة ، أو في ضوء وثائق أو خطط أو استراتيجيات قومية معنية ، سواءً كانت استراتيجيات تنموية أو بحثية أو تربوية .
- أن بعضها تضمنت مجالات بحثية عامة للغاية ، مثل الإدارة التعليمية ، الإدارة المدرسية ،ادارة النظام التعليمي ، نظم التقويم ،ادارة الجودة الشاملة، نظريات الادارة التعليمية .
- تراوح المدي الزمني لمعظم هذه الخرائط والخطط البحثية من سنتين إلي خمس سنوات فقط . بل إن بعضها لم يحدد فترة زمنية من الأساس .
- أن بعض هذه الخرائط أو الخطط ، لازالت تركز علي مجالات وقضايا تقليدية مثل الرضا الوظيفي –الإشراف التربوي – التفويض الإداري – الجودة و الإعتماد – إدارة الوقت– الهندسة الإدارية– إدارة الأزمات– التنمية المهنية ، الادارة الصفية ، الأداء الاداري ، نظريات الادارة التربوية .
- خلو بعض هذه الخرائط والخطط من قضايا حيوية وإستراتيجية عديدة ترتبط بمعطيات مجتمع واقتصاد المعرفة والريادة والتنافسية والتميز والثورة الرقمية ، واستثمار مخرجات البحث العلمي والإبتكار والتنمية المستدامة ونقل وتوطين التكنولوجيا ، وبرامج التوأمة والتعاون الدولي ، ادارة النشر العلمي الدولي ، ادارة دوران العقول المبدعة ، ادارة المدن العلمية والبحثية ، ادارة نظام المنح الدراسية والبحثية وغيرها من المفاهيم والمعطيات التي أكدت عليها الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار ٢٠١٥– ٢٠٣٠ .

وأشارت الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى نقاط ضعف عديدة فى منظومة البحث العلمى بمصر منها[٢٠] :

- عدم وجود أولويات واضحة للبحث العلمى على نطاق الكليات والأقسام.
- عدم وجود معهد متخصص فى سياسات وإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- ضعف جودة النشر العلمى للمؤسسات.
- عدم التنسيق بين مؤسسات البحث العلمى يؤدى إلى تكرار الموضوعات البحثية.

وبالتأكيد يعاني البحث الاداري التربوي من معظم هذه السلبيات وأوجه القصور ، باعتباره جزءً من منظومة البحث العلمي التي أشارت اليها الاستراتيجية .

وقد انطلق البحث الحالى –أيضاً– من سلبية واضحة أشارت إليها الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، وهى عدم ربط استراتيجية وخطط المؤسسات البحثية والجامعات بالاستراتيجية الأوسع للبحث العلمى والاستراتيجية الشاملة للدولة[٢١].

يلاحظ مما سبق أن ثمة اتفاق –إلى حد كبير– بين معظم البحوث والدراسات والتقارير السابقة على أن من أهم سلبيات ومعوقات وأوجه قصور البحث الإدارى التربوى ، هى غياب الخريطة البحثية الواضحة والواعية والمخططة والمدروسة والموجهة للبحث الإدارى التربوى فى مصر ، والمرتبطة بمشكلات المجتمع وقضاياه وتحدياته من جهة ، وبالخطط والاستراتيجيات البحثية والتنموية والقومية من جهة أخرى ، إضافة إلى عدم وجود معايير ومحكات واضحة ومدروسة لتوجيه البحث الإدارى التربوى بما يتلاءم وواقع المجتمع المصرى ومشكلاته وتحدياته المستقبلية ، مما يؤدى إلى غياب أو عدم وضوح الأولويات البحثية المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى فى مصر.

ولا شك أن غياب هذه الخريطة البحثية يمكن أن يتمخض عنه عديد من السلبيات وأوجه القصور والمشكلات منها :

- غياب سياسة واضحة المعالم والأهداف والتوجهات للبحث الإدارى التربوى.
- عدم وضوح الأولويات البحثية ذات الأسبقية والأهمية العاجلة.

- ضعف ارتباط البحث الإدارى التربوى بتوجهات الخطط والاستراتيجيات التنموية والبحثية والتربوية القومية.
- اختيار الموضوعات والقضايا البحثية وفقاً للرؤية الذاتية ، وغلبة النمطية والتكرار والازدواجية والاجتهادية والعشوائية.
- قلة البحوث المستقبلية والإبداعية كماً وكيفاً.
- ضعف ثقة المجتمع فى البحث الإدارى التربوى ومردوده ، بسبب بعد قضاياه ونتائجه عن الواقع المجتمعى.
- عدم توافر الرؤية الشاملة الواضحة لدى كثير من الباحثين.
- عدم وجود معايير واضحة ومدروسة لتوجيه البحث الإدارى التربوى بما يتلاءم وواقع المجتمع المصرى وتحدياته ومشكلاته.

فى ضوء ما سبق يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

ما ملامح الخريطة المقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما الإطار النظري للخريطة البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة ؟

٢- ما الأسس النظرية والرؤي الفكرية المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى ؟

٣- ما واقع البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية ؟

٤- ما أهم ملامح ومضامين الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ؟

٥- ما المجالات والقضايا البحثية لمجال البحث الاداري التربوي و المرتبطة بالاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ؟

٦- كيف يمكن وضع خريطة مقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ؟

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في كيفية اعداد خريطة مقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ .

وتحقيق هذا الهدف الرئيس ، يتطلب تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١- إلقاء الضوء على الإطار النظري للخريطة البحثية من حيث : المفهوم ، الفلسفة والمبررات، المبادئ والركائز ، الأهداف والأهمية ، المتطلبات ، مدخل وتوجهات إعدادها.

٢- التعرف على الأسس النظرية والرؤي الفكرية المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى من حيث المفهوم ، الرؤى الفكرية ، الأهمية ، المجالات ، المؤسسات والوحدات المعنية.

٣- رصد وتحليل ملامح واقع البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية ، من خلال رصد بعض الجهود والمبادرات المصرية في مجال الارتقاء بالبحث الاداري التربوي بوجه خاص والبحث العلمي بوجه عام ، والوقوف علي الوضعية الراهنة للبحث الاداري التربوي من خلال الأدبيات والتقارير والدراسات السابقة .

٤- استعراض ملامح ومضامين الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

٥- استكشاف واستنباط أهم المجالات والقضايا البحثية ذات الأولوية لمجال البحث الاداري التربوي، والمرتبطة بالاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

٦- الاستفادة من كل ما سبق في وضع خريطة مقترحة لأولويات البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية البحث العلمى التربوى بوجه عام والبحث الإدارى التربوى على وجه الخصوص ، والذى يعد المدخل الرئيس لتطوير المنظومة التعليمية ورسم مسارها المستقبلى ، كما يعد بمثابة البنية الأساسية لبناء الموارد البشرية التربوية وتنميتها وتميزها ، وتطوير المنظومة التربوية بأكملها .

كما يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الخريطة البحثية ودورها الرئيس فى تحديد أولويات المجالات والقضايا البحثية وفق منهجية علمية سليمة ، بما يساعد الباحثين على

اختيار القضايا البحثية ذات الأولوية ، ومنع التكرار والنمطية والهدر والعشوائية فى تناول القضايا البحثية ، كما تساعد فى ربط البحث العلمى بالقضايا الوطنية والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية.

و تتجلى أهمية هذا البحث – أيضاً– فى تناوله للاستراتيجية القومية للبحث العلمى والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، وهى استراتيجية قومية للبحث العلمي والابتكار، صادرة عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، وهدفها الرئيس الارتقاء بمنظومة البحث العلمى ، وتحقيق الريادة المصرية فى هذا المجال الحيوى ، ولكى يتحقق ذلك لابد من وجود خريطة بحثية تحدد الأولويات البحثية المرتبطة بتوجهات وأبعاد هذه الاستراتيجية ، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية ، الأمر الذى يسهم فى تفعيل الدور الوطنى والقومى للبحث الإدارى التربوى بمصر.

منهج البحث :

يرتكز هذا البحث –فى مجمله– على المنهج الوصفى ، من خلال الخطوات الإجرائية الآتية :

- مسح الأدبيات التربوية النظرية المتعلقة بالخريطة البحثية ، من حيث المفهوم والفلسفة والأهداف والأهمية والمبادئ والركائز والمتطلبات ، ومداخل وتوجهات إعدادها.
- رصد الأسس النظرية والمنطلقات الفكرية للبحث الإدارى التربوى، من حيث المفهوم ، الرؤى الفكرية ، الأهمية ، المجالات ، والمؤسسات والوحدات المعنية به.
- رصد وتحليل الجهود والمبادرات المصرية المرتبطة بالاهتمام بالبحث الإدارى التربوى ، وكذلك واقع البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية.
- تحليل ملامح الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، وأهدافها وتوجهاتها وأبعادها الأساسية والفرعية.
- تصنيف وتحديد المجالات والقضايا البحثية ذات الأولوية لمجال البحث الإدارى التربوى والمرتبطة بالاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.
- تحديد أولويات البحث الاداري التربوي المرتبطة بالاستراتيجية ، استرشاداً بآراء مجموعة من الخبراء والمختصين فى هذا المجال.

- وضع ملامح خريطة مقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ورصد ضمانات ومتطلبات نجاحها .

علماً بأن الخطوات الفرعية الثلاث الأخيرة تشكل فى مجموعها خطوة أساسية لبناء الخريطة البحثية المقترحة.

حدود البحث :

يركز البحث الحالي علي خمسة محاور فقط تتبع المسار الأول للاستراتيجية ، وذلك لصعوبة قيام بحث واحد بوضع خريطة بحثية مقترحة في ضوء كل محاور الاستراتيجية ، وهذه المحاور الخمسة–بعد تكييفها لتتلاءم ومجال البحث الاداري التربوي– هي :

١– سياسات وتشريعات البحث العلمي : البحث الاداري التربوي نموذجاً

٢ – منظومة البحث الاداري التربوي

٣– دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات البحث الاداري التربوي

٤– الاستثمار في البحث الاداري التربوي والشراكة

٥– التعاون الدولي في مجال البحث الاداري التربوي

كما تتحدد الخريطة البحثية المقترحة بمدى زمنى قوامه (١٠) سنوات ، تمتد من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٣٠ ، أى العشر سنوات المتبقية من مدى الاستراتيجية.

مبررات اختيار الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ :

تم اختيار هذه الإستراتيجية كمحك ومعيار علمي لإعداء الخريطة البحثية المقترحة في ضوئها ، لأنها استراتيجية قومية للبحث العلمي والإبتكار ، صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، استهدفت تعظيم الإستفادة من الموارد والإمكانات البشرية والمادية التي تمتلكها الجامعات والمؤسسات البحثية المصرية للإرتقاء بمنظومة البحث العلمي بها وتحقيق الريادة المصرية في البحث العلمي .

وهي استراتيجية قومية للبحث العلمي تسترشد بها جميع المؤسسات البحثية في مصر بما في ذلك مؤسسات ووحدات البحث الإداري التربوي ، وتمثلت رسالتها في تهيئة بيئة

مشجعة للبحث العلمي والإبتكار ، قادرة علي إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفعالية ، وخلق جو من المنافسة العلمية المبنية علي التميز في اطار منظومة داعمة للإبتكار محفزة لإقتصاد مبني علي المعرفة والتنافسية والريادة .

ولإنها استراتيجية قومية فيجب أن تتوافق الخطط والإستراتيجيات والتوجهات البحثية لكافة المؤسسات المعنية بالبحث العلمي بوجه عام في مصر والبحث الإداري التربوي بوجه خاص مع هذه الإستراتيجية القومية .

مصطلحات البحث :

وتتضمن مصطلحات البحث ما يلي :

الخريطة البحثية :Research Map

الخريطة– لغوياً –من الفعل خرط ،وخرط الأشياء أي جمعها في خريطة ، وخرط المعدن أي صفاه وشكله ، والخريطة وعاء من جلد ونحوه يشد علي مافيه ، وفي اصطلاح الجغرافيين ما يرسم عليه سطح الكرة الأرضية أو جزء منه [٢٢]. وبحثية من البحث وهو مصدر من الفعل الثلاثي بحث وهو بمعني السؤال والتحري والمحاولة والتفتيش والتتبع والتقصي عن حقيقة معينة أو أمر معين ، كما يتضمن أيضا التفكير والتخيل والتأمل وجمع المسائل التي تتصل بموضوع محدد [٢٣] .

وعلي ذلك فالخريطة البحثية أداة علمية تركز علي تحديد وترتيب الموضوعات والقضايا التي تتطلب البحث والدراسة والتقصي والإكتشاف داخل نظام أو مجال تعليمي أو بحثي معين ، وهي أداة تخطيطية لتشخيص واستشراف الجوانب والقضايا البحثية في مجال محدد .

واصطلاحاً تعد الخريطة البحثية بمثابة قائمة بالمجالات والقضايا والأولويات البحثية التى لها الأسبقية والأفضلية والأهمية العاجلة المعطاة للقضايا المرتبطة بالتعليم العالى[٢٤].

وتستخدم الخريطة البحثية للإجابة على سؤال مهم مفاده : ما القضايا والموضوعات والمجالات البحثية الرئيسية فى مجال علمى معين ، وكيف ترتبط هذه القضايا والمجالات ببعضها البعض[٢٥].

ويعرف البحث الحالى الخريطة البحثية إجرائياً بأنها :

تصور مستقبلى وخطة منهجية طويلة المدى " عشر سنوات " ، تمكن أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين في مجال البحث الإدارى التربوى من تعرف القضايا والاهتمامات البحثية ذات الأولوية العاجلة والأسبقية المدروسة والمبررة ، من خلال الاسترشاد بآراء المتخصصين والخبراء ، وذلك فى ضوء توجهات وأهداف ومتطلبات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

البحث الإدارى التربوى : Educational Administration Research

البحث– لغوياً –عملية تقصي عن الحقائق وتبويبها وتحليلها بالنسبة لمشكلة معينة ، لاظهار حقيقة المشكلة وأسبابها وما يناسبها من حلول ، وذلك بطريقة محايدة وغير متحيزة [٢٦]

ويشير مصطلح الادارة – في اللغة العربية – الي المصدر : أدار ، وأدار يدير ، أدر ، ادارة فهو مدير ، والمفعول مدار [٢٧] ، والادارة التربوية مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها أفراد داخل اطار واحد لتحقيق الأهداف التربوية المرسومة ، والتي تعكس آثارها علي المجتمع [٢٨] .

والتربية أشمل من التعليم ، والذي يمثل المراحل المختلفة التي يمر بها المتعلم ليرقي بمستواه في المعرفة في دور العلم [٢٩] . ولذلك نطاق البحث الاداري التربوي أشمل وأوسع من نطاق البحث الاداري التعليمي ، ومن ثم تركز الخريطة البحثية المقترحة علي قضايا البحث الاداري التربوي بمفهومها الشامل والواسع ، وليس مجرد البحث في القضايا التعليمية .

والبحث الإدارى التربوى تقصى منظم وتجريبى للظاهرة الإدارية التربوية ، أو هو دراسة الظاهرة الإدارية التربوية وتحليلها وتقويمها ، ووضع ملامح تطويرها مستقبلاً ، أو رسم المسار المستقبلى الاستراتيجى للمؤسسة التعليمية أو لمواردها البشرية التعليمية[٣٠].

وهو مجال متعدد ومتداخل التخصصات ، ويتفاعل وبشكل وثيق مع مجالات الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والدراسات الدولية ، كما أنه مجال مفتوح ومنفتح على المجتمع ، ويتضح هذا من كثرة الاقتباسات والاستشهادات من العلوم الأخرى المتداخلة مع هذا المجال[٣١].

ويعرف البحث الحالى البحث الإدارى التربوى إجرائياً بأنه :

أحد أنواع ومجالات البحث التربوى ، والذى يختص بالتقصى العلمى المنهجى لظواهر الإدارة التربوية والتعليمية وقضاياها ومجالاتها المتنوعة وتحليلها وتقويمها ورسم ملامح تطورها مستقبلاً ، بطريقة موضوعية محايدة وليست متحيزة ، استناداً إلى خريطة بحثية دقيقة تحدد ملامح أولوياته وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ومتطلباتها .

الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ :

استراتيجية قومية للبحث العلمى صادرة عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى عام ٢٠١٥ ، تستهدف تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية والمادية التى تمتلكها الجامعات والمؤسسات البحثية للارتقاء بمنظومة البحث العلمى بها ، وتحقيق الريادة المصرية فى البحث العلمى ، من خلال توحيد الجهود للارتقاء بالمنتج البحثى ، وتبنى اقتصاديات المعرفة والاستثمار فى العقل البشرى ، بما يؤدى إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطنى ، وتحقيق تنمية مستدامة ترتقى بالمجتمع ورفاهية الإنسان.

الدراسات السابقة :

سيتم عرض الدراسات السابقة على النحو التالى :

أولاً : الدراسات المرتبطة بالخريطة البحثية :

أ-الدراسات العربية :

١-محمد أحمد محمد إسماعيل ، رؤى مستقبلية لخريطة بحثية لكليات التربية،٢٠١٥[٣٢] **:**

هدفت الدراسة إلى تصميم ملامح رؤية مستقبلية لخريطة بحثية فى مجال علم تعلم الشيخوخة التربوي والقضايا الخاصة به ببعض الجامعات المصرية والسعودية ، واستخد البحث أسلوب السيناريوهات ، وتم تصميم ثلاث سيناريوهات من خلال فحص رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية بجامعتى قناة السويس والسويس بمصر ، وجامعتى الملك سعود وتبوك بالمملكة العربية السعودية.

٢-نجلاء عبد التواب عيسى عبد العال ، تصميم خريطة بحثية لقسم اصول التربية بكلية التربية جامعة بنى سويف ، ٢٠١٦[٣٣] :

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مستقبلى لملامح خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنى سويف حتى عام ٢٠٢٥، واستخدمت المنهج الوصفى مع الاعتماد على مقابلة شخصية مقننة وأسلوب تحليل المحتوى ، وتوصلت إلى تصميم خريطة بحثية مقترحة بناءً على الاحتياجات البحثية المجتمعية لمحافظة بنى سويف وفى ضوء مدخل الأولويات.

٣-محمد خميس حرب ، خريطة بحثية مقترحة لقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم ، ٢٠١٨[٣٤]:

هدفت الدراسة إلى تقديم خريطة بحثية مستقبلية لقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الاسكندرية فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، واستخدمت المنهج الوصفى ، وتم وضع تصور مقترح لخريطة بحثية للقسم فى عدة مجالات هى : الفكر الإدارى المعاصر ، إدارة المؤسسات التعليمية ، الإشراف التربوى ، إدارة الموارد البشرية ، السلوك التنظيمى، التخطيط التربوى ، اقتصاديات التعليم ، صنع السياسات التعليمية وتحليلها ومبادئها وتنفيذها وتحدياتها.

٤-رشيدة السيد أحمد طاهر ، عدنان محمد قطيط ، خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية ، ٢٠١٨[٣٥] :

هدفت الدراسة إلى رسم خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية فى مصر فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، واستخدمت المنهج الوصفى ومنهج تحليل السياسات، وتوصلت إلى وضع خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية فى مجالات القضايا الفلسفية والمنهجية والقضايا الثقافية والاجتماعية والقضايا الاقتصادية والسياسية والقضايا المقارنة والمستقبلية.

٥-منال موسى سعيد ، خطة بحثية تربوية مقترحة لتطوير التعليم العالى الثانوى الفنى ، ٢٠١٩[٣٦]:

هدفت الدراسة إلى وضع خطة بحثية تربوية مقترحة لتطوير التعليم الثانوى الفنى بمحافظة الوادى الجديد فى ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعى ، واستخدمت المنهج الوصفى، وتوصلت إلى خريطة بحثية مكونة من خمس مجالات أساسية ،

هى تطوير المخرجات ، الفاعلية التعليمية ، الجودة والاعتماد ، القدرة المؤسسية ، ومجال التخطيط الاستراتيجى ، كما وضعت مجموعة من التوصيات المرتبطة بتطوير التعليم الفنى.

ب-الدراسات الأجنبية :

١-أ.م. السميح ، خريطة بحثية للأولويات البحثية فى دراسات التعليم العالى، ٢٠١٦[٣٧] :

هدفت الدراسة إلى تقديم خريطة بحثية لأولويات البحث بالتعليم العالى فى المملكة العربية السعودية ، واستخدمت المنهج الوصفى الاستشرافى بتقنية دلفى لتحديد الأولويات البحثية ، وتوصلت إلى وضع خريطة مقترحة للأولويات البحثية المستقبلية فى مجال التعليم العالى ، كما توصلت إلى أن الجانب الإدارى أتى فى مقدمة الأولويات ثم المجال التعليمى ثم الاجتماعى والثقافى.

٢-ينيانج ونج ، أليكس بورز ، خريطة لمجال أبحاث الإدارة التربوية ، ٢٠١٦[٣٨] :

هدفت إلى الكشف عن كيفية تبادل المعرفة ونشرها فى مؤلفات أبحاث الإدارة التربوية من خلال شبكة الاستشهادات بالمجلة ، واختارت (٣٠) مجلة فى الإدارة التربوية والتعليمية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ ، وحصلت الدوريات والمجلات على ٤٥,٢٩% والكتب ٣١,٠٨ ، والتقارير ١٤,٩٨ ، وتوصلت إلى عدة نتائج منها ، أن مجال الإدارة التربوية متعدد ومتداخل التخصصات ، ومفتوح على السياق البيئى.

٣-قسم التعليم العالى والتدريب (DHET) ، الأجندة البحثية ، ٢٠١٧[٣٩] :

هدفت الدراسة إلى تحديد أجندة أو خريطة بحثية توضح الاحتياجات والأولويات البحثية فى مجال الإدارة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ ، بهدف دعم التخطيط للأبحاث فى القسم ، واعتمدت على تحليل علمى منهجى للبحوث والدراسات السابقة فى مجال الإدارة ، وتوصلت إلى خريطة أو أجندة بحثية فى عدة مجالات منها : الكفاءة والجودة ، التعليم والعمل ، تخطيط المهارات ، الحوكمة والإدارة ، المناهج والبرامج والشهادات ، إطار المؤهلات الوطنية ، ومجالس الجودة والاعتماد.

٤-جان فوستر وآخرون ، إنشاء أجندة بحثية ووضع الأولويات البحثية ، ٢٠١٨[٤٠] :

هدفت الدراسة إلى محاولة إنشاء أجندة أو خريطة بحثية للأولويات البحثية للمتخصصين فى

التمريض السريرى ، والتى سيتم تطبيقها أو الاعتماد عليها فى المستقبل القريب ، من خلال تحليل علمى منهجى لـ (٨٠) دراسة استقصائية مكتملة واستطلاع رأى الخبراء ، وتوصلت إلى أنالأجندة البحثية للأولويات البحثية طريقة أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة البحثية ، وتعزز التعاون فى المشاريع البحثية ، وتساعد على تأمين التمويل اللازم ، كما تعزز التميز البحثى والابتكار.

٥-منغ تيان ، ستيفان هوبر ، وضع خريطة بحثية لمجال الإدارة والقيادة التربوية خلال الفترة ، ٢٠٠٧-٢٠١٦ ، ٢٠٢٠[٤١].

هدفت الدراسة إلى دراسة تطور بحوث الإدارة والقيادة التربوية من خلال تحديد سلاسل البحوث والقضايا الرئيسية ونطاقها، وجمعت الدراسة بين طريقتى تحليل البيلومترى وتحليل المحتوى ، من خلال راجعة ٢٣٤٧ منشور بحثى من خمسة عشر دورية علمية تم نشرها من ٧-٢ وحتى ٢٠١٦ ، وتوصلت إلى وجود خمسة مجالات ومحاور أساسية للقضايا البحثية ، وأنه يوجد تداخل وتكامل بين هذه المحاور ، وهى علاقة القيادة والإدارة المدرسية لكل من تعزيز تحصيل الطلاب ، فعالية المعلمين ، إدارة التغيير والمساءلة ، العدالة الاجتماعية ، والتحسين المدرسى.

ثانياً : الدراسات المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى :

أ-الدراسات العربية :

١-عصام جمال سليم غانم ، تطبيقات منهجية البحث الفينومنيولوجية فى بحوث الإدارة التعليمية ، ٢٠١٦[٤٢] **:**

هدفت الدراسة إلى التعريف بمنهجية البحث الفينومنيولوجى وتطبيقاتها فى مجال الإدارة التعليمية ، وعرض أمثلة لبعض الدراسات والبحوث التى وظفت هذا المنهج فى دراسة بعض الظواهر فى مجال الإدارة والقيادة التربوية ، وتوصلت إلى أنه يمكن توظيف هذه المنهجية سواءً كمنهج مستقل قائم بذاته ، أو بالمزاوجة مع مناهج بحثية كمية فى إطار منهجية بحثية مختلطة المناهج البحثية ، وأنه للبحوث الفينومنيولوجية والكيفية معاييرها الخاصة للتحقق من الصدق والثبات.

٢-إيمان إبراهيم الدسوقى أحمد ، استخدام منهج بحث الطرائق المركبة فى دراسات الإدارة التربوية، ٢٠١٦[٤٣] :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأنماط البحثية الخاصة بمنهج الطرائق المركبة ومراحل تصميم الدراسات القائمة عليه ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى وأسلوب تحليل المحتوى ، وتوصلت إلى ضرورة أن يحدد الباحث طبيعة النمط البحثى الذى سيعتمد عليه حال استخدامه لمنهج الطرائق المركبة ، وأن منهج الطرائق المركبة ليس مجرد تصميماً بحثياً ولكنه منهجاً بحثياً متكاملاً ، يجمع بين منهجى البحث الكمى والكيفى فى المراحل المختلفة للبحث.

٣-عدنان محمد قطيط ، باراديم مقترح لتحسين كفاءة البحث الإدارى التربوى، ٢٠١٨[٤٤] :

هدف البحث إلى استكشاف أسس ومقومات بينية التخصصات كتوجه معاصر فى البحث العلمى ودورها فى تحسين كفاءة البحث الإدارى التربوى ، واعتمد البحث فى معالجته على المنهج الوصفى ، وإجراء استطلاع رأى تم تطبيقه على عينة عددها (٤٦) من الباحثين والمتخصصين فى الإدارة التعليمية والتربية المقارنة ، وتوصل البحث إلى صياغة باراديم مقترح وفق عدد من المنطلقات والمحددات ، كما قام بوضع عدد من المرتكزات المتنوعة واللازمة لنجاح الباراديم.

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

١-أهمت أيبى وآخرون ، نماذج البحث فى الإدارة التربوية ، تحليل مقالات الإدارة التربوية ، ٢٠١٠[٤٥] :

هدفت الدراسةإلى تحليل المقالات والبحوث فى مجال الإدارة التربوية ، من خلال (٤١٩) مقالة تم اختيارها عشوائياً ، وتم نشرها فى (١٣) مجلة إدارة تربوية على مدار تسع سنوات من ١٩٩٩ – ٢٠٠٧ ، وأظهرت الدراسة تزايداً واضحاً فى عدد بحوث الإدارة والقيادة التربوية المنشورة فى المجلات التربوية مقارنة بالعلوم التربوية الأخرى ، وأن التركيز فى الأبحاث كان على الأفراد أكثر من القضايا الهيكلية والتنظيمية.

٢-ماجد جاسمى ، سعفان حسين ، نظريات الإدارة والقيادة التربوية ، ٢٠١٤[٤٦] : هدفت الدراسة إلى مراجعة نماذج ونظريات الإدارة والقيادات التربوية ، وحددت الدراسة ستة نماذج

مـن نظريـات الإدارة التربويـة وهـى : النمـوذج الرسـمى البيروقراطـى ، نمـوذج المشـاركة الجماعية، النموذج السياسى أوالدبلوماسي ، النموذج الشخصى أو الفردى ، نموذج الإدارة فى حالة الغموض وعدم التأكد ، والنموذج الثقافى ، وأكدت الدراسة أن الإدارة التربوية والتعليمية واحدة من أهم مجالات إصلاح وتطوير التعليم.

٣-ليونور ل. توريس ، ليسينيوس.ليما،البحث فى الإدارة التربوية فى البرتغال،٢٠١٥[٤٧] :

هدفت الدراسة إلى إجراء مسح للموضوعات والقضايا النظرية والاستراتيجيات المنهجية التى اعتمد عليها مؤلفو (٨٠) أطروحة ماجستير تخصص إدارة تربوية فى جامعة مينهو بالبرتغال ، وتحديد الاتجاهات النظرية والمنهجية ، بما يؤدى إلى بناء أجندة أوخريطة متعلقة بمجال الإدارة التربوية ، واعتمدت على منهجية تحليل أطروحات الماجستير واستخدام البرنامج الاحصائى SPSS، وتوصلت إلى أنه لازال هناك انتشار متزايد لأساليب المنهج النوعى وخاصة طريقة دراسة الحالة مدعومة بمزيج من أساليب البحث المختلفة الأخرى.

٤-فيليب هالنجر ، وحيد حماد ، إنتاج المعرفة فى الإدارة والقيادة التربوية فى المجتمعات العربية ، ٢٠١٧[٤٨] :

استهدفت الدراسة وضع طرق أو أساليب منهجية لمراجعة الأبحاث ، من خلال (٦٢) مقالة بحثية نشرت فى تسع مجلات عالمية ، تم تحليلها باستخدام الأساليب الكمية ، وأوصت بضرورة الاهتمام بوضع مجموعة من الأولويات البحثية وفق معايير علمية محددة ، وضرورة تنسيق الجهود البحثية ، والاتجاه نحو صياغة أجندة بحثية تتجه نحو البحث الفاعل والمرتبط بالممارسات والاستراتيجيات المجتمعية.

٥-محمد س. بيلباس ، سيدات جونس ، مراجعة منهجية للبحث فى الإدارة والقيادة التربوية فى تركيا ، ٢٠١٩[٤٩]:

هدفت الدراسة إلى مراجعة القضايا البحثية والأطر المفاهيمية والمناهج البحثية للبحوث والأوراق المنشورة من قبل العلماء والخبراء الأتراك بداية من ١٩٩٤ وحتى نهاية ٢٠١٨ ، وتم استخدام طريقة تحليل المحتوى الوصفى لفحص ٣١٥ بحث ، وأظهرت النتائج ان الاعتماد

كان أكثر على البحوث الكمية القائمة على لمسح على حساب الدراسات النوعية ، وكانت أكثر الموضوعات شيوعاً هى السلوك التنظيمى والقيادة المدرسية والعلاقات الإنسانية.

التعليق على الدراسات السابقة :

تناولت بعض الدراسات السابقة وضع خرائط بحثية مقترحة لأقسام ومجالات تربوية مثل أصول التربية أو المناهج وطرق التدريس ، وتناولت احداها وضع خريطة بحثية للتعليم الفني وأخري لمجال السياسة التعليمية وتناولت احداها وضع خريطة بحثية لقسم محدد بعينه مثل قسم الادارة التربوية وسياسات التعليم بالاسكندرية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ .

كما يلاحظ أن بعض الدراسات السابقة –وهى قليلة للغاية– تناولت البحث الإدارى التربوى ، إما لتحسين كفاءته ، وإما لدراسة تطبيق منهجية محددة فى هذا المجال مثل منهج الطرائق المركبة أو البحث الفينومنيولوجى أو مدخل التخصصات البينية.

وتبين أيضاً أنه لا توجد دراسة سابقة تتناول وضع خريطة بحثية مقترحة لمجال البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء محك علمى محدد وهو الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، وهو ما تنفرد به الدراسة الحالية.

غير أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة فى تعرف الأدبيات المرتبطة بالخريطة البحثية والبحث الإدارى التربوى ، و الوقوف على بعض السلبيات وأوجه القصور والمشكلات ذات الصلة بالخريطة البحثية أو البحث الإدارى التربوى ، والتى كانت منطلقاً من منطلقات إعداد الدراسة الحالية.

خطوات البحث :

يسير البحث وفقاً للخطوات الآتية :

الخطوة الأولي :استعراض الإطار النظري المرتبط بالخريطة البحثية من خلال الأدبيات التربوية المعاصرة.

الخطوة الثانية : مسح الأسس النظرية والرؤي الفكرية المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى.

الخطوة الثالثة:رصد وتحليل ملامح البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية ، من خلال :

– عرض بعض الجهود والمبادرات المصرية فى إطار الارتقاء بالبحث الإدارى التربوى.

– رصد وتحليل واقع البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية.

الخطوة الرابعة : رصد وتحليل أهم ملامح ومضامين الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥–٢٠٣٠، مع التركيز علي خمسة محاور فقط تتبع المسار الأول للإستراتيجية الخطوة الخامسة : إعداد الخريطة المقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية فى ضوء الاستراتيجية من خلال :

– تحديد وتصنيف المجالات والقضايا والموضوعات البحثية المقترحة وفق الاستراتيجية.

– تحديد الأولويات البحثية المرتبطة بالاستراتيجية استرشاداً بآراء الخبراء والمختصين.

– وضع الخريطة البحثية المقترحة مع توضيح ضمانات ومتطلبات نجاحها.

ويتم تناول الخطوات السابقة علي النحو التالي :

أولاً : الإطار النظري للخريطة البحثية في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة :

سيتم تناول الاطار النظري للخريطة البحثية على النحو التالى :

أ–مفهوم الخريطة البحثية :

تعددت تعريفات الخريطة البحثية وتنوعت بناءً على اختلاف رؤية الباحثين والخبراء والمدخل المتبع فى دراستها ، وحسب الهدف من إعدادها.

والخريطة– لغوياً – من الفعل خرط ، وخرط الأشياء أي جمعها في خريطة ، وخرط المعدن أي صفاه وشكله ، والخريطة وعاء من جلد ونحوه يشد علي مافيه ، وفي اصطلاح الجغرافيين مايرسم عليه سطح الكرة الأرضية أو جزء منه (٥٠). وبحثية من البحث وهو مصدر من الفعل الثلاثي بحث وهو بمعني السؤال والتحري والمحاولة والتفتيش والتتبع والتقصي عن حقيقة معينة أو أمر معين ، كما يتضمن أيضا التفكير والتخيل والتأمل وجمع المسائل التي تتصل بموضوع محدد (٥١) .

وعلي ذلك فالخريطة البحثية أداة علمية تركز علي تحديد وترتيب الموضوعات والقضايا التي تتطلب البحث والدراسة والتقصي والإكتشاف داخل نظام أو مجال تعليمي أو بحثي معين ، وهي أداة تخطيطية لتشخيص واستشراف الجوانب والقضايا البحثية في مجال محدد .

واصطلاحاً عرفتها احدي الدراسات بأنها خطة منهجية طويلة المدى توجه البحث العلمى، وتمكن الباحثين من إجراء بحوث علمية مرتبطة بقضايا المجتمع ، وتعكس رؤية مراكز البحوث واستراتيجياتها ، ويتم فى ضوئها تحديد الاحتياجات البحثية أو ما يعرف بالقضايا البحثية(٥٢).

ولعل أهم ما يميز هذا التعريف أنه أكد على ضرورة ارتباط البحوث العلمية بقضايا المجتمع واهتماماته الأساسية ، وليس مجرد إجراء بحوث نظرية أو مثالية ، أو بحوث لا علاقة لها بالواقع.

وعرفتها دراسة بأنها إطار فكرى يوضح الاهتمامات البحثية المستقبلية خلال خمس سنوات مقبلة ، قائمة على واقع بحوث القسم فى ضوء التوجهات البحثية العالمية المعاصرة ، وذلك من خلال عرض المجالات البحثية المستقبلية لكل تخصص من تخصصات القسم(٥٣).

يلاحظ أن هذا التعريف ركز على واقع البحوث التى أجريت بالفعل ، وكذلك على التوجهات البحثية العالمية المعاصرة ، وفى ضوئهما يتم تحديد المجالات البحثية المستقبلية.

وعرفتها دراسة أخرى بأنها تلك الخطة المستقبلية الزمنية المبنية على آراء المختصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، والتى ستحدد أهم الموضوعات المستقبلية التى يمكن أن تهتم بها الرسائل العلمية وفق مدى زمنى معين(٥٤).

ولعل أهم ما يميز هذا التعريف تركيزه الواضح على تحديد مدى زمنى محدد للخريطة البحثية المقترحة ارتباطاً بمتغيرات أو قضايا أو اولويات معينة حسب المدة الزمنية.

كما تعرف بأنها خطة تنفيذية يتم من خلالها ترتيب أولويات البحوث التربوية التى تقوم بها كلية التربية بالوادى الجديد لتطوير منظومة التعليم الثانوى الفنى فى ضوء استراتيجية التعليم قبل الجامعى ، مع ترتيب الأولويات طبقاً لآراء خبراء التربية(٥٥).

ويميز هذا التعريف أمران، الأول ارتباط الخريطة بمجال محدد وهو التعليم الثانوى الفنى، والثانى أنها ستعد فى ضوء متغير تعليمى قومى وهو استراتيجية التعليم قبل الجامعى فى مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠.

وعرفتها دراسة بأنها تصور مستقبلى لأولويات البحث فى مجالات التربية والتى تحتاجها الجامعات ، وذلك فى ضوء الدراسات السابقة وتصورات المتخصصين المتوقعة(٥٦).

ويلاحظ أن هذا التعريف جمع بين مدخلين من مداخل إعداد الخريطة البحثية ، وهما : الدراسات السابقة فى المجال ، وتصورات وآراء المتخصصين.

كما عرفت على أنها تصور مستقبلى لتحديد مجالات البحث الرئيسية والفرعية وفقاً لمصفوفة أولويات احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية والاتجاهات البحثية الحديثة بصورة تتحقق معها أهداف البحث العلمى داخل المجتمع ، وذلك فى مدى زمنى معين(٥٧).

وما يميز هذا التعريف هو أن الخريطة البحثية لا تتضمن المجالات والقضايا البحثية الرئيسية وفقط ، وإنما الفرعية أيضاً ، كما أنه جمع بين احتياجات المجتمع والاتجاهات البحثية الحديثة.

كما عرفتها إحدى الدراسات بأنها قائمة بالمجالات والقضايا والأولويات البحثية التى لها الأسبقية والأفضلية والأهمية العاجلة المعطاة للقضايا المرتبطة بالتعليم العالى(٥٨).

وعرفت أيضاً على أنها شبكة من التفاعلات بين العناصر الرئيسة لمجالات الفكر ذات الأهمية ، والتى تعد مؤشراً للاحتياج البحثى فى أحد الميادين بأبعادها الزمنية الثلاثة : الماضى والحاضر والمستقبل ، على أن يتم ترتيب القضايا وفق رؤى المتخصصين بما يمنع التكرار والازدواجية ، ومحاولة الوصول إلى عدد متكامل من البحوث ، ويمكن تحديدها بفترات زمنية يسهل على متخذ القرار تنفيذها(٥٩).

وهذا التعريف يؤكد على عدة أمور من أهمها ، رأى المتخصصين والخبراء فى ترتيب أهمية القضايا البحثية ، والتكامل بين البحوث ، وكذلك تحديد فترة زمنية للخريطة البحثية.

يتضح من خلال العرض السابق لتعريفات الخريطة البحثية ، تنوع المداخل والرؤى المرتبطة بهذه التعريفات ، فبعضها ركز على تحديد الدراسات السابقة فى المجال البحثى وتحليلها ، وبعضها ركز على آراء الخبراء والمتخصصين كمرجعية لإعداد الخريطة ، وبعضها ركز على مراعاة الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة ، وبعضها ركز على

احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية ، وبعضها ركز على استراتيجيات التنمية المستدامة ومتطلباتها ، وبعضها دمج بين أكثر من مدخل ورؤية.

وفى ضوء ما سبق يضع البحث الحالى هذا التعريف الإجرائى للخريطة البحثية ،" تصور مستقبلى وخطة منهجية طويلة المدى توجه البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية لمدة عشر سنوات ، وتمكن أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين من تعرف القضايا والاهتمامات البحثية ذات الأولوية العاجلة والأسبقية المدروسة ، من خلال الاسترشاد بآراء وخبرات المتخصصين والخبراء ، وذلك فى ضوء توجهات ومتطلبات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠.

ب-فلسفة ومبررات الخريطة البحثية :

تنطلق فلسفة إعداد خرائط بحثية من عدة منطلقات ومبررات منها :

- تفعيل الترابط والتكامل بين البحث الإدارى التربوى وقضايا المجتمع ومشكلاته وتحدياته ، ومتطلبات وتوجهات الخطط والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية ، بصورة تسهم فى الاستفادة من نتائج البحث الإدارى التربوى فى خدمة المجتمع.
- الإسهام الفاعل فى توجيه اهتمام الباحثين إلى اختيار الموضوعات والقضايا البحثية بعناية ووعى فى ضوء احتياجات المجتمع والميدان التربوى وتوجهات الاستراتيجات القومية ، بما يسهم فى التغلب على أكبر صعوبة تواجه الباحثين ، ألا وهى اختيار القضية أو المشكلة البحثية من جهة ، ومنع التكرار والعشوائية والنمطية فى البحث العلمى.
- إعلام الميدان التربوى بوجه عام والباحثين بوجه خاص بأهم القضايا والمجالات البحثية ، والتى تمثل أولوية عاجلة وأسبقية مبررة وأفضلية مدروسة.
- أن تحقيق متطلبات وأهداف وتوجهات الاستراتيجيات القومية للتنمية ، ومنها الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ من البحث الإدارى التربوى ، يتطلب إعداد خريطة بحثية تتسق مع توجهات هذه الاستراتيجية ، وتحدد القضايا البحثية ذات الأولوية المرتبطة بتفعيل هذه الاستراتيجية وتحقيقها.

- ليس من فلسفة إنشاء أو إعداد خريطة بحثية تحجيم الباحثين ومصادرة إبداعاتهم وآرائهم وميولهم الفكرية والبحثية ، أو تحديد حريتهم الأكاديمية فى اختيار القضايا البحثية ، أو تضييق الخناق عليهم لاختيار موضوعات دون غيرها ، وإنما هى بمثابة دليل استرشادى لأبرز القضايا البحثية ذات الأولوية والمرتبطة بتوجهات إحدى الاستراتيجيات القومية ، من أجل إنتاج بحث علمى مبدع ومتميز ومخطط وموجه بعناية نحو تحقيق الأهداف التنموية والبحثية للمجتمع.

ج-مبادئ وركائز الخريطة البحثية :

حددت دراسة عدداً من الاعتبارات والمرتكزات التى يجب مراعاتها عند بناء خريطة بحثية ناجحة ، منها[٦٠] :

- طبيعة ومعايير مجتمع المعرفة.
- الاحتياجات البحثية الحالية والمستقبلية للمجتمع.
- أبعاد ومؤشرات خطط التنمية فى ضوء السياقات المجتمعية.
- التنبؤ المستقبلى لتحديد الأولويات البحثية.
- وضع منظومة لأولويات البحوث فى ضوء خطط التنمية.
- الاستفادة من التخصصات البينية عند بناء الخريطة تحقيقاً لتكامل الرؤية.

فى حين تناولت دراسة بعض المبادئ والمرتكزات الأخرى منها[٦١] :

- تهيئة المناخ المشجع لتنفيذ الخريطة البحثية ، وتبصير الباحثين ببرامج الدولة وخططها التنموية ، ومنحهم الحرية فى اختيار أفضل البدائل.
- أن يتوافر للخريطة نظام من القيم والمعايير والموجهات المحددة للأداء فى كل بحث ، لما لذلك من أهمية فى اجتذاب الباحثين إليها والالتزام بموضوعاتها.
- أن يراعى فيها الاتساق والتطابق بين البحوث التى يتم عرضها على الباحثين وبين الاحتياجات الفعلية للتنمية بجوانبها المختلفة.

ومن أهم ركائز الخريطة البحثية الاستناد إلى آراء وتوجهات المتخصصين والخبراء سواءً من خلال منهجية دلفى ، أو من خلال اجراء استطلاع لرأى الخبراء والمتخصصين

حول الأولويات البحثية والتوجهات المستقبلية ، بما يفيد فى إجراء مسح للقضايا المهمة فى مجال علمى معين(٦٢).

ويجب أن لا تقع الخريطة البحثية فى مأزق المقارنة ، بمعنى أن لا يكون التركيز على الموضوعات المستجدة فى مقابل الموضوعات القديمة ، أو التركيز على البعد التربوى فى مقابل الأبعاد الأخرى ، كما يجب أن تتبنى الخريطة فكرة تحسين كيفية اختيار البحوث العلمية ، من خلال توجيه الباحثين للاختيار بطريقة منظومية(٦٣).

ويمكن اضافة بعض المبادئ والركائز الأساسية الأخري والتي من أهمها :

- واقعية الخريطة البحثية ، بحيث ترتبط بواقع المجتمع وقضاياه واستراتيجيات التنمية والتحديات المستقبلية وكذلك واقع الميدان التربوي والتعليمي.
- مرونة الخريطة البحثية ، بحيث يمكن إجراء بعض التعديلات عليها سواءً فى الأولويات أو القضايا والموضوعات البحثية.
- التحديد والوضوح ، فلابد أن تكون قضايا الخريطة محددة تحديداً دقيقاً ومنظمة ومسلسلة تسلسلاً منطقياً وفقاً لأولوياتها.
- أن لا توضع بشكل منفرد ، وانما يجب أن يشارك في بنائها ذوو العلاقة من خبراء ومتخصصين وقيادات أكاديمية وأعضاء هيئة تدريس وممارسين فى الميدان التربوى.
- الشمول والتكامل والتنوع ، بحيث تغطى كل المجالات الرئيسة والفرعية للتخصص أو للمجال وبشئ من التنوع والتكامل.
- التكافؤ والتوازن بين مجالات الخريطة وموضوعاتها ، فلا تركز اهتماماتها على أحد المجالات البحثية أو بعضها وتهمل الأخرى.

كما أنه لابد من وجود معيار أو محك يتم إعداد الخريطة البحثية فى ضوئه ، قد يكون هذا المحك هو تحليل الدراسات السابقة بشأن مجال ما لبيان ما تم إنجازه وما هو مطلوب ، وقد يكون المحك هو الاحتياجات والتحديات المجتمعية ، وقد يكون اتجاهات حديثة ومعاصرة فى مجال بحثى ما، وقد يكون تحليل إحدى الخطط أو السياسات أو الاستراتيجيات البحثية او

التنموية القومية لاستخلاص أهم أولويات القضايا والمجالات البحثية المرتبطة بهذه الاستراتيجية، مع الاسترشاد بآراء الخبراء والمختصين .

د-أهداف الخريطة البحثية :

تتعدد أهداف الخرائط البحثية وتتنوع ، فهناك أهداف خاصة بالباحثين ، وأخرى ترتبط بالأقسام العلمية والمؤسسات البحثية ، وأخرى ترتبط بالمجتمع وخطط واستراتيجيات التنمية.

وتهدف الخريطة البحثية إلى إفادة البحثين والمتخصصين وصانعى السياسات ، فتفيد الباحثين والمتخصصين فى الوقوف على أى القضايا والموضوعات التى كانت قيد البحث من أقرانهم من قبل ، وأى المجالات التى كانت أقل اهتماماً خلال فترة زمنية معينة ، كما يمكن أن تفيد واضعى السياسات فى تخصيص تمويل البحث العلمى لموضوعات وقضايا محددة بناءً على أولويات الخريطة(٦٤).

كما تهدف الخريطة البحثية إلى دعم الباحثين فى ربط أبحاثهم بالسياسات ذات الصلة ، وزيادة الوصول إلى الممارسات والسياسات المرتبطة بالتجمعات البحثية ، كما إنها تعكس الوضع الحالى للحقل البحثى ، وما يجب أن يكون عليه فى المستقبل(٦٥).

ومن أهداف الأجندة أو الخريطة البحثية(٦٦) :

- تحقيق الأهداف البحثية للمؤسسة.-تعزيز التعاون فى المشاريع البحثية.
- تأمين التمويل اللازم للبحوث.-تعزيز الابتكار والتميز البحثى.
- مساعدة الطلاب المبتدئين والباحثين المتمرسين فى اختيار القضايا البحثية.
- تنظيم العمل البحثى.
- المساعدة فى معرفة الأولويات البحثية وما الذى ينبغى بحثه وكيفية قياسه.

مما سبق يتضح أن الخرائط البحثية تهدف إلى استشراف القضايا والموضوعات البحثية ذات الأولوية والأهمية العاجلة وفق خطط المجتمع الاستراتيجية والتنموية ، ووفق مشكلات المجتمع وقضاياه الجوهرية ، كما تساعد الباحثين على اختيار الموضوعات والقضايا ذات الأهمية ، والحد من تكرار البحوث ، وتسهم أيضاً فى ربط البحث العلمى التربوى بالتوجهات البحثية العالمية فى المجال.

كما يمكن القول بأن أهداف الخريطة البحثية تتعدد وتتنوع لتشمل كل ذوي العلاقة بالبحث الاداري التربوي من باحثين وأقسام معنية بهذا المجال والتخصص نفسه ومنظومة البحث العلمي التربوي ، اضافة الي المجتمع ، اذ لابد من تحقيق الترابط بين البحث الاداري التربوي وقضايا المجتمع والاستراتيجيات التنموية والبحثية القومية .

هـ-أهمية الخرائط البحثية :

أكدت الدراسات أن الخرائط البحثية تساعد فى تحديد وتحليل النقلات النوعية والتطورات التاريخية فى تخصص بحثى معين، من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة ومراجعتها ، واستعراض أهم التوجهات المستقبلية والقضايا ذات الأولوية فى المجال البحثى ، بما يفيد الباحثين وصانعى السياسات والممارسين فى الميدان فى تصنيف القضايا وتحديد التوجهات البارزة فى هذا المجال البحثى(٦٧).

كما تفيد فى تحليل الأولويات وتنظيم الجهود المبذولة فى مجال بحثى معين، وتساعد الباحثين على اختيار القضايا البحثية ذات الأولوية ، مما يؤدى إلى تحسين مسار البحث العلمى وتقدمه ، كما إن الاهتمام بتحديد أولوية الدراسات المستقبلية له دور مهم فى دعم دور البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة ، والارتقاء بمؤسسات التعليم العالى المختلفة(٦٨).

ويؤدى وضع خرائط بحثية إلى التغلب على مشكلة الهدر فى الأبحاث العلمية ، ومنع التكرار والنمطية ، وتجنب العشوائية والارتجال فى تناول الموضوعات البحثية ، وتجسير الفجوة بين البحث العلمى والمجتمع ، وضمان الرضا الأكاديمى والرضا المجتمعى ، وتوجيه البحوث نحو التميز ، إضافة إلى تنفيذ الخطط البحثية الاستراتيجية التى تعكس السياسات البحثية المعلنة(٦٩).

كما تساعد الخريطة البحثية على إعلام أصحاب المصلحة بالأولويات البحثية ، وإعلام الممولين وشركاء التنمية بالمجالات البحثية التى تتطلب الاستثمار ، وتساعد فى توجيه تخصيص الموارد للبحوث ، إضافة إلى تخطيط العمليات البحثية(٧٠).

كما إن التحديات التى تواجهها الأنظمة التعليمية اليوم ، سواءً التحديات المعرفية أو الفكرية أو الاجتماعية أو التكنولوجية والمعلوماتية والرقمية ، تستوجب إعداد خرائط بحثية

توجه الرؤية المستقبلية للبحوث ، وتفتح فرصاً لتبادل الخبرات بين الباحثين من داخل التخصص وخارجه(٧١).

وتساعد الخريطة البحثية الباحثين وطلاب الدراسات العليا والهيئة المعاونة فى تخطى أهم مرحلة فى إعداد البحث العلمى ، وهى مرحلة اختبار القضية أو المشكلة البحثية ، ومن ثم الانتقال إلى المراحل التالية بسلاسة تامة(٧٢).

وبلورت إحدى الدراسات أهمية الخريطة البحثية فيما يلى(٧٣) :

- تساعد القسم العلمى فى التعرف على التوجهات الحالية والمستقبلية لحركة البحث التربوى.
- تعين القسم على توجيه جهود الباحثين الميدانيين فى المؤسسات التربوية نحو حاجاته ومشكلاته وفق أولوياته.
- تمكن أعضاء هيئة التدريس من توجيه الاهتمامات البحثية لطلبة الدراسات العليا بما يخدم الاهتمامات والأولويات البحثية للقسم.
- مساعدة طلبة الدراسات العليا على معرفة الموضوعات ذات الأولوية.
- تعد الخريطة البحثية من الحلول المطروحة لمواجهة صعوبة تحديد مشكلة البحث أو اختيار الموضوع البحثى من قبل الباحثين.

يتضح مما سبق مدى تعدد جوانب الأهمية الفائقة للخريطة البحثية ، سواءً للباحثين وطلبة الدراسات العليا ، أو للأقسام العلمية ، أو لميدان البحث التربوى ذاته، أو للمؤسسات البحثية التربوية ، وكذلك للمجتمع ككل ، حيث تعد الخريطة البحثية محاولة إيجابية لإيجاد حلقة ربط وثيقة بين البحث الإدارى التربوى والسياق المجتمعى وأولويات التنمية المستدامة والخطط والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية.

و-مداخل وتوجهات إعداد الخرائط البحثية :

تتعدد مداخل وتوجهات وآليات إعداد الخرائط البحثية وتتنوع ، غير أنه يمكن تجميعها وإيجازها فى أربعة مداخل أو توجهات ، على النحو التالى :

الأول : رصد وتحليل واقع البحوث والدراسات والأدبيات التى تم إنجازها بالفعل :

حيث يتم التركيز وفق هذا المدخل على رصد وتجميع وتحليل البحوث والدراسات السابقة التى أجريت فى المجال أو التخصص البحثى المعنى خلال فترة زمنية محددة ، وفى ضوء هذا الرصد وذاك التحليل ، يتم إعداد خريطة بحثية للمجالات والأولويات البحثية المستقبلية فى هذا التخصص.

الثانى : تحليل إحدى الخطط أو الاستراتيجيات التنموية أو البحثية القومية :

حيث يتم التركيز وفق هذا المدخل على تناول إحدى الاستراتيجيات أو السياسات أو الخطط القومية سواءً التنموية او البحثية أو التربوية أو التعليمية بالتحليل الدقيق ، لاستخلاص واستنباط أهم القضايا والمجالات والأولويات البحثية المرتبطة بالتوجهات الأساسية والفرعية لهذه الخطة أو الاستراتيجية ، مثل استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، أو الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ ، أو الخطة الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

ومن ثم بناء الخريطة البحثية وفق هذا المدخل يتم على ضوء احتياجات المجتمع وأولوياته سواءً التنموية بوجه عام أو البحثية والتربوية والتعليمية بوجه خاص ، بحيث تتوافق البحوث مع متطلبات التنمية وتوجهات الخطط والاستراتيجيات القومية.

الثالث : التوجهات البحثية العالمية والمحلية المعاصرة :

يركز هذا المدخل على ربط البحوث والمجالات والقضايا البحثية المتضمنة فى شكل خريطة بحثية بالرؤى والتوجهات البحثية العالمية والمحلية المعاصرة فى التخصص أو المجال البحثى ، وتحويل هذه الرؤى والتوجهات إلى أولويات بحثية مهمة وعاجلة ، يتم ترتيبها بصورة تسهم فى توجيه جهود البحث التربوى فى هذا المجال البحثى ، ويراعى فى ظل هذا المدخل المستجدات والمتغيرات المعاصرة المرتبطة بالمجال البحثى وانعكاساتها عليه ، ومن ثم على الأولويات البحثية المتوقعة فى ضوئها.

الرابع : الاسترشاد بآراء وخبرات المتخصصين والخبراء والممارسين للتخصص أو الميدان البحثى:

حيث يقوم الباحث –فى ظل هذا المدخل– بوضع قائمة أولية من القضايا أو الموضوعات أو المجالات البحثية ذات العلاقة بتخصص ما أو استراتيجية ما ، استناداً إلى

رؤيته الخاصة فى ضوء دراسات وأدبيات سابقة ، أو نتيجة تحليل علمى لتوجهات ومنطلقات ومكونات إحدى الخطط أو الاستراتيجيات القومية ذات العلاقة ، ثم يقوم بعرض هذه القائمة على مجموعة من الخبراء والمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس والخبراء والقيادات الأكاديمية والممارسين فى الميدان لإبداء آرائهم فى هذه القائمة ومدى أهميتها وأهمية موضوعاتها وترتيبها وفق معايير ومحكات معينة ، لتكون –فى ضوء ذلك– بمثابة أولويات بحثية مهمة ، يتم وضعها فى شكل خريطة بحثية.

الجدير بالذكر أن إعداد خريطة بحثية هادفة وناضجة يحتاج إلى تبنى أكثر من مدخل أو توجه من المداخل والتوجهات السابقة ، وعدم الاعتماد على إحداها منفرداً ، وذلك للاستفادة الأكبر من مزايا كل مدخل هنا.

وفى ضوء ما سبق يجمع البحث الحالى – فى إعداده للخريطة البحثية المقترحة للبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية – بين مدخلين من هذه المداخل ، وهما المدخل الثانى : حيث تحليل إحدى الخطط أو الاستراتيجيات القومية ذات الصلة وهى الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، والمدخل الرابع ، حيث الاسترشاد والاستناد إلى آراء الخبراء والمتخصصين فى مجال البحث الإدارى التربوى بوجه خاص والبحث التربوي بوجه عام ببعض كليات التربية بالجامعات المصرية.

ثانياً : الأسس النظرية والرؤي الفكرية المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى :

يعد البحث الإدارى التربوى واحداً من أهم مجالات البحث العلمى التربوى ، لكونه يرتبط بمجال حيوى وقطاع استراتيجى وهو الإدارة التربوية والتعليمية ، والتى تعد أحد أهم العناصر الأساسية فى تحقيق أهداف التعليم وجودته وكفاءته.

أ–مفهوم البحث الإدارى التربوى :

يعد البحث الإدارى التربوى من المجالات البحثية التى لم تحظ سوى بالقليل من التعريفات والتناول ، رغم ارتباطه بالإدارة التربوية والتعليمية والتى هى بمثابة المحرك الأساسى لكل فعاليات ونشاطات العملية التربوية والتعليمية.

البحث–لغوياً–عملية تقصي عن الحقائق وتبويبها وتحليلها بالنسبة لمشكلة معينة، لاظهار حقيقة المشكلة وأسبابها وما يناسبها من حلول،وذلك بطريقة محايدة وغير متحيزة [٧٤].

والبحث (Search) يعنى الفعل الذى ينشد النظر ، ويحاول بإتقان سواءً عن طريق التحقق أو الاستفهام او السؤال ، أن يحقق التعلم بالفحص أو التحقيق[٧٥].

والبحث الإدارى التربوى تقصى منظم وتجريبى للظاهرة الإدارية التربوية ، أو هو دراسة الظاهرة الإدارية التربوية وتحليلها وتقويمها ، ووضع ملامح تطويرها مستقبلاً ، او رسم المسار المستقبلى / المسار الاستراتيجى للمؤسسة التعليمية أو لمواردها البشرية التعليمية[٧٦].

وقد تكون هذه الظاهرة الإدارية التربوية نظام إدارى مثل إدارة نظام البحث العلمي ، او وظيفة إدارية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، أو قضية إدارية مثل البيروقراطية ، الفساد الإدارى ، المركزية المطلقة ، أو مشكلة إدارية مثل نقص المهارات القيادية ، وغياب الخريطة البحثية الإدارية ، أو اتجاه إدارى معاصر مثل إدارة الجودة الشاملة ، إدارة التميز ، إدارة التنوع وغيرها.

والبحث الإدارى التربوى تقصى علمى منهجى لظواهر وقضايا الإدارة التربوية، وتحليلها وتقويمها ووضع ملامح تطورها فى إطار العلاقة التبادلية مع المجالات ذات العلاقة[٧٧].

ويرتبط البحث الإدارى التربوى بمجال الإدارة التربوية ، والتى هى بمثابة مجموعة من العمليات والوظائف التى تهدف إلى التنسيق والرقابة وإدارة مجموعة من الأفراد داخل مؤسسة ، يؤدون أدواراً إدارية رسمية محددة[٧٨].والإدارة التربوية كحقل أو مجال معرفى مكون من أفكار ونظريات ونماذج تسعى لفهم ما يجرى فى المؤسسات التربوية من ممارسات ، وتحسين هذه الممارسات[٧٩].

ومع مطلع القرن العشرين أصبحت الإدارة التربوية حقلاً علمياً معرفياً قائماً بذاته ، وبالتدريج تم مأسسة الحقل من خلال انتشار برامج وأقسام الإدارة التربوية فى الجامعات ، وتأسيس الروابط المهنية والمجلات الأكاديمية المتخصصة ، مما أدى إلى تراكم معرفة منظمة فى الإدارة التربوية ، واهتم الباحثون بدراسة هذا النتاج المعرفى وتقييمه وتزايد الميل نحو هذا

التقييم ، بعد أن وجهت انتقادات كثيرة لبحوث الإدارة التربوية ، وفى مقدمتها ضعف العلاقة بين النظرية والممارسة(٨٠).

ومجال البحث الإدارى التربوى مجال متعدد ومتداخل التخصصات ، فهو يتفاعل وبشكل وثيق مع مجالات الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والدراسات الدولية ، وهو مجال مفتوح ومنفتح على المجتمع وعلى المجالات المختلفة فيه ، ويتضح هذا من كثرة الاقتباسات والاستشهادات من العلوم الأخرى المتداخلة مع هذا المجال(٨١).

كما تمثل الإدارة التربوية مجالاً متداخلاً مع مجال السلوك التنظيمى ، فبينما يهتم باحثو السلوك التنظيمى بطبيعة وسلوك الافراد فى المؤسسات وتفاعلها مع البيئة المحيطة ، فإن الإدارة التربوية كمجال للدراسة يختص بإدارة عمليات المؤسسات التربوية والتعليمية وعلاقاتها مع البيئة المحيطة ، لكن تتميز الإدارة التعليمية كمجال باعتمادها على تنوع وتعدد المنظور المفاهيمى Theoretical Paradigm (اجتماعى ،سياسى ، اقتصادى ، سيكولوجى ، تنظيمى) لتحليل العمليات والعوامل المتعددة التى تؤثر على المؤسسات التعليمية(٨٢).

وفى ضوء ما سبق يضع البحث التعريف الإجرائى التالى للبحث الإدارى التربوى : أحد أنواع أو مجالات البحث العلمى التربوى ، والذى يختص بالتقصى العلمى المنهجى لظواهر الإدارة التربوية والتعليمية وقضاياها ومجالاتها المتنوعة وتحليلها وتقويمها ورسم ملامح تطورها مستقبلاً ، استناداً إلى خريطة بحثية دقيقة تحدد ملامح أولوياته وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ومتطلباتها .

ب-بعض الرؤى الفكرية المرتبطة بالبحث الإدارى التربوى :

تطور الفكر الإدارى عبر العقود والسنوات الماضية ، ووضعت نظريات ومبادئ تفسر الظواهر والعمليات الإدارية المختلفة ، وفرض علم الإدارة التربوية نفسه بين العلوم التربوية الأخرى ، مما جعل الجامعات فى مختلف دول العالم تبدأ فى تقديم برامج متخصصة فى هذا المجال سواءً على مستوى المقررات الجامعية أو على مستوى الدراسات العليا والبرامج التدريبية أثناء الخدمة ، أو بعض مقررات التأهيل التربوى للمرحلة الجامعية ، وكانت البداية فى ذلك للجامعات الأمريكية ، تلتها العديد من الدول الأوروبية وكندا واستراليا وغيرهم ، ثم

مؤخراً الجامعات العربية من خلال تقديم برامج الدراسات العليا فى تخصص الإدارة التربوية والتعليمية ، وتقديم البرامج التدريبية أثناء الخدمة للقيادات فى المؤسسات التعليمية(٨٣).

وينظر إلى الإدارة التربوية أو التعليمية منذ بداية ظهورها كمجال أو كتخصص علمى على أنها مجال متداخل التخصصات ومتعدد المجالات ، يعتمد فى معالجاته على علوم عديدة مثل التربية وعلم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد والأنثروبولوجيا ، وإن كان يتم استخدام مفهومى المجال والتخصص بشكل تبادلى وأحياناً بشكل مترادف فى الأدبيات ، إلا أن هناك عدد من المتخصصين يرون الإدارة التعليمية مجالاً تطبيقياً فى سياق التعليم أو تخصص التربية(٨٤).

وإذا كانت المؤسسات التربوية الأداة الحيوية فى المجتمع،فإن الإدارة التربوية هى المفتاح ونقطة البدء فى عملية إصلاح التعليم وتطويره ليواكب حاجات المجتمع وتطوراته، وهى ضرورة لكل نشاطات المؤسسة وكل مستوياتها،كونها العنصر المسئول عن تحقيق النتائج(٨٥).

وقد أجريت عديد من البحوث والدراسات المرتبطة بالرؤى الفكرى والمراجعات المنهجية لمجال الإدارة التربوية وما يرتبط به من قضايا بحثي وفكرية ومنهجية وأخلاقية فقد أظهرت إحدى الدراسات تزايداً فى البحوث النوعية والكيفية فى مجال الإدارة التربوية ، والتى كانت لا تمثل سوى ١٠% عام ١٩٨٢، زادت إلى نحو ٤٦% فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، كما أشارت إلى تزايد عدد بحوث الإدارة والقيادة التربوية على حساب العلوم التربوية الأخرى مثل المناهج والبرامج الخاصة ، وأن ثلاثة أربع الدراسات ركزت على القيادات والمديرين والمشرفين ، أى على الأفراد أكثر من القضايا الهيكلية ، وهذه نقطة سلبية خطيرة ، لأن ٨٥% من المشكلات فى المؤسسات تنبع غالباً من القضايا الهيكلية(٨٦).

وحددت دراسة نماذج ونظريات الإدارة التربوية فيما يلى(٨٧) :

١-النموذج الرسمى
٢- نموذج المشاركة الجماعية
٣-النموذج السياسى الدبلوماسى
٣- النموذج الشخصى أو الفردي
٥-نموذج الغموض وعدم التأكد
٤- النموذج الثقافى

وتناولت إحدى الدراسات الإطار المفاهيمى لمراجعة وتقييم بحوث الإدارة والقيادة التربوية ، وأكدت الدراسة أن هذه المراجعة للبحوث المنجزة وسيلة قوية لتقليص وتجسير الفجوة بين البحث والممارسة ، وتعزز الجهود طويلة الأمد للنهوض بالمعرفة بطريقة أكثر انتظاماً وتماسكاً،وتفيد فى اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وإجراء بحوث أكثر جودة وتميزاً فيما بعد(٨٨).

وأكدت إحدى الدراسات أن مجال الإدارة التربوية لا يزال فى حاجة ماسة إلى أساليب متنوعة وأكثر حداثة وأدق منهجية لإحداث مراجعة منهجية منضبطة للأبحاث السابقة فى هذا المجال،وأن مراجعات الأبحاث تفيد فى تحديد التوجهات المستقبلية للبحوث فى مجال الإدارة والقيادة التربوية(٨٩).

وفى إطار المراجعة الفكرية والمنهجية للبحوث السابقة فى مجال إنتاج المعرفة فى الإدارة والقيادة التربوية ، ذكرت إحدى الدراسات أن الأبحاث انتقلت من مجرد أحداث فكرية عشوائية تفتقر إلى الأسس النظرية والعملية وأساليب بحثية هشة وضعيفة والاقتباسات الضعيفة إلى وضع أفضل ، ومع ذلك لازالت الجهود فى هذا المجال تعد فى بداياتها –فى الدول العربية– ويجب بذل المزيد من هذا الجهد من أجل تحقيق الريادة فى مجال الإدارة التربوية(٩٠).

وأكدت دراسة على ضرورة دعم وتنسيق وتقييم البحوث التربوية فى مجال الإدارة والقيادة التربوية وإعادة تخطيط أولوياتها ، وإعادة توجيهها ، وضرورة تجسير الفجوة بين البحث الإدارى التربوى والممارسة(٩١).

وفى السياق المنهجى أشارت إحدى الدراسات إلى أنه هناك تنامى لتوجه معاصر يشجع على المناهج الكيفية النوعية فى بحوث الإدارة التربوية والتعليمية ، كالمنهج الفينومنيولوجى Phenomenology ، والذى يركز على وصف الظاهرة الإدارية التربوية من وجهة نظر الأفراد الذين يعيشون هذه الظاهرة(٩٢).

كما أكدت دراسة على أهمية استخدام منهج بحث الطرائق المركبة Mixed Methods Research فى بحوث الإدارة التربوية ، والذى يجمع بين البحث الكمى والكيفى لدراسة نفس الظاهرة فى دراسة واحدة ، على نحو يمكن من الإجابة على أسئلة البحث والفهم والتحليل للمشكلة بصورة متعمقة أكثر من الاعتماد على احد المنهجين الكمى أو الكيفى دون الآخر (٩٣).

كما أشارت دراسة إلى تحسين كفاءة البحث الإدارى التربوى من خلال استخدام مدخل التخصصات البينية ، وهو مدخل بحثى يرتكز على التكامل بين عدة تخصصات علمية ومدارس فكرية فى إطار وحدة المعرفة لمعالجة قضايا أكاديمية أو مجتمعية يصعب تناولها من خلال تخصص واحد(٩٤).

وأشارت دراسة إلى التزايد الواضح فى الأدبيات البحثية فى مجال الإدارة والقيادة التربوية ولاسيما فى هونج كونج وسنغافورة ، مقارنة بدول أخرى فى شرق آسيا مثل الصين وكوريا وتايلاند وفيتنام وماليزيا وأندونيسيا ، وأن أكثر القضايا انتشاراً : القيادة والتغيير ، النتائج المدرسية والتحسين ، السياقات الثقافية ، القيادة فى التعليم العالى والسلوك التنظيمى(٩٥).

وفيما يتعلق بخصوصية البحث الإدارى التربوى بينت دراسة الحاجة إلى التحول من الاسترشاد بنظريات ومناهج علم الاجتماع التى يهتدى البحث فى الإدارة التربوية بها إلى نماذج نقل المعرفة Knowledge Transfer Models والتى تسارعت بوتيرة متزايدة فى العقود السابقة مع الأفكار الجديدة فى الأدبيات التنظيمية مثل التعلم التنظيمى والمنظمة المتعلمة والتعلم أثناء العمل والمعرفة الضمنية ، والتى تولى أهمية كبرى للممارسين والممارسة ، ومع أن هذه الأفكار وجدت طريقها إلى الإدارة التربوية ، إلا أن الباحثين لم يعنوا كثيراً بنماذج نقل المعرفة(٩٦).

كما ان هناك تأثير متزايد للإدارة العامة الجديدة والليبرالية الجديدة على التعليم وإدارته فى جميع أنحاء العالم ، وأصبح هناك تركيز أكبر على المحاسبية الصارمة لتحسين الجودة المدرسية(٩٧).

ورغم تزايد النظريات المفسرة للظواهر الإدارية التربوية ، إلا أن ثمة فجوة بين النظرية الإدارية ونماذجها وبين ممارساتها المشاهدة عن تطبيقها ، من الصعب إرجاعها إلى النظريات الإدارية أو النماذج نفسها ، بل تعود –فى أغلب الأحيان– إلى القصور فى عمليات اختيار ونقل وتبنى النظرية فى الأساس وما اتخذ من إجراءات علمية وعملية لتوفير البيئة الإدارية لتقبل النظرية ، بالإضافة إلى توفير المتطلبات الضرورية لنجاح تطبيق النظرية الإدارية(٩٨).
ويجب أن يمر الأخذ بالنظريات الإدارية الجديدة بالمراحل التالية(٩٩) :

- البحث عن أفضل النظريات الإدارية وفق معايير اختيار علمية واضحة.
- تقويم الممارسات الإدارية المتميزة الناجمة عن تطبيق النظرية فى بيئتها.
- تحديد أفضل الممارسات الإدارية المتضمنة فى النظرية.
- تطبيق أفضل الممارسات على المستوى المؤسسى.
- تقييم ومراجعة تطبيق أفضل الممارسات الإدارية.
- تفعيل ودمج أفضل الممارسات الإدارية فى نسيج الأداءات المؤسسية ، وتوفير المتطلبات الأساسية للتطبيق ، سواءً المتطلبات التكنولوجية أو المادية أو البشرية او التدريبية أو التشريعية وغيرها .

وفي مصر لوحظ في السنوات الأخيرة تزايداً واضحاً واقبالاً ملفتاً للنظر علي اجراء البحوث والدراسات في مجال الادارة التربوية والتعليمية ، والمشكلة أن هذا كان علي حساب تخصص التربية المقارنة والدولية ، وبات هذا الأمر يمثل ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل ومعرفة أسبابها وانعكاساتها المستقبلية . ويمكن للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية أن تتبني هذه الظاهرة وتجعلها احدي المحاور الرئيسية لاحدي مؤتمراتها القادمة

ج-أهمية البحث الإدارى التربوى :

يعد البحث الإدارى التربوى المدخل الرئيس لتطوير المنظومة التربوية والتعليمية ورسم مسارها المستقبلى ، وحل مشكلات العملية التعليمية ، كما أنه يعد بمثابة البنية الأساسية لبناء الموارد البشرية التربوية وتنميتها وتميزها.

كما يعد البحث الإدارى التربوى بمثابة البنية الأساسية لتفوق المؤسسات التعليمية ، بل وتمكنها من صنع سياساتها التربوية وقراراتها على نحو يواكب متطلبات مجتمع المعرفة ، فضلاً عن إدارة الابتكار فى المنظومة التربوية(١٠٠).

والبحث فى مجال الإدارة والقيادة والتخطيط التربوى للتعليم العالى – كأحد مجالات البحث التربوى من الوسائل الفعالة للارتقاء بمستوى العملية التعليمية ، فهو يهدف إلى تنمية المعرفة فى مجالات إدارة التعليم العالى ، مما يسهم فى تقدمه وتطوره واستشراف مستقبله ، كما يهدف إلى الكشف عن المشكلات التى يواجهها التعليم العالى وتحديد أولوياتها(١٠١).

والبحث الإدارى التربوى – باعتباره أحد مجالات البحث التربوى – يمثل المدخل الحقيقى فى أى نهضة حضارية لكل مجتمع يرغب فى النهوض والرقى ، وضرورة من لوازم الحفاظ على المستوى العلمى والثقافى للمجتمع ، كما يمثل أحد الوسائل الحيوية لتعديل وتطوير النظام التعليمى وحل المشكلات التربوية التى تواجهه(١٠٢).

كما يسهم البحث التربوى فى نشر المعرفة وتنميتها ثم تطبيقها ، بما يساعد فى وضع الحلول للمشكلات التربوية المطروحة على الساحة ، كما أنه يسهم فى دراسة الأنظمة التربوية من أجل زيادة كفاءتها ، ثم قيادة قاطرة التجديد التربوى وفق تطور الحياة دائمة التغير(١٠٣).

والدول التى تحقق السبق والتميز فى مجالات منظومتها التربوية ، هى التى تكرس جهدها فى أنشطة البحث والتطوير عامة ، والبحث الإدارى التربوى خاصة ، بل تنتهج البحوث الإدارية الابتكارية ، فالبحث الإدارى التربوى يعد المدخل الرئيسى لتطوير المنظومة التعليمية ورسم مسارها المستقبلى(١٠٤).

يتضح مما سبق أنه لا يمكن تطوير التعليم أو حل مشكلاته أو تحقيق أهدافه أو الارتقاء بمستواه وتحقيق التميز ، بدون بحث علمى إدارى تربوى رصين ، ينطلق من واقع المجتمع ويرتبط بالقضايا الوطنية والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية.

ج-مجالات البحث الإدارى التربوى :

نظراً لكون الإدارة التربوية علم حديث–الي حد ما– ومتداخل التخصصات ، يصعب تحديد مجالات البحث فى مجال الإدارة التربوية وقضاياها وموضوعاتها بصورة قاطعة ، لأنها علم متشعب الاتجاهات والموضوعات ، ويتعذر الإلمام بكل جوانبه.

وما يؤكد ذلك أن البحوث والدراسات التى تناولت توجهات ومجالات البحث فى الإدارة التربوية اختلفت كثيراً فى تحديد هذه المجالات ، فقد قدمت دراسة اثنى عشر مجالاً رئيسياً يمكن أن يندرج تحتها القضايا البحثية فى ميدان الإدارة التربوية ، وهى : الاتجاهات الإدارية الحديثة ، الإدارة التعليمية ، الإدارة المدرسية ، الإدارة الجامعية، إدارة الموارد البشرية ، الإشراف التربوى ، اقتصاديات التعليم، التخطيط التربوى ، التطبيقات الإدارية، السلوك التنظيمى ، القيادة التربوية ، والفكر الإدارى(١٠٥).

كما حددت إحدى الدراسات هذه المجالات البحثية بسبع مجالات ، وهى : الفكر الإدارى المعاصر ، إدارة المؤسسات التعليمية، الإشراف التربوى ، إدارة الموارد البشرية ، السلوك التنظيمى ، التخطيط التربوى ، اقتصاديات التعليم(١٠٦).

وحددتها دراسة فى عشرة مجالات رئيسة هى :مؤسسات التعليم العالي ، التعليم الأساسي وبعد الأساسي ، مديريات وادارات وزارة التربية والتعليم ، مديرو المدارس ، قضايا ومشكلات التعليم ، الاتجاهات الحديثة في الادارة التربوية ، المشاركة المجتمعية في التعليم ، القيادة التربوية والاشراف التربوي ،المدارس الخاصة ومدارس الجاليات، رياض الأطفال (١٠٧).

وحتى يلتحم البحث الإدارى التربوى بالواقع المعاش لإدارة النظام التربوى وتطوير بيئته الداخلية والخارجية وتحريكها إلى الوضع المستقبلى المستهدف ، فلابد من توافر ثلاثة مكونات متكاملة هى(١٠٨) :

١-البناء الفكرى :

وهذا البناء الفكرى الجديد الذى يتناسب ومعطيات مجتمع المعرفة ينطوى على :

- التوجه الأساسى للبحث الإدارى التربوى هو إحداث التفوق والتميز التربوى باستثمار جميع الطاقات الخلاقة للتكنولوجيا الفائقة والموارد البشرية عالية الأداء الابتكارى.
- المعيار الرئيسى لنجاح البحث الإدارى التربوى هو تلبية متطلبات المستفيد التربوى.
- الابتكار هو سبيل التميز ، والبحث والتطوير هما سبيل الابتكار.
- انطلاق البنية المعرفية للبحث الإدارى التربوى من مفردات الفكر الإدارى فى عصر المعرفة، مثل المنافسة والريادة والتميز والجودة والابتكار والتكنولوجيا والتغيير الاستراتيجى.

٢-الأدوار :

- استشراف أفضل لمستقبليات إدارية تربوية.
- فهم واستيعاب التكنولوجيا الإدارية الجديدة وتطويعها واستثمارها.
- التطوير المستمر لإدارة النظام التربوى.
- سياسات مبتكرة للتعامل مع الموارد البشرية التربوية.
- السبيل الرئيسى لصنع السياسات التربوية وقراراتها لرشيدة.

- الاهتمام ببحوث أداء الفعل والاستراتيجية وبحوث التنافسية.
- نشر ثقافة التميز والتفوق والابتكار ، والاهتمام بالتشبيك البحثي.

٣-المهارات البحثية الجديدة :

- الرؤية الابتكارية للأمور.
- الإحساس بالآخرين.
- البصيرة المستقبلية.
- توقع التغيير.
- إحداث وإدراك التغيير.
- المهارة التكنولوجية.
- الانفتاح وصنع القرار واتخاذه
- قيادة الجماعات.

يلاحظ مما سبق أن كلاً من البناء الفكرى المقترح والأدوار والمهارات الجديدة السابقة تتماشى وتوجهات ومتطلبات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، وأولوياتها البحثية المتوقعة ، حيث مفردات الابتكار والتنافسية والاستراتيجية والتكنولوجيا الفائقة والرقمية والتشبيك والشراكة والريادة والتميز وصناعة التعليم والعمل الجماعى والاستشراف المستقبلى ونقل وتوطين التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية من خلال سياسات مبتكرة.

ونظراً لعدم وجود تصنيف واضح ومحدد لمجالات البحث الإدارى التربوى وقضاياه وموضوعاته ، ونظراً لتنوع واختلاف هذه التصنيفات والتقسيمات وفق مداخل ورؤى وتوجهات متعددة ومتنوعة ، ووفق توجه وبؤرة تركيز الخريطة البحثية المقترحة ، سيعتمد البحث الحالى فى تحديد المجالات والقضايا والموضوعات البحثية على المحاور المتضمنة فى الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥- ٢٠٣٠ ، من خلال تحليل توجهات الاستراتيجية وأهم ملامحها وأهدافها ومساراتها ومحاورها ، ثم وضع القضايا والموضوعات البحثية الإدارية التربوية التى تخدم وتتسق مع كل محور من المحاور المختارة ، ثم الكشف عن الأولويات البحثية من خلال آراء الخبراء والمتخصصين فى الميدان، وذلك لإيجاد حلقة وصل وترابط وتكامل بين البحث الإدارى التربوى والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

ويتناول البحث الحالي خمسة محاور فقط من محاور الاستراتيجية علي اعتبار أن كل محور منها يمثل بعداً أو مجالاً للبحث الاداري التربوي وهذه المجالات "المحاور " هي :

١-سياسات وتشريعات البحث العلمي : البحث الاداري التربوي نموذجاً

٢-منظومة البحث الاداري التربوي

٣-دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات البحث الاداري التربوي

٤-الاستثمار في البحث العلمي والشراكة : البحث الاداري التربوي نموذجاً

٥-التعاون الدولي في مجال البحث الاداري التربوي

د-المؤسسات والوحدات المعنية بالبحث الإدارى التربوى :

يعد البحث الإدارى التربوى إحدى مجالات البحث العلمى التربوى بالجامعات المصرية ، ولاسيما كليات التربية بمسمياتها ونوعياتها المختلفة.

ويمكن تقسيم الوحدات المعنية بالبحث الإدارى التربوى فى الجامعات المصرية إلى :

١- أقسام علمية مستقلة متخصصة ومعنية بالبحث الإدارى التربوى فقط:ومن أمثلة هذه الأقسام قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الاسكندرية وجامعة الفيوم .

٢- أقسام علمية تدمج الإدارة التعليمية (البحث الإدارى التربوى) مع تخصص أو مجال تربوى آخر مثل التربية المقارنة ، وهو الشائع فى معظم كليات التربية بالجامعات المصرية ، ومنها قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية بجامعة عين شمس وجامعة الزقازيق وجامعة كفر الشيخ وكذلك قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة جامعة الأزهر.

٣- أقسام علمية تضمن البحث الإدارى التربوى ضمن نطاقها ومجالها ، دون أن يشير مسمى القسم إلى ذلك،ومن أمثلتها قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة .

٤- أقسام العلوم التربوية بمعظم كليات التربية النوعية والتربية الرياضية بنين والتربية الرياضية بنات والتربية الموسيقية والتربية الفنية وغيرها، حيث يعد البحث الإدارى واحداً من الاهتمامات والمجالات البحثية بهذه الأقسام، كما يتم تناول البحث الإدارى

التربوى – فى بعض الأحيان– ضمن بحوث كليت أخري مثل كليات التجارة وخاصة شعبة الإدارة العامة وإدارة الأعمال.

٥- يتم تناول البحث الإدارى التربوى بمصر أيضاً ببعض مراكز البحث التربوى مثل المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، والذى صدر بالقرار الجمهورى رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، ثم القرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، ويضم ستة شعب بحثية هى : شعبة بحوث السياسات التربوية ، تطوير المناهج ، التخطيط التربوى ، المعلومات التربوية ، التعليم الفنى ، وشعبة بحوث الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين ، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي والذي صدر بالقرار الجمهوري رقم (٤٦٢) بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٨ ، ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والذي صدر بالقرار الوزاري رقم (١٩٢) في ١٩٨٨/٨/٢٣ ، وأعيد تنظيمه بالقرار الوزاري رقم (١٧٦) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤ . وهذه المراكز البحثية التربوية لا تقع ضمن نطاق البحث الحالي والذي يقتصر فقط علي البحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية .

ثالثاً : ملامح البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية :

وتتضمن هذه الخطوة الرئيسية خطوتين فرعيتين علي النحو التالي :

أ- بعض الجهود والمبادرات المصرية فى مجال تطوير البحث العلمى بوجه عام والبحث الإدارى التربوى بوجه خاص :

تعددت الجهود والمبادرات الوزارية والمؤسسية والقومية المرتبطة بتطوير البحث العلمى بوجه عام ، والبحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية بوجه خاص ، ومن بينها ما يلى :

١- تم انشاء الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية Egyption for Compartive Education and Educational Administration Society (ESCFFA) ، ومقرها كلية التربية جامعة عين شمس، وهي جمعية علمية ثقافية تهدف للارتقاء بتخصص التربية المقارنة والادارة التربوية بكليات التربية بمصر والوطن العربي ، أنشئت في بداية العقد التاسع من القرن العشرين ، وهي عضو المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة ،وتعقد الجمعية مؤتمراً سنوياً عن احدي

قضايا التربية المقارنة والادارة التربوية والتعليمية ، بلغ عددها حتي يناير ٢٠٢٠ (٢٧) مؤتمر ، كما تصدر الجمعية مجلة علمية متخصصة في مجال البحث الاداري التربوي تسمي " الادارة التربوية ". وتمثلت رؤية الجمعية في " الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية تؤمن بقيمة التخصص ، وتطمح الي تحقيق التميز في التعامل مع قضايا التربية المقارنة والدولية والادارة التربوية تدريساً وبحثاً علي المستوي القطري والاقليمي والدولي " . كما تمثلت رسالتها في " تلتزم الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية بالعمل عل الارتقاء بتدريس التربية المقارنة والدولية والادارة التربوية ، وتحرص علي تأصيل البحث فيهما من خلال الشراكة الفاعلة مع المؤسسات التربوية المصرية والعربية والدولية ، مستعينة في ذلك بكل الوسائل المتاحة في ضوؤ التوجهات العالمية " [١٠٩] .

وقد بذلت الجمعية جهوداً حثيثة ، واتخذت العديد من الإجراءات لتطوير مجلتي الجمعية ، بهدف رفع قيمتهما العلمية بشكل عام ودرجة تقييمهما بوجه خاص ، ولذلك تم رفع درجة تقييم مجلة الادارة التربوية المعنية بالبحث الاداري التربوي من (٤,٥) في تقييم مارس ٢٠٢٠ الي (٦) في تقييم يوليو ٢٠٢٠ .

٢-إنشاء أقسام أكاديمية متخصصة فى البحث الإدارى التربوى :

نظراً لأهمية البحث الإدارى التربوى ودوره الحيوي في حل المشكلات التربوية وتطوير المنظومة التربوية بأكملها ، تم إنشاء أقسام متخصصة فى هذا المجال العلمى البحثى بكليات التربية بالجامعات المصرية ، ومنها :

- أقسام التربية المقارنة والادارة التعليمية بمعظم كليات التربية في مصر ، مثل عين شمس والزقازيق وكفر الشيخ وبنها وقناة السويس وغيرها ، وكان أول قسم هو قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية بكلية التربية جامعة عين شمس والذي تأسس الأول من يناير ١٩٥٧ .
- أقسام الإدارة التربوية وسياسات التعليم ببعض كليات التربية مثل كلية التربية جامعة الاسكندرية ، وكلية التربية جامعة الفيوم .
- قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة بكلية التربية جامعة الأزهر .

إضافة إلى أقسام أصول التربية بكليات التربية وأقسام العلوم التربوية والنفسية بكليات التربية النوعية والرياضية والفنية والموسيقية وغيرها ، حيث يدخل البحث الإدارى التربوى ضمن اهتمام هذه الكليات والأقسام . كما يدخل البحث الاداري التربوي – في بعض الأحيان – ضمن نطاق واهتمام أقسم الادارة العامة بكليات التجارة ، ياعتبار أن الادارة التروية جزء من الادارة العامة .

٣-دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ :

حيث نصت المادة (٢٣) على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته ، وبناء اقتصاد المعرفة ، وترعى الباحثين والمخترعين ، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية ، وكذلك المادة (٦٦) والتى مفادها : حرية البحث العلمى مكفولة ، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها[١١٠].

٤-المجلس الاستشارى لعلماء وخبراء مصر : أصدر رئيس الجمهورية قراراً عام ٢٠١٤ بإنشاء المجلس ، ويضم كبار علماء مصر وخبرائها من الباحثين والمبدعين والموهوبين فى الداخل والخارج ، وأحد المجالات الأساسية لهذا المجلس هو مجال التعليم العالى والبحث العلمى[١١١]

٥-استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ :

كان من بين مجالاتها الرئيسية مجال الابتكار والمعرفة والبحث العلمى ، والذى تمثلت رؤيته الأساسية فى "مجتمع معرفى مبدع ومبتكر ، منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها ، ولرفاهة الإنسان ، يتميز بوجود منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمى والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية وعنصر بشرى مبدع ، قادر على تحديد الأولويات القومية"[١١٢].

وتمثلت بعض أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمى فيما يلى[١١٣] :

- زيادة نسبة الناتج القومى المخصص لتمويل أنشطة البحث العلمى.
- رفع مستوى مصر دولياً فى مجال الابتكار.
- إرساء ثقافة البحث فى مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا واستشراف المستقبل.

- مؤسسات بحث علمى ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة.
- إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- خلق مجتمع واع لقيمة البحث العلمى والإبداع والابتكار.
- تحديد الاحتياجات القومية متضمنة الفرص والمجالات التى تحقق ميزة تنافسية.
- ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية.
- إصدار وثيقة للأولويات القومية فى مجال البحث العلمى.

٦-الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ :

وهذه الاستراتيجية هى المعيار الرئيسى للبحث الحالى فى إعداد الخريطة البحثية المقترحة.

٧-قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار :

أو ما يسمى بقانون التحفيز على البحث العلمى ، والذى صدر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨ ، وتسرى أحكامه على هيئات التعليم العالى والبحث العلمى ، ومنها الجامعات الحكومية والأهلية والمراكز والهيئات والمعاهد البحثية التابعة للوزارات المختلفة[١١٤].

٨-صندوق رعاية المبتكرين :

بناءً على تكليفات السيد رئيس الجمهورية فى احتفالية عيد العلم فى ٦ أغسطس ٢٠١٧ بشأن إنشاء صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ ، صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء الصندوق والذى يهدف إلى دعم وتمويل ورعاية الباحثين والمبتكرين ومشروعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وإيجاد آليات جديدة لتمويلها[١١٥].

وبالتأكيد كل ما أتي أو ورد بهذه الوثائق الرسمية ينسحب علي كل مجالات البحث العلمي بما فيها مجال البحث الاداري التربوي . فحينما ينص الدستور – مثلاً – علي أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته ورعاية الباحثين ، فهذا الكلام – بالتأكيد – ينسحب علي كل مؤسسات البحث العلمي في مصر بما فيها المؤسسات والأقسام المعنية بالبحث الاداري التربوي .

ب-واقع البحث الإدارى التربوى فى الجامعات المصرية :

يعانى البحث الإدارى التربوى فى الجامعات المصرية من عديد من التحديات والمشكلات وأوجه القصور التى تؤثر على جودته وكفاءته ومردوده التربوى والتعليمى والمجتمعى ، كما أدت إلى ضعف ثقة المجتمع فى نتائجه ومدى نجاح تطبيقها.

فالمراجعة الدقيقة لأشكال البحث الإدارى التربوى تبين وجود عدة ملاحظات جوهرية تحد من فعاليته ، وتقلل من قيمته النظرية والتطبيقية ، منها[١١٦] :

- غياب الخريطة البحثية سواءً على المستوى الإقليمى أو القومى أو المؤسسى.
- محدودية النطاق البحثى للظواهر الإدارية التربوية.
- اعتبار البحث الإدارى التربوى بمثابة صدى بحثى للدراسات السابقة الأجنبية.
- ضعف رصانة الإطار النظرى والذى يعد البنية الأساسية للبحث الإدارى التربوى.
- ضبابية التأصيل الفكرى لعلم الإدارة ، مما ينتج عنه تداخل مكونات الإطار الفكرى لعلم الإدارة مع بعضها البعض .

ومن أهم التحديات التى تواجه البحث الإدارى التربوى فى مصر، غياب السياسة البحثية المتكاملة التى تستند إلى خرائط بحثية تقرأ أولويات الواقع وقضاياه وإشكالياته ، وضعف التنسيق بين الأقسام الأكاديمية والتخصصات العلمية ، اضافة إلى تدنى اهتمامات الباحثين – فى مجال البحث الإدارى التربوى – بالفرق البحثية متنوعة التخصصات ، وافتقاد الرؤية المناسبة لكيفية بناء الدراسات البينية نتيجة العزلة والانفصام بين الأقسام والمؤسسات البحثية ، مع ندرة وجود الخرائط البحثية على المستوى القومى ، والتى تدعم التنسيق والتكامل وفق أولويات لأهم القضايا البحثية[١١٧].

والمدقق لحركة البحث الإدارى التربوى فى مصر يلاحظ ظاهرة انعزالية أو تباعد البحث الإدارى التربوى عن الواقع المعاش لإدارة النظم التربوية ، سواءً كان التباعد النوعي أو الزمني أو التطبيقي أو البنيوي وذلك علي النحو التالي :[١١٨].

- تباعد نوعى،حيث تباعد المحتوى عن نوعية المشكلات الحقيقية التى تواجه إدارة النظام التربوى.
- تباعد زمنى ، حيث التباعد عن الواقع الحالى لإدارة النظام التربوى فى الألفية الثالثة من حيث الزمان.

- تباعد تطبيقى ، حيث انقطاع العلاقات بين البحث والممارسات التطبيقية.
- تباعد بنيوى ، حيث ندرة التكامل بين الوحدات التنظيمية لإدارة النظام التربوى.

في حين أشارت دراسة أخري الي وجود ندرة فى الدراسات التى تناولت الخريطة البحثية فى مجال الإدارة التربوية ، وعدم وجود استراتيجية واضحة ومحددة وموجهة للبحث التربوى ، وأشارت هذه الدراسة إلى أن البحث الإدارى التربوى فى مصر يعانى من مشكلات ومعوقات عديدة ومتنوعة منها[١١٩] :

- غياب سياسة واضحة المعالم للبحث التربوى.
- غياب المخطط البحثى الشامل والمتكامل.
- افتقاد كليات التربية إلى الخرائط البحثية التى تكشف عن أولويات القضايا البحثية.
- انتشار ظاهرة التكرار والتقليد والمحاكاة فى البحوث التربوية.
- ضعف ارتباط البحوث التربوية بالسياسية التنموية للمجتمع ، وكذلك بخطط واستراتيجيات التنمية الشاملة.
- الذاتية فى اختيار الموضوعات البحثية التربوية ، وغلباً ما تتم عملية الاختيار بصورة عفوية ونمطية وغير مخططة.
- قلة البحوث المستقبلية والإبداعية كماً وكيفاً.

وأشارت الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ إلى نقاط ضعف عديدة فى منظومة البحث العلمى بوجه عام بمصر ، منها[١٢٠] :

- عدم وجود أولويات واضحة للبحث العلمى على نطاق الكليات والأقسام.
- عدم التنسيق بين مؤسسات البحث العلمى يؤدى إلى تكرار الموضوعات البحثية.
- عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمى بالصناعة.
- عدم وجود معهد متخصص لتدريس سياسات وإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- ضعف المردود الاقتصادى والعائد الذى يمكن قياسه من البحث العلمى.
- ضعف جودة النشر العلمى للمؤسسات الاستراتيجية.

وبالتأكيد يعاني البحث الاداري التربوي من معظم هذه السلبيات وأوجه القصور ، باعتباره جزءً من منظومة البحث العلمي التي أشارت اليها الاستراتيجية .

وبالاضافة الي الدراسات السابقة التي ركزت – الي حد كبير – علي البحث الاداري التربوي ، هناك العديد من الدراسات السابقة التي أشارت الي أوجه قصور وسلبيات عديدة بمنظومة البحث التربوي بوجه عام ، سواءً بكليات التربية أو بالمراكز البحثية التربوية ، دون أن تشر الي قسم أو تخصص تربوي بعينه ، ولذلك يمكن أن ينسحب ماذكرته تلك الدراسات من سلبيات وأوجه قصور علي البحث الاداري التربوي باعتباره أحد مجالات البحث التربوي في مصر .

فقد أشارت إحدى هذه الدراسات إلى عدة معوقات وسلبيات ترتبط بالبحث التربوى بوجه عام فى مصر ، منها[١٢١] :

- عدم وجود سياسة وأهداف قومية وفلسفة تربوية واضحة للبحث التربوى فى مصر.
- عدم وجود خريطة بحثية تربوية قومية.
- قلة توجيه البحوث التربوية إلى دراسة السياسات والاستراتيجيات التعليمية والقومية ، وقلة ربطها بمراكز دعم واتخاذ القرار.
- اختيار الموضوعات البحثية على غرار موضوعات بحثية أخرى ، وليس بناءً على مشكلات بحثية واقعية.
- ضعف ارتباط البحوث التربوية بالواقع المجتمعى.

وأشارت دراسة أخري إلى غياب السياسة البحثية للبحث التربوى ، فلا توجد معايير واضحة لتوجيه البحث التربوى ، أو توظيف الإمكانات بما يخدم القضايا التربوية ذات الأولوية البحثية ، مما أدى إلى غياب الخريطة البحثية فى الأقسام التربوية بكليات التربية ، مما يشتت جهود الباحثين التربويين ، ويقلل من تركيز هذه البحوث على مواجهة مشكلات التعليم التى يعانى منها المجتمع المصرى[١٢٢].

بينما أشارت دراسة إلى أن البحث التربوى بوجه عم فى مصر يعانى أزمة انفصال عن الواقع الحالى ، لعدم ارتباطه بالواقع الثقافى والاجتماعى ، وغيب الخريطة القومية البحثية كجزء من غياب المشروع الحضارى القومى ، مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة

اجتهادية إن لم تكن عشوائية ، كما ترتب عليه تكرار البحوث ، فالأمر متروك للمزاج الشخصى فى الاختيار وسهولة الإجراء ، والبعد عن قضايا المجتمع الحقيقية والواقعية(١٢٣).

ومن معوقات البحوث الجامعية بوجه عام ، عدم وجود استراتيجية عامة واضحة ومحددة للبحث العلمى بوجه عام تحدد الهدف الحقيقى من الأبحاث العلمية مما أدي الي ضعف العلاقة بين منتوج البحوث الجامعية والمردود النفعي لها(١٢٤).

وأكدت دراسة على أن الأبحاث العلمية التى تتم في أقسام كليات التربية المختلفة بمصر ، لا تتم وفق خريطة بحثية علمية تحدد أولويات البحث التربوى ، وإنما هى –فى الغالب– وليدة رؤية ذاتية من الباحث ، ولا تعتمد على الاحتياجات الواقعية لخطط التنمية ، مما أوجد مشكلات الهدر فى الأبحاث والتكرار وعدم الرضا وتوسيع الفجوة بين البحوث التربوية الجامعية ومؤسسات المجتمع(١٢٥).

وأشارت دراسة إلى ما يسمى بالفجوة البحثية ، والتى من أهم أسبابها عدم توفر الرؤية الشاملة لدى كثير من الباحثين فى المجال التربوى ، علاوة على تعقد الظاهرة التربوية وصعوبة قياسها ، يجعل كثير من الباحثين يميلون إلى تكرار الدراسات والبحوث فى مجال معين بدلاً من اقتحام المجالات التى مازالت بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتقصى ، مما يؤدى إلى تكدس مجالات معينة بالبحوث ، وعجز ونقص فى مجالات أخرى(١٢٦).

يلاحظ مما سبق أن ثمة اتفاق –إلى حد كبير– بين البحوث والدراسات والتقارير السابقة أن من أهم السلبيات والمشكلات التى يعانى منها البحث التربوى بوجه عام ، والبحث الإدارى التربوى بوجه خاص هى ، غياب الخريطة البحثية الواضحة والواعية والمخططة والمدروسة والموجهة للبحث الإدارى التربوى فى مصر ، والمرتبطة بمشكلات المجتمع وقضاياه وتحدياته من جهة ، وبالخطط والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية من جهة أخرى.

كما يتضح أن غياب هذه الخريطة البحثية تمخض عنه عديد من السلبيات وأوجه القصور والمشكلات منها :

- غياب سياسة واضحة المعالم والأهداف والتوجهات للبحث الإدارى التربوى.
- عدم وضوح الأولويات البحثية ذات الأسبقية والأهمية العاجلة.

- ضعف ارتباط البحث الإدارى التربوى بخطط التنمية الشاملة فى المجتمع.
- ضعف ارتباط البحث الإدارى التربوى بتوجهات الخطط والاستراتيجيات التنموية والبحثية والتربوية القومية.
- اختيار الموضوعات والقضايا البحثية وفقاً للرؤية الذاتية ، كما يغلب عليها النمطية والتكرار والازدواجية والاجتهادية والعشوائية.
- قلة البحوث المستقبلية والإبداعية كماً وكيفاً.
- ضعف ثقة المجتمع فى البحث الإدارى التربوى ومردوده ، بسبب بعد قضاياه ونتائجه عن الواقع المجتمعى.
- عدم توافر الرؤية الشاملة الواضحة لدى كثير من الباحثين.
- عدم وجود معايير واضحة ومدروسة لتوجيه البحث الإدارى التربوى بما يتلاءم وواقع المجتمع المصرى وتحدياته ومشكلاته.
- عدم وجود دراسات وبحوث تناولت الأولويات البحثية ذات الأسبقية والأهمية المرتبطة بتوجهات الاستراتيجيات القومية الكبرى مثل الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠.

رابعاً : رصد ملامح الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ :

صدرت هذه الاستراتيجية عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، وتستهدف هذه الاستراتيجية والتى تسمى أيضاً بالاستراتيجية القومية البحث العلمى والابتكار ، تعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات البشرية والمادية التى تمتلكها الجامعات والمؤسسات البحثية للارتقاء بمنظومة البحث العلمى بها ، وتحقيق الريادة المصرية فى البحث العلمى ، من خلال توحيد الجهود للارتقاء بالمنتج البحثى وتبنى اقتصاديات المعرفة والاستثمار فى العقل البشرى.

أ-منهجية وآليات إعداد الاستراتيجية :

تم إعداد الاستراتيجية على مرحلتين[١٢٧] :

الأولى : تضمنت مسارين ، المسار الأول : خاص بوزارة البحث العلمى، والذى أسفر عن الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، والمسار الثانى : خاص بالجامعات المصرية والذى أسفر عن الخطة القومية للبحث العلمى بالجامعات المصرية.

الثانية : تم دمج الخطتين معاً فى خطة واحدة تحدد استراتيجية قومية للبحث العلمى لجميع المؤسسات البحثية فى مصر تحت مسمى "الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠.وتسمي كذلك بالاستراتيجية القومية للبحث العلمي والابتكار .

ب-الرؤية والرسالة والقيم الحاكمة للاستراتيجية[١٢٨] :

تمثلت رؤية الاستراتيجية فى "مجتمع علمى مصرى يعتمد فى البناء والتنمية على أجيال دائمة التعلم ، تنتج المعرفة وتستخدمها لتقديم حلول علمية عملية لمشكلات المجتمع ، وتصدر المعرفة فى إطار منظومة داعمة للابتكار ، محفزة لاقتصاد مبنى على المعرفة".

وتمثلت الرسالة فى "تهيئة بيئة مشجعة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، قادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفعالية ، وخلق جو من المنافسة العلمية المبنية على التميز ، لزيادة معدل نمو الاقتصاد الوطنى ، وتحقيق تنمية مستدامة ترتقى بالمجتمع ورفاهية الإنسان".

كما تمثلت القيم الحاكمة للاستراتيجية فى :

- الحرية الأكاديمية
- التكامل
- الشفافية والأمانة العلمية
- التفرد
- العمل الجماعى
- الاستدامة
- الإبداع
- المسئولية المجتمعية

وتتوافق رؤية الاستراتيجية ورسالتها مع متطلبات اقتصاد المعرفة والتنافسية ، والتى تهدف بشكل رئيس إلى توسيع صناعة التعليم العالى وزيادة رفاهية منتسبيها وخريجيها ، وتعتمد على تحقيق قيمة مضافة عالية لخدمات التعليم العالى ، كما أنها تستهدف البروز الأكاديمى فى الساحتين الوطنية والعالمية[١٢٩].

ج-أهداف الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومحاورها :

تم تحديد مسارين رئيسيين متكاملين ترتكز عليهما الاستراتيجية القومية للبحث العلمى (العلوم والتكنولوجيا والابتكار) ، يمثل كل منهما هدفاً استراتيجياً للخطة ، كما يلى[١٣٠] :

المسار الأول : يستهدف "تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار فى البحث العلمى، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية".

المسار الثانى : يستهدف "إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

ويشتمل كل مسار منهما على مجموعة من المحاور ، ولكل محور منها غاية رئيسية وأهداف ومبادرات وآليات تنفيذ مقترحة ومؤشرات قياس الأداء.

وفيما يلى عرض للمحاور الفرعية الخمسة التي تتبع المسار الأول للاستراتيجية – بنفس عناوينها كما وردت في الاستراتيجية ، والتي تم تحديدها في حدود البحث :

ج-١ المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى :

ويتضمن هذا المحور ما يلى[١٣١] :

الغاية الرئيسية : تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمى وسياساتها ، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية.

الأهداف :

١- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمى بالجامعات المصرية.

٢- وضع قانون موحد لتنظيم وإدارة البحث العلمى.

٣- ضمان تكامل خطط البحث العلمى لكل مؤسسات البحث العلمى فى الدولة مع الخطة الاستراتيجية للدولة.

٤- دعم قضايا حقوق الملكية الفكرية والضوابط المهنية والالتزام بقيم وأخلاقيات البحث العلمى.

بعض المبادرات والآليات المقترحة للتنفيذ (من وجهة نظر الاستراتيجية) :

من أهم هذه الآليات والمبادرات :

- مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالبحث العلمى ، ومنها قواعد وقوانين التفرغ العلمى ، الترقيات ، سياسات الملكية الفكرية ، ربط الحوافز والتمويل بالأداء ، مشاركة الطلاب فى البحوث العلمية ، تشجيع القاع الخاص على دعم البحث العلمى.
- إعداد قانون موحد لتنظيم البحث العلمى يحفز مشاركة القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى (التحفيز الضرائبى أو يتيح إنشاء شركات بالمؤسسات البحثية الحكومية).
- ضمان تكامل خطط البحث العلمى للجامعات والمراكز والهيئات البحثية مع الخطة الاستراتيجية للدولة ، مع تطوير مؤسسات البحث العلمى على المستوى الإدارى.
- وضع آليات جديدة لضمان عدم تكرار المشاريع البحثية والتحديث المستمر للخرائط البحثية*.
- وضع آليات جديدة لتفعيل ما نص عليه الدستور المصرى ٢٠١٤ بشأن تمويل البحث العلمى.
- تعظيم دور حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع للباحثين.
- صياغة وثيقة قومية لمعايير أخلاقيات البحث العلمى وتغليظ عقوبات الانتحال العلمى.

يلاحظ مما سبق أن هذا المحور يؤكد علي ضرورة تطوير وتحديث منظومة السياسات والتشريعات الحاكمة لإدارة البحث العلمي ، ومن ثم البحث الاداري التربوي باعتباره أحد المجالات الأساسية للبحث العلمي ، سواءً من خلال تعديل و تنقيح السياسات والتشريعات القائمة ، أو من خلال إصدار تشريعات جديدة ترتبط بمجالات عديدة منها : تحفيز الاستثمار في البحث العلمي ، بدائل جديدة لتمويل البحث العلمي ، سياسات وتشريعات تضمن حقوق الملكية الفكرية وخاصة فيما يتعلق بالأوعية الإلكترونية ، تفعيل دور القطاع الخاص وقطاع الصناعة في تمويل البحث العلمي والإستثمار فيه ، تشريعات تتضمن تكامل خطط البحث العلمي مع الخطة الإستراتيجية للدولة ، تشريعات تتضمن تفعيل العلاقة بين كافة المؤسسات المعنية بالبحث العلمي ، وكذلك بينها وبين قطاع الصناعة والإنتاج ، اضافة الي تطوير منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة للبحث الاداري التربوي في مصر .

كما يلاحظ أن هذا المحور يؤكد علي أهمية وجود بدائل جديدة لتمويل البحث العلمي والإنفاق عليه ، وفقا لما أكده الدستور المصري ٢٠١٤ في المادة (٢٣) والتي نصت على أنتكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته وبناء اقتصاد المعرفة ، وترعى الباحثين والمخترعين ، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية(١٣٢).

وانه لمن الأهمية بمكان وجود قانون موحد يحكم وينظم كل العمليات والأبعاد المرتبطة بالبحث العلمي بالجامعات المصرية ، علي أن تعالج مواد هذا القانون واللائحة التنفيذية جميع البنود والمجالات ذات الصلة بمنظومة البحث العلمي في مصر ، بما في ذلك البحث الاداري التربوي .

ج-٢-المحور الثانى : منظومة البحث العلمى :

الغاية الرئيسية : رسم هيكل تنظيمى فاعل لمنظومة البحث العلمى يحدد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمى ، وتحويل مؤسسات البحث العلمى المصرية إلى مؤسسات ذكية منتجة للمعرفة ، مع بناء جسور الثقة والتعاون مع الجهات المستفيدة من الإنتاج العلمى المتميز ، والجهات المستخدمة للتكنولوجيا أو المعرفة.

الأهداف :

وتشمل أهداف هذا المحور ما يلى(١٣٣) :

١- رسم الهيكل التنظيمى لمنظومة البحث العلمى موضحاً به العلاقات بين عناصر المنظومة المختلفة.

٢- تحديد المسئوليات والصلاحيات والمهام وإزالة التضارب والتداخل بين عناصر المنظومة.

٣- تحويل مؤسسات البحث العلمى المصرية إلى مؤسسات ذكية بحلول ٢٠٣٠.

٤- تطوير المجالس النوعية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

آليات ومبادرات التنفيذ (من وجهة نظر الاستراتيجية) :

- تشكيل مجموعة عمل من الخبراء والقيادات العليا بالوزارة ومجالس الهيئات البحثية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص وبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لوضع هيكل تنظيمى مقترح لمنظومة البحث العلمى فى مصر واعتماده.

- نشر الهيكل المعتمد وجدول المسئوليات والصلاحيات وطرق المحاسبة ومؤشرات قياس الأداء.
- تحديد التوجهات الاستراتيجية لكل مؤسسة.

ومن مؤشرات قياس الأداء فى هذا المحور :

- وثيقة الهيكل التنظيمى المعتمد.
- تحديد توجهات استراتيجية لكل المؤسسات البحثية التابعة للوزارة.
- التنسيق والتكامل بين الهيئات المختلفة فى منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- توفير تمويل أفضل للمشروعات البحثية القومية والاستراتيجية والتى تشارك فيها الجامعات.
- مدى توافق استراتيجيات الجامعات المصرية والمراكز البحثية مع استراتيجية البحث العلمى فى مصر.

يلاحظ مما سبق أن هذا المحور يؤكد علي ضرورة وضع هيكل تنظيمي واضح ومرن وفاعل لمنظومة البحث العلمي في مصر ، يلبي توجهات الإستراتيجية ومتطلباتها ، وينظم العلاقة بين كافة المؤسسات المعنية بالبحث العلمي من جامعات ومراكز بحثية وقطاع الصناعة والإنتاج وكافة الكيانات الداعمة للبحث العلمي في مصر ، مع تحويل مؤسسات البحث العلمي إلي مؤسسات ذكية منتجة للمعرفة ومصدرة لها .

وهذا ماأكدته أيضا استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ، من ضرورة إعادة هيكلة البناء التنظيمي لكافة المؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار (البحث العلمى) لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن وضوح وتحديد المسئوليات وعدم وجود تضارب أو تداخل فى الأهداف ، من خلال توصيف مفصل لأدوار المؤسسات المعنية(١٣٤).

وفي اطار تطوير منظومة البحث العلمي في مصر،لابد من توافق الخطط الإستراتيجية للجامعات المصرية والمراكز والهيئات البحثية مع الخطة الإستراتيجية القومية للبحث العلمي والابتكار علي مستوي الدولة،مع ضرورة تحديد التوجهات الإستراتيجية لكل المؤسسات المعنية بالبحث العلمي،بما في ذلك المؤسسات والوحدات المعنية بالبحث الاداري التربوي .

ج-٣-المحور الثالث : دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير النية التحتية :

الغاية الرئيسية : دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للارتقاء بالبحث العلمى.

ج-٣-١- الموارد البشرية ، وتشمل ما يلى[١٣٥] :

الأهداف :

١- تطوير قدرات القيادات العليا والمتوسطة فى البحث العلمى فى مجالات سياسات العلوم والتكنولوجيا وإدارة الابتكار وتسويق التكنولوجيا.

٢- الارتقاء بمستوى وإمكانات أعضاء هيئة التدريس والباحثين فى مجال البحث العلمى والنشر لتحقيق التنافسية والتميز.

٣- نقل الابتكارات إلى حيز التنفيذ الصناعى من خلال مدن وأودية علوم متنوعة.

٤- وجود قواعد للترقيات تشجع على الابتكار.

٥- العمل بسياسة موحدة للبعثات فى مصر.

٦- توفير الشبكات العلمية المتخصصة والتربيط الشبكى بين العلماء والمراكز البحثية.

مبادرات وآليات التنفيذ (من وجهة نظر الاستراتيجية) :

- إعادة هيكلة مراكز تطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- تطوير معايير شغل الوظائف القيادية بمؤسسات البحث العلمى.
- إعداد لوائح موحدة للترقيات ، بحيث تعطى اللائحة الجديدة وزناً لمحددات الابتكار.
- تطوير منح علماء الجيل القادم كماً وكيفاً.
- إنشاء مجموعات بحثية ذات قدرات متميزة ومتخصصة.
- تخصيص الاعتمادات من التمويل الحكومى المخصص للبحث العلمى لبناء القدرات من بنية تحتية وعنصر بشرى.
- زيادة فعالية وكفاءة إجراءات تعيين الباحثين بحيث تستهدف الطاقات المتميزة.

يلاحظ مما سبق أن هذا المحور يؤكد علي ضرورة دعم وتنمية و إدارة الموارد البشرية بمؤسسات البحث العلمي ، سواء الجامعات أو المراكز والوحدات البحثية ، من خلال تطوير قدرات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية ، وتنمية مهاراتهم والإرتقاء بمستوي أدائهم ، من خلال برامج التدريب والإعداد والتأهيل والتنمية المهنية المستدامة وتنمية الجدارات البحثية والوظيفية لديهم وادارة رأس المال الفكري ، ويمكن أن

يتم ذلك من خلال آليات ورؤي عديدة منها : تطوير نظام الترقيات ، تطوير نظام المنح البحثية والمهمات العلمية ،تطوير معايير شغل الوظائف القيادية ،إدارة المواهب والكفاءات والعقول المبدعة ،إعادة هيكلة مراكز تطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتشجيع التربيط الشبكي أو العلاقات الشبكية بين الباحثين والعلماء فيما بينهم داخلياً ،أو بينهم وبين الباحثين والعلماء في الجامعات والمؤسسات البحثية الأجنبية المتقدمة .

ج-٣-٢- البنية التحتية :

الأهداف :

١- تطوير القدرة المؤسسية للجامعات فى البحث العلمى ونقل وتسويق التكنولوجيا.
٢- رفع كفاءة البحث العلمى والابتكار فى مصر.
٣- النهوض بالجامعات الناشئة والجديدة.
٤- توفر مراكز التميز البحثى والعلمى طبقاً للمعايير العالمية.
٥- تعظيم الاستفادة من الإمكانات البحثية المتاحة وإتاحة الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات للجميع.

مبادرات وآليات التنفيذ المقترحة (من وجهة نظر الاستراتيجية) :

- استحداث وتطوير المعامل البحثية المزودة بأحدث التقنيات.
- تفعيل دور المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (Estio).
- تفعيل وتعزيز دور مكاتب التايكو والتى أنشأتها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.
- زيادة دعم وإنشاء مراكز التميز داخل الجامعات المصرية وفقاً للمعايير الدولية.
- إنشاء مدينة بحثية فى كل جامعة لتكون بيت خبرة علمية.
- توفير كل خدمات البنية التحتية والتقنية الخاصة بالربط الشبكى والحوسبة.

وتعد البنية التحتية والتكنولوجية من أهم المتطلبات التى يمكن من خلالها تحديد قدرة دولة ما على التحول نحو الاقتصاد المعرفى ، حيث تشير إلى عديد من المؤشرات الأساسية التابعة لها مثل أعداد مشتركى الإنترنت والهواتف الثابتة والمتنقلة وعدد الحواسيب الشخصية، وتشمل[١٣٦]:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التكنولوجيا الحيوية.

- تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى والأنظمة الخبيرة. - تكنولوجيا المواد.

ولا يمكن أن تحقق منظومة البحث العلمي بوجه عام والبحث الاداري التربوي بالجامعات بوجه خاص أهداقها المنشودة ، دون توفير متطلبات البنية التحتية والتقنية والمعلوماتية اللازمة لدعم البحث العلمي والإبتكار والتميز والتنافسية ، كما انه لابد من العمل علي تطوير ودعم الوحدات المعنية بالإبتكار والريادة وتسويق ونقل وتوطين التكنولوجيا ، مثل مكاتب الإبتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا Tico، والمرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار Estio ، وإنشاء وتطوير أداء مراكز للتميز العلمي والبحثي بالجامعات المصرية ، والإهتمام بإنشاء مدن علمية وبحثية متكاملة ، وزيادة الحاضنات العلمية و التكنولوجية ، و تفعيل دورها في النهوض بالبحث العلمي والريادة والإبتكار .

ج-٤-المحور الرابع : الاستثمار فى البحث العلمى والشراكة :

الغايــة الرئيســية : دعـم الاسـتثمار فـى البحـث العلمـى وربطـه بالصـناعة وخطـط التنميـة واحتياجات المجتمع وتعزيز الشراكة مع القطاعات المختلفة.

وتتمثل أهداف هذا المحور وآليات تنفيذه فيما يلى(١٣٧) :

١- تفعيل استخدام إمكانات البحث العلمى لحل المشكلات الفنية والتقنية للجهات الصناعية.

٢- إنشاء معهد متخصص فى سياسات وإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٣- تشجيع وترسيخ إنشاء الحاضنات التكنولوجية فى المؤسسات البحثية.

٤- تشجيع ودعم التحالفات المعرفية والتكنولوجية لتطوير الصناعة الوطنية.

٥- دعم إنشاء مجمعات الابتكار تقوم على أساس التميز.

٦- تنويع مصادر تمويل البحث العلمى.

٧- تعزيز الشراكة بين المؤسسات البحثية المصرية والكيانات الداعمة للبحث العلمى.

٨- تسويق المؤسسات البحثية المصرية كبيوت خبرة.

٩- تعزيز الثقة والتواصل بين المؤسسات الاقتصادية والبحث العلمى بالجامعات المصرية.

١٠- تفعيل دور البحث العلمى فى المشروعات القومية.

١١- إنشاء وتطوير أداء الكيانات القومية الداعمة للبحث العلمى.

١٢- تعزيز الشراكة مع الكيانات العلمية داخلياً وخارجياً.

١٣- تسويق نواتج البحث العلمى واستثمار مخرجاته.

مبادرات وآليات التنفيذ المقترحة (من وجهة نظر الاستراتيجية) :

- تخصيص اعتمادات كافية للبحوث التطبيقية وبحوث التطوير والابتكار ونقل وتوطين التكنولوجيا.
- استحداث برامج تمويل جديدة لتحفيز الابتكار وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- إنشاء أودية للعلوم فى المجالات الدقيقة والحديثة والنادرة.
- إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا.
- دعم وتنمية قدرات العاملين فى مراكز نقل التكنولوجيا بوزارة البحث العلمى.
- إنشاء التجمعات الابتكارية والتى يكون قوامها إحدى الصناعات الاستراتيجية.
- إنشاء وإدارة الكراسى العلمية.
- التعاون والشراكة مع مراكز عالمية متميزة فى الابتكار والتسويق التكنولوجى.
- إدارة ودعم برامج توعوية لحث أفراد المجتمع وكافة قطاعاته على التبرع لخدمة البحث العلمى والابتكار.
- توطيد الاتصال والتعاون بين مراكز البحوث ومواقع الإنتاج والتعاقدات البحثية لتسويق الأفكار والخدمات والأبحاث.
- تقديم الخدمات البحثية المدفوعة للشركات ووحدات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدنى.
- فتح قنوات تسويقية لنتائج البحث العلمى ومخرجاته بكل جامعة.
- الدعم الإعلامى لتسويق البحث العلمى ونتائجه ومنتجاته.
- تدعيم الدعم المادى واللوجستيى من قبل رجال الأعمال وقطاع الصناعة للبحث العلمى والتكنولوجى.
- زيادة المشروعات المشتركة بين الصناعة والبحوث والتطوير.
- إدارة تصدير التكنولوجيا.
- إنشاء الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية.
- الاستدامة المالية للمشروعات الابتكارية الناجحة.

وفي سبيل الاستثمار في البحث العلمي أكدت المادة (٢٣) من الدستور المصري ٢٠١٤ على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته وبناء اقتصاد المعرفة ، وترعى الباحثين والمخترعين ، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية[١٣٨].

يتضح مما سبق أن هذا المحور يؤكد علي دعم وتنمية وتحفيز الإستثمار في البحث العلمي بكافة مجالاته ومنها مجال البحث الاداري التربوي ، سواءً من خلال دعم انشاء مجمعات الإبتكار ، تنويع مصادر تمويل البحث العلمي ، تشجيع وزيادة الحاضنات العلمية والتتكنولوجية ، التسويق الإبتكاري لمخرجات البحث العلمي ، تحفيز الإبتكار وريادة الأعمال ، وتحقيق الإستدامة المالية للمشروعات الإبتكارية .

كما يمكن استثمار نواتج البحث العلمي ومخرجاته من خلال تنظيم مشروعات استثمارية تملكها الجامعة أو تديرها ، انشاء جامعات بحثية ، تشجيع الشراكات المدروسة و المخططة مع الكيانات العلمية و البحثية داخلياً وخارجياً ، مع تكريم المساهمين و الداعمين و المانحين و المتبرعين للنهوض بالبحث العلمي ، إضافة إلي ادارة المواهب و العقول المبدعة ، وانشاء شركات علمية وبحثية و تكنولوجية ، تكون حلقة وصل بين الجامعات والمعامل البحثية و قطاع الصناعة والإنتاج ، ففي ظل مجتمع و إقتصاد المعرفة ، يصبح من الضروري تحويل مخرجات البحث العلمي إلي منتجات معرفية متمثله في براءات إختراع وإبداعات ومبتكرات وتكنولوجيات ومعرفة فائقة ، و انتقالها إلي صناعات قائمة ، وكذلك تحويل مخرجات البحث الاداري التربوي الي رؤي وسياسات وبرامج وآليات اجرائية تسهم في حل مشكلات التعليم وتطوير ادارته ورسم سياساته وترشيد قراراته وتحسين الممارسات التربوية والتعليمية علي أرض الواقع .

ج-٥-المحور الخامس : التعاون الدولى :

الغاية الرئيسية : تنسيق وتطوير مجالات وبرامج التعاون الدولى لخدمة الأهداف الاستراتيجية للدولة.

وتتمثل أهداف هذا المحور وآليات تنفيذه فيما يلى[١٣٩] :

الأهداف :

١- وضع خطة قومية للتعاون الدولى بناءً على الاحتياجات الوطنية.
٢- تفعيل وإدارة الشراكات البحثية مع الدول المتقدمة بحثياً وتكنولوجياً.
٣- زيادة معامل تأثير النشر العلمى المصرى دولياً.
٤- نقل وتوطين التكنولوجيا.
٥- الاستفادة من الخبرات الدولية فى إدارة البحوث والابتكار والتسويق التكنولوجى والابتكاري لمخرجات البحث العلمى.
٦- دور ريادى إقليمى وقارى لمصر فى مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
٧- تعظيم الاستفادة من برامج التمويل الإقليمية والدولية المتاحة.

آليات ومبادرات التنفيذ المقترحة (من وجهة نظر الاستراتيجية) :

- تخصيص اعتمادات مناسبة لبرامج التعاون الدولى.
- التنسيق بين المؤسسات المعنية بشأن الشراكات الدولية.
- خطة استراتيجية للتعاون الدولى.
- إنشاء برامج منح بحثية ومنح بناء قدرات.
- توقيع اتفاقيات شراكة جديدة متكافئة.
- تمويل البحوث والتطوير المشتركة لمشروعات التنمية المستدامة.
- تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبى لضمان استمرارية برامج البحوث والتطوير والابتكار.
- اعتماد خطة البعثات الجديدة وزيادة عدد المبعوثين للدول المتقدمة.
- زيادة التمويل للشراكات والاتفاقيات مع الدول المتقدمة.

ويركز هذا المحور علي قضية التعاون الدولي بوجه عام و مجال نقل وتوطين وتسويق التكنولوجيا بوجه خاص ، وفي هذا الصدد أشارت دراسة إلى سؤال مهم للغاية وهو : هل يتم نقل التكنولوجيا أو استعارتها كى تعزز أداء نظام التعليم العالى وتبنى أسس وركائز التنافسية ، مع وجود حدود وأسس واتفاقات للتوأمة مع نظم أخرى متقدمة ، ولكن

كيف يتم النقل بعد تحديد النظام أو البرنامج ومناسبته وسمات وصفات وخصائص وسبل الاستفادة ، ثم ما حال التنافس حينئذ ، وما الأسس التى يرتكز عليها وما خصوصياتها؟ (١٤٠).

وتتعدد برامج و مجالات التعاون الدولي لتشمل : استقدام واستقطاب طلاب دوليين ، تبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين ، ارسال الباحثين و أعضاء هيئة التدريس إلي الخارج في منح بحثية و بعثات و مهمات علمية ، مشروعات البحوث الدولية المشتركة ، المؤتمرات و الندوات الدولية المشتركة ، النشر الدولي ، الإستثمارات الدولية ، سياسات و برامج التدويل ، مشروعات التطوير و برامج التمويل الإقليمية و الدولية .

ويعد التعاون الدولي واحداً من أهم الأنشطة و المجالات التي تساعد علي اكتساب موقع ريادي تنافسي علي المستوي الإقليمي والدولي ، وتحسين سمعة المؤسسة الجامعية أو البحثية ونعزيز مكانتها الدولية ، كما يعد احدي الإستراتيجيات التي تتبناها الجامعات لإثبات تواجدها وانتشارها علي المستوي الإقليمي والدولي وقدرتها علي المناسة عبر حدودها الوطنية . ولكي يحقق التعاون الدولي أهدافه ، لابد من إدارة فعالة ومتميزة لبرامج ومجالات وآليات التعاون الدولي ، مع وضع خطة استراتيجية مدروسة بعناية للتعاون الدولي بناء علي الإحتياجات الوطنية ، مع تحديد الدول المستهدفة للتعاون والشراكة وفقا لتوجهات الإستراتيجية القومية للبحث العلمي والإبتكار و متطلباتها .

خامساً : خطوات بناء الخريطة البحثية المقترحة :

تتضمن هذه الخطوة عدة محاور فرعية تمثل فى مجموعها خطوات بناء الخريطة البحثية وهى :

أ : تحديد المجالات والقضايا والموضوعات البحثية ذات الأولوية والمرتبطة بأهداف وتوجهات ومحاور الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ :

قام البحث الحالي بمحاولة لإيجاد حلقة وصل بين البحث الإدارى التربوى والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وعلى ضوء أهداف وتوجهات ومحاور الاستراتيجية ، قام الباحث بوضع قائمة مبدئية لأهم المجالات والقضايا البحثية ذات الأولوية " استطلاع الرأي " ، والذي ضم خمسة محاور ، وبلغ عدد عبارات القائمة المبدئية (٦٣) عبارة .

وقد التزم الباحث بنفس عناوين محاور الاستراتيجية والتي تم تحديدها، مع اضفاء مجال البحث الاداري التربوي عليها ، إذ ليس منطقياً أن يضع الباحث خريطة بحثية مقترحة لمجالات أو أبعاد مختلفة عن أبعاد ومحاور الاستراتيجية والتي يتم وضع الخريطة المقترحة في ضوئها . كما راعي الباحث والتزم – في اختيار القضايا البحثية المقترحة – بما أتي تحت كل محور من أهداف ومبادرات تنفيذ مقترحة وضعتها الاستراتيجية ، حتي لاتكون الخريطة البحثية المقترحة في واد والاستراتيجية القومية في واد آخر . كما إن الباحث حاول صياغة القائمة المبدئية ، ليس فى صورة مجالات بحثية عامة ، وإنما فى صورة قضايا وموضوعات بحثية مقترحة تيسيراً على الباحثين والمستفيدين .

وتم عرض استطلاع الرأي على مجموعة من السادة المحكمين فى مجال البحث الإدارى التربوى ببعض كليات التربية بالجامعات المصرية . وفي ضوء آراء السادة المحكمين ومقترحاتهم ، تم وضع القائمة المبدئية المحكمة لأهم القضايا والموضوعات البحثية ذات الأولوية والتي تضمنت (٦٣) عبارة أو مفردة ، وفيما يلي عرض لاستطلاع الرأي بعد التحكيم :

المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى – البحث الاداري التربوي نموذجاً :

من أهم القضايا والموضوعات البحثية المقترحة والمرتبطة بذلك المحور ما يلى :

١	تحديث التشريعات الحاكمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
٢	اقتراح اطار تشريعي وتنظيمي لتحفيز الاستثمار فى البحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية .
٣	تصميم اطار تشريعي وتنظيمي لتنظيم العلاقة بين الهيئات والكيانات المسئولة عن البحث الاداري التربوي بمصر
٤	وضع اطار تشريعي وتنظيمي لتنظيم العلاقة بين مؤسسات البحث الاداري التربوي والممارسين في الميدان التربوي.
٥	اعداد سيناريوهات تشريعية وتنظيمية مقترحة لبدائل جديدة لتمويل البحث العلمي بمصر
٦	وضع تصور لمتطلبات البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر.
٧	ادارة منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة للبحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجيةالقومية ومتطلباتها.
٨	وضع اطار تشريعى وتنظيمي لآليات حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
٩	اقتراح رؤي تشريعية وتنظيمية جديدة لنظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث الاداري التربوي فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
١٠	وضع آليات للاستفادة من تشريعات وسياسات منظومة البحث الاداري التربوي ببعض الدول المتقدمة .

المحور الثانى : منظومة البحث الاداري التربوي :

من أهم القضايا والموضوعات البحثية المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :

١	تصميم هيكل تنظيمى لادارة وتنسيق منظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها
٢	تدعيم آليات الشراكة والتكامل بين مؤسسات وهيئات البحث الاداري التربوي بمصر.
٣	هندسة خريطة استراتيجية مقترحة كمخل لتحقيق التميز المؤسسي لمؤسسات البحث الاداري التربوى بمصر في ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٤	تحويل مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر إلى مؤسسات ذكية فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة .
٥	تفعيل حوكمة مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية.
٦	تدعيم وتعزيز آليات التكامل بين مخرجات البحث الإدارى التربوى وصنع القرار التعليمى بمصر.
٧	هيكلة إدارة وتمويل المشروعات البحثية التنافسية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية.
٨	تطوير إدارة وتمويل الكراسى البحثية كمدخل لتحسين القدرة البحثية التنافسية للجامعات المصرية.
٩	إدارة وتمويل مراكز التميز البحثى والعلمى بالجامعات المصرية.
١٠	إدارة المخصصات المالية للبحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية كمدخل لتحسين الأداء التنافسى.
١١	تقويم أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
١٢	ادارة منظومة البحث الاداري التربوي وعلاقتها بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في مصر

المحور الثالث : دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات اتلبحث الاداري التربوي

أ-دعم وتنمية الموارد البشرية :

من أهم القضايا والموضوعات البحثية المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :

١	إعادة هيكلة مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
٢	تطوير أليات شغل الوظائف القيادية بمؤسسات البحث التربوي وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٣	تطوير منظومة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٤	تطوير منظومة اختيار وإعداد وتدريب الباحثين بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٥	تطوير نظام المنح البحثية بالجامعات المصرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٦	الاستفادة من آليات واستراتيجيات إدارة المواهب والعقول المبدعة ببعض الجامعات الأجنبية.
٧	إعادة تخطيط المسار الوظيفى والترقيات الأكاديمية للموارد البشرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٨	تطوير إدارة فرق العمل البحثية بمجال البحث الاداري التربوي بالجامعات .
٩	تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية فى ضوء جدارات ريادة الأعمال والابتكار وعصر المعرفة.

ب-البنية التحتية :

١	هيكلة إدارة البنية التحتية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي والابتكار بالجامعات المصرية.
٢	تطوير أداء مراكز التميز البحثى بالجامعات المصرية.
٣	تلبية المتطلبات الإدارية والتنظيمية والتقنية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر.

٤	تفعيل دور المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ESTIO فى تحسين أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي.
٥	تفعيل دور مكاتب الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا TICO فى تحسين الأداء المؤسسي لمؤسسات البحث الاداري التربوي.
٦	تفعيل إدارة التحول الرقمى كمدخل لتدعيم التنافسية البحثية لمؤسسات البحث الاداري التربوي.
٧	التخطيط الاستراتيجى لإنشاء مدن للأبحاث العلمية والتكنولوجيا بالجامعات المصرية.
٨	إدارة العلاقات الشبكية بين مؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية والمراكز العلمية الدولية المتميزة.
٩	تنمية الجدارات التدريسية والقيادية فى ضوء متطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا الرقمية.

المحور الرابع : الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة

من أهم القضايا والموضوعات البحثية المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :

١	التخطيط الاستراتيجى لإنشاء معهد متخصص فى سياسات وإدارة منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار بمصر.
٢	الاستفادة من إدارة وتمويل مجمعات الابتكار ببعض الجامعات الأجنبية.
٣	وضع رؤي لآليات التسويق الابتكارى والريادي بمؤسسات البحث التربوي المصرية.
٤	وضع بدائل جديدة لتمويل وتحفيز الريادة والابتكار بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
٥	تطوير إدارة التحالفات الاستراتيجية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.
٦	وضع آليات الاستفادة من المراكز الدولية المتميزة فى التسويق والابتكار التكنولوجى .
٧	تطوير نظام إدارة وتمويل البرامج المميزة بمؤسسات البحث التربوي المصرية.
٨	تطوير وتوسيع مجالات وبرامج الشراكة الدولية بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٩	إدارة الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية والإنتاجية.
١٠	الاستفادة من آليات واستراتيجيات التسويق الابتكارى بالجامعات البحثية الأجنبية.
١١	تصميم سيناريوهات متنوعة لاستثمار مخرجات البحث الاداري التربوي فى ضوء متطلبات التنافسية ومجتمع المعرفة.
١٢	الاستفادة من آليات تحقيق الاستدامة المالية للمشروعات الابتكارية ببعض الجامعات الأجنبية.

المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي :

من أهم القضايا والموضوعات البحثية المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :

١	ادارة برامج التمويل الدولية والإقليمية وآليات الاستفادة منها فى دعم تنافسية مؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
٢	إدارة برامج التعاون الدولى ببعض الجامعات الأجنبية وإمكان الإفادة منها فى مصر.
٣	إدارة برامج التوأمة بالتعليم العالى كمدخل لتدعيم التنافسية والريادة الدولية بمؤسسات البحث الاداري التربوي.
٤	تطوير إدارة الشراكة البحثية والتكنولوجية الدولية في مجال البحث الاداري التربوي
٥	تصميم سيناريوهات مقترحة لتدعيم النشر العلمى الدولى بمجال البحث الاداري التربوي
٦	إدارة برامج التربية الدولية القائمة على التوأمة والشراكة.
٧	الاستفادة من إدارة وتمويل المدارس الدولية ببعض الخبرات الأجنبية.
٨	إدارة الحراك المؤسسى البحثي بالتعليم العالى – البحث الاداري التربوي نموذجاً .
٩	ادارة وتمويل مشروعات وبرامج البحوث والتطوير المشتركة.
١٠	تفعيل آليات جذب واستقطاب الطلاب والباحثين الدوليين بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
١١	الاستفادة من الخبرات الأجنبية فى نظم ادارة المنح الدراسية و البحثية .

وفي ضوء ما سبق تضمنت القائمة المبدئية (٦٣) قضية بحثية مقترحة موزعة علي النحو التالي :

١-المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى : البحث الاداري التربوي نموذجاً , ويتكون من (١٠) قضايا بحثية بحثية.

٢-المحور الثانى : منظومة البحث الاداري التربوي : وتكون من (١٢) قضية بحثية.

٣-المحور الثالث : دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات البحث الاداري التربوي : ويتكون من (٩) قضية بحثية للموارد البشرية ، و(٩) للبنية التحتية.

٤-المحورالرابع:الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة:وتكون من(١٢) قضية بحثية.

٥-المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي : وتكون من (١١) قضية بحثية.

ب : تحديد الأولويات البحثية المرتبطة بالاستراتيجية فى ضوء الاسترشاد بآراء الخبراء والمختصين بمجال البحث الإدارى التربوى بالجامعات المصرية :

ويتم هذا من خلال عرض استطلاع الرأى المحكم على مجموعة من الخبراء والمختصين فى مجال البحث الإدارى التربوى ببعض كليات التربية بالجامعات المصرية ، وذلك لتحديد درجة أهمية القضايا والموضوعات البحثية المقترحة، بهدف ترتيبها حسب أولوية جدواها ومدى ملاءمتها للسياق البحثى والمجتمعى فى مصر ، ومدي حاجة مجال البحث الاداري التربوي اليها.

١-العينة المستهدفة :

تم ارسال استطلاع الرأي في البداية الي (98) من المهتمين والمعنيين بالبحث الإدارى التربوى ، بأقسام التربية المقارنة والادارة التعليمية وأقسام الادارة التربوية وزسياسات التعليم وقسم الادارة والتخطيط والدراسات المقارنة جامعة الأزهر ، وصل منها بالفعل (٦٤) فقط وبنسبة (٦٥,٣١%) .

كما استعان الباحث بعدد من الأساتذة والخبراء من الأقسام التربوية الأخري والذين لديهم خبرات طويلة ومتراكمة في البحث التربوي والعمل الجامعي ولاسيما قسم أصول التربية

، بلغ عددهم (١٧) فرد ، ليصبح اجمالي العينة (٨١) فرد ، ويوضح الجدول التالى وصف أفراد العينة من حيث الدرجة العلمية .

جدول (١) توزيع أفراد العينة تبعاً للدرجة العلمية

الدرجة العلمية	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الاجمالي
العدد	٤٩	١٩	١٣	٨١

يلاحظ من الجدول السابق تنوع أفراد عينة استطلاع الرأى ، من حيث درجاتهم العلمية ، كما يتبين أن مجموع الأساتذة بلغ (٤٩) فرد ، وبنسبة (٦٠,٤٩ %) وهى النسبة الأكبر ، وهذا أمر ضرورى ومنطقي باعتبار هذه الفئة تمثل الجانب الحقيقى والأصيل لمفهوم الخبراء ، فى حين بلغ عدد الأساتذة المساعدين (١٩) وبنسبة(٢٣,٤٥ %) ، في حين بلغ عدد المدرسين باعتبارهم من المتخصصين في المجال– (١٣) فقط وبنسبة(١٦,٠٦ %) .

ويري البحث الحالي أن فئتي الأساتذة – سواءً الأساتذة المتفرغين أم العاملين – والأساتذة المساعدين يمثلا جانب الخبراء والمختصين وذوي الخبرات المتراكمة في مجال البحث الاداري التربوي ، وبلغ اجمالي هذه الفئة (٦٨) فرد ، وبنسبة (٨٣,٩٤ %) .

ويوضح الجدول التالى وصف أفراد العينة من حيث التخصص أو القسم العلمي

جدول (٢) توزيع أفراد العينة تبعاً للقسم الأكاديمي

التخصص	التربية المقارنة والادارة التعليمية	أصول التربية	علم النفس	المناهج وطرق التدريس	الصحة النفسية	تكنولوجيا التعليم	الاجمالي
العدد	٦٤	٧	٣	٢	٣	٢	٨١

يلاحظ من الجدول السابق تنوع أفراد عينة استطلاع الرأى ، من حيث التخصص أو القسم الأكاديمي، لكن النسبة الأكبر كانت لصالح قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية وما يعادلها من حيث الاهتمام بالبحث الاداري التربوي مثل أقسام الادارة التربوية وسياسات التعليم أو قسم الادارة والتخطيط والدراسات المقارنة ، حيث بلغ عدد الخبراء والمتخصصين المنتمين لهذا التخصص (٦٤) فرد وبنسبة (٧٩,٠١%) ، وهذا أمر منطقي بل وحتمي لأن البحث الحالي ينصب اهتمامه علي البحث الاداري التربوي .كما استرشد الباحث بآراء (١٧) من الأقسام التربوية الأخري من الأساتذة ذوي الخيرة الكبيرة في مجال البحث التربوي والخبرة الجامعية وبلغت نسبتهم (٢٠,٩٩%).

ويوضح الجدول التالى وصف أفراد العينة والبالغ عددهم(٨١)فرد من حيث جهة العمل أو الجامعة :

جدول (٣) توزيع أفراد العينة تبعاً لجهة العمل " الجامعة "

م	الجامعة	العدد	م	الجامعة	العدد
١	الزقازيق	٣٥	٢	عين شمس	٧
٣	الأزهر	٥	٤	سوهاج	٥
٥	حلوان	٣	٦	الاسكندرية	٤
٧	طنطا	٢	٨	قناة السويس "الاسماعيلية"	٤
٩	كفر الشيخ	٣	١٠	بني سويف	٢
١١	المنصورة	٢	١٢	الفيوم	٢
١٣	بنها	٢	١٤	جنوب الوادي "قنا"	١
١٥	السويس	١	١٦	أسوان	١
١٧	العريش	١	١٨	القاهرة	١

يلاحظ من الجدول السابق تنوع أفراد عينة استطلاع الرأى ، من حيث جهات عملهم أو الجامعة التي ينتمون اليها ، حيث شمل الاستطلاع (١٨) جامعة حكومية من أصل (٢٧) جامعة حكومية بمصر وبنسبة (٦٦,٧%) .

وطلب من أفراد العينة من الخبراء والمتخصصين إعطاء تقدير لكل قضية بحثية وفقاً لأهميتها –من وجهة نظرهم– وتتدرج التقديرات تبعاً للأهمية من (١ إلى ٥) كما يلى :

التقدير	مهمة جداً	مهمة	مهمة إلى حد ما	غير مهمة	غير مهمة على الإطلاق
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

٢-المعالجة الإحصائية وتفسير النتائج :

وتم ذلك على النحو التالى :

٢-١-صدق الاستبيان "استطلاع الرأى" :

وذلك من خلال صدق الاتساق الداخلى ، عن طريق قياس الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبيان والاستبيان ككل ، وجاءت النتائج كما هو موضح فى الجدول التالى :

جدول (٤) معاملات الارتباط بين كل مجال وبين الاستبيان ككل

م	المجال	قيمة معامل الارتباط
١	المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى : البحث الاداري التربوي نموذجاً	تراوحت من ٠,٦٥٤ الي ٠,٧٥٨
٢	المحور الثانى : منظومة البحث الاداري التربوي	تراوحت من ٠,٦٣٣ الي ٠,٨٤٠
٣	المحور الثالث :	تراوحت من ٠,٦٠٧ الي٠,٨٠٥
	– دعم وتنمية الموارد البشرية	تراوحت من ٠,٧٠٣ الي ٠,٨٣٦
	– تطوير البنية التحتية	تراوحت من ٠,٥٤٠ الي ٠,٨١٠
٤	المحور الرابع : الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة	
٥	المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي	تراوحت من ٠,٧٠٣ الي ٠,٨٤٦
	معامل الارتباط الكلى	تراوحت من ٠,٥١٠ الي ٠,٨٤٠

*مستوى الدلالة : جميعها دالة عند ٠,٠١ %

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباطاً قوياً بين كل مجال "محور" من مجالات الاستبيان وبين الاستبيان ككل عند مستوى دلالة ٠,٠١ %.

٢-٢-ثبات الاستبيان :

تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ، وجاءت النتائج على النحو التالى :

جدول (٥) قيم معاملات ثبات محاور "مجالات" الاستبيان

م	المجال "المحور"	قيمة معامل الثبات
١	المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى : : البحث الاداري التربوي نموذجاً	.896
٢	المحور الثانى : منظومة البحث الاداري التربوي	.927
٣	المحور الثالث :	
	– دعم وتنمية الموارد البشرية	.892
	– تطوير البنية التحتية	.916
٤	المحور الرابع : الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة	.919
٥	المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي	.937
	معامل ثبات الاستبيان ككل	.982

يشير الجدول السابق إلى ثبات الاستبيان المستخدم فى الدراسة الميدانية ، حيث بلغ معامل ثبات الاستبيان (.982) عند مستوى دلالة ٠,٠١ ، وهو معامل ثبات مرتفع ، بالإضافة إلىارتفاع معامل ثبات محاوره.

٢-٣-تحليل نتائج الاستبيان "استطلاع الرأى" :

المجور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمي – البحث الاداري التربوي نموذجاً :

جاءت النتائج المتعلقة بأولويات القضايا والموضوعات البحثية فى هذا المحور كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (٦) يوضح أولويات القضايا البحثية لمحور سياسات وتشريعات البحث العلمى

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	تحديث التشريعات الحاكمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	0	0	5	6	70	4.80	0.534	1	مهمة جداً
2	اقتراح اطار تشريعي وتنظيمي لتحفيز الاستثمار فى البحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية .	0	0	4	12	65	4.75	0.537	2	مهمة جداً
3	تصميم اطار تشريعي وتنظيمي لتنظيم العلاقة بين الهيئات والكيانات المسئولة عن البحث الاداري التربوي بمصر .	0	0	6	18	57	4.63	0.621	3	مهمة جداً
4	وضع اطار تشريعي وتنظيمي لتنظيم العلاقة بين مؤسسات البحث الاداري التربوي والممارسين في الميدان التربوي.	0	2	9	35	35	4.27	0.758	7	مهمة جداً
5	اعداد سيناريوهات تشريعية وتنظيمية مقترحة لبدائل جديدة لتمويل البحث العلمي في مصر.	1	2	7	40	31	4.21	0.802	8	مهمة جداً
6	وضع تصور لمتطلبات البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر.	1	3	13	40	24	4.02	0.851	10	مهمة
7	ادارة منظومة القيم الحاكمة للبحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	1	2	5	16	57	4.56	0.822	4	مهمة جداً
8	وضع اطار تشريعى وتنظيمي لآليات حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.	0	2	6	29	44	4.42	0.739	6	مهمة جداً
9	اقتراح رؤى تشريعية وتنظيمية جديدة لنظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس بمجال البحث الاداري التربوي فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .	1	2	5	27	46	4.42	0.820	5	مهمة جداً

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
10	وضع آليات للاستفادة من تشريعات وسياسات منظومة البحث الاداري التربوي ببعض الدول المتقدمة .	0	4	10	36	31	4.16	0.829	9	مهمة
	الإجمالي	5	19	73	263	465	4.42	0.731		

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسطات أغلب القضايا البحثية فى هذا المحور ، حيث أتت(٨) قضايا منها فى حيز الاستجابة "مهمة جداً"، وعدد(٢) فى حيز الاستجابة "مهمة" ، مما يؤكد على مدى أهمية هذه القضايا البحثية وحيويتها ، ومدى حاجة مجال البحث الإدارى التربوى إليها.

واحتلت القضية البحثية "تحديث التشريعات الحاكمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها "المرتبة الأولى ، حيث أتت فى حيز الاستجابة "مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٨٠).

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته الاستراتيجية القومية نفسها بأن أهم العقبات التى تواجه منظومة البحث العلمى بوجه عام فى مصر هى عدم توحيد التشريعات المنظمة والمحفزة للبحث العلمى فى قانون واحد ، وأن التشريعات والقوانين الخاصة بالمؤسسات البحثية لا تساعد على الابتكار وتحتاج إلى تحديث[١٤١].

وهذا ما أكدته أيضاً استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر من عدم مواكبة التشريعات والنظم والسياسات والآليات الحاكمة للتعليم العالى الجامعى بمصر لمتطلبات العصر الحديث[١٤٢].

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة ، حيث أشارت إحداها إلى جمود التشريعات المنظمة للعمل الجامعى فى ظل إدارة بيروقراطية وكثرة التعقيدات الإدارية[١٤٣]. وأشارت أخري إلى أن نجاح البحث التربوى فى مصر يتطلب وجود بعض القوانين والتشريعات التى تتسم بالمرونة ومواكبة المتغيرات والتحولات المعاصرة ، مثل وجود تشريعات تضمن وتنظم حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع[١٤٤].وأوصت إحداها بإعادة

النظر فى التشريعات والقوانين واللوائح الحاكمة لعمل الجامعات المصرية بما يتفق مع تحديات ومتطلبات مجتمع المعرفة والتنافسية(١٤٥).

وتجدر الاشارة الي أنه لا يمكن تطوير البحث الاداري التربوي وفقاً لتوجهات الاستراتيجية ومتطلباتها دون تحديث وتطوير منظومة السياسات والتشريعات الحاكمة لإدارة وتنظيم وتمويل وأداء مؤسسات البحث العلمى بوجه عام والبحث الاداري التربوي بوجه خاص ، والتنسيق بين الجهات المتعددة ، وكذلك إصدار تشريعات جديدة تضبط منظومة حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتحفز الاستثمار والتسويق فى البحث العلمى ، وكذلك التشريعات التى تنظم العلاقة بين المؤسسات البحثية وبعضها البعض ، وبينها وبين المؤسسات الصناعية والإنتاجية وكافة قطاعات المجتمع ، وكذلك التشريعات المرتبطة بتمويل ودعم منظومة البحث العلمى.

إن تطوير التشريعات والسياسات والأنظمة الإدارية لمنظومة البحث الاداري التربوي وتحديثها ، يسهم –بالتأكيد– فى تعزيز استقلاليتها وحياديتها ، ويعزز الشفافية والجودة والمحاسبية والتميز ، كما ييسر عمليات التسويق والتحفيز والتمويل والاستثمار والابتكار.

وأتت القضية البحثية "اقتراح إطار تشريعى وتنظيمى لتحفيز الاستثمار فى البحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية" فى المرتبة الثانية ،حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٧٥) .

وهذا ما أكدته الاستراتيجية القومية ، حيث أكدت على ضعف التنسيق على المستوى القومى مع الجهات الحكومية الداعمة للاستثمار فى البحث العلمى وتسويق مخرجاته(١٤٦) ، وبالتأكيد ينطبق هذا الكلام علي واقع البحث الاداري التربوي .

كما أكدت إحدى الدراسات على ضعف تسويق واستثمار مخرجات البحث العلمى لخدمة أهداف التنمية المستدامة(١٤٧)، وذكرت دراسة أخرى ضعف مساهمة القطاع الخاص والإنتاجى فى تمويل البحث العلمى ، وتدنى نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى مصر ، والتى لم تصل حتى الآن إلى ١% وأوصت بتعزيز دور الدولة فى الاستثمار فى البحث

العلمى وتنمية مصادر تمويله ، وتأسيس مجلس للتعاون بين الجامعة والقطاع الصناعى كأحد آليات الاستثمار فى البحث العلمى(١٤٨).

وطالبت إحدى الدراسات بضرورة إصدار تشريعات تمنح الجامعة ومؤسسات البحث العلمى – بما فيها مؤسسات البحث الاداري التربوي – حرية تخصيص مواردها وإنفاقها واستثمارها فى إطار تشريعى محاسبى محدد وشفاف ، كما أوصت باستحداث برامج تمويلية تحفيزية تعزز استقطاب المانحين والداعمين ، من خلال إنشاء صناديق وقفية بالجامعات ، وتوثيق العلاقة مع قطاعات الإنتاج وحفزها على تقديم منح تعليمية وغيرها(١٤٩).

ومن بين القوانين أو اللوائح أو الأمور التى يرى البحث الحالى أنها بحاجة إلى تشريعات تنظم عملها لتحفيز الاستثمار فى البحث العلمى ما يلى :

- تشجيع القطاع الخاص بتخصيص جزء من أرباحه لحساب دعم البحث العلمى.
- إنشاء صندوق لتمويل ودعم البحث والتطوير والابتكار.
- وضع حوافز وعلاوات تميز للأساتذة أصحاب الإنجازات البحثية المتميزة.
- إنشاء شركات ومجمعات ابتكار بالمؤسسات البحثية التربوية الحكومية.
- تشكيل مجلس علمى استشارى كحلقة وصل بين مؤسسات البحث التربوي والمجتمع.
- تشريعات لتفعيل ما نص عليه الدستور المصرى بشأن تمويل البحث العلمى بوجه عام.
- وضع سياسات ضابطة وحاكمة للملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- قواعد إتاحة التفرغ العلمى للأساتذة المتميزين من ذوى الاهتمام بالبحث العلمى.
- تمويل البحوث التطبيقية وبحوث التطوير والابتكار ونقل وتوطين التكنولوجيا.
- استحداث برامج تمويلية تعزز استقطاب المانحين والداعمين والمستثمرين.

وجاءت القضية البحثية " تصميم إطار تشريعى وتنظيمى لتنظيم العلاقة بين الهيئات والكيانات المسئولة عن البحث الاداري التربوي فى مصر " فى المرتبة الثالثة ، حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٦٣).

ويؤكد أهمية هذه القضية البحثية ، ما أكدته الاستراتيجية القومية نفسها من ضعف التنسيق والتعاون بين الأطراف الفاعلة فى منظومة البحث العلمى ، وعدم التنسيق بين

الجهات المانحة المختلفة ، إضافة إلى ضعف التنسيق على المستوى القومى مع الجهات الحكومية الداعمة للاستثمار وتسويق مخرجات البحث العلمى(١٥٠). كما أكدت على أنه لا يوجد ربط بين استراتيجيات المؤسسات البحثية والجامعات والاستراتيجية الأوسع للبحث العلمى واستراتيجية التنمية المستدامة للدولة(١٥١).

وذكرت إحدى الدراسات أنه من أهم مشكلات البحث العلمى فى مصر ،ضعف التنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة، وبين الجامعات ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى(١٥٢).

وفى هذا السياق يرى البحث الحالى أن تحقيق التنسيق والتكامل وتنظيم العلاقة بين الهيئات والكيانات المسئولة عن البحث الاداري التربوي فى مصر ، يتطلب ما يلى :

- إعداد قانون موحد للبحث العلمى ينظم كافة أمور وأبعاد ومجالات البحث العلمى فى مصر بما فيها مجال البحث الاداري التربوي .
- وضع التشريعات والسياسات والقواعد التنظيمية التى تكفل ضمان تكامل خطط البحث الاداري التربوي لكل المؤسسات المعنية به سواء كليات التربية بأشكالها المختلفة أو المعاهد والمراكز والهيئات البحثية التربوية ، مع الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.
- تشكيل مجلس مشترك يشمل ممثلين عن كل من :
  - وكلاء كليات التربية لشئون الدراسات العليا والبحوث.
  - رؤساء أقسام التربية المقارنة والادارة التعليمية وما يعادلها بكليات التربية .
  - نواب رؤساء الهيئات والمراكز البحثية.
  - ممثلين عن الممارسين في الميدان التربوي من مديريات التربية والتعليم وغيرها .
  - قطاع الصناعة والإنتاج.
  - المجتمع المدنى.
  - ممثل عن كل من المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والمجلس الأعلى للجامعات وهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار

وذلك لمناقشة استراتيجيات وخطط البحث الاداري التربوي ، بما يحقق تكامل الجهود وتبادل الخبرات ووضوح الرؤية.

- إنشاء إطار مؤسسى للبحث الاداري التربوي على مستوى الدولة يكون مرشداً للجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية ومرتبطاً بخطط التنمية.

المحور الثاني : منظومة البحث الاداري التربوي

جاءت النتائج المتعلقة بأولويات القضايا والموضوعات البحثية فى هذا المحور كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (٧) يوضح أولويات القضايا البحثية لمحور منظومة البحث العلمى

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	تصميم هيكل تنظيمى لادارة وتنسيق منظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	0	3	3	11	64	4.68	0.722	1	مهمة جداً
2	تدعيم آليات الشراكة والتكامل بين مؤسسات وهيئات البحث الاداري التربوي بمصر.	1	4	1	44	31	4.23	0.810	6	مهمة جداً
3	هندسة خريطة استراتيجية مقترحة كمدخل لتحقيق التميز المؤسسي لمؤسسات البحث الاداري التربوى بمصر في ضوء توجهات الاستراتيجية القومية.	0	5	17	34	25	3.98	0.880	9	مهمة
4	تحويل مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر إلى مؤسسات ذكية فى ضوء الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة.	3	2	7	41	28	4.10	0.930	8	مهمة
5	تفعيل حوكمة مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية.	2	6	27	23	23	3.73	1.037	12	مهمة
6	تدعيم وتعزيز آليات التكامل بين مخرجات البحث الإدارى التربوى وصنع القرار التعليمى بمصر.	0	3	4	23	51	4.51	0.760	2	مهمة جداً
7	هيكلة إدارة وتمويل المشروعات البحثية التنافسية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرات بعض	0	5	4	31	41	4.33	0.837	4	مهمة جداً

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
	الجامعات الأجنبية.									
8	دعم إدارة وتمويل الكراسى البحثية كمدخل لتحسين القدرة البحثية التنافسية للجامعات المصرية.	0	5	18	32	26	3.98	0.894	10	مهمة
9	إدارة وتمويل مراكز التميز البحثى والعلمى بالجامعات المصرية.	0	5	4	32	40	4.32	0.834	5	مهمة جداً
10	إدارة المخصصات المالية للبحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية كمدخل لتحسين الأداء التنافسى.	1	5	8	33	34	4.16	0.928	7	مهمة
11	تقويم أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر فى ظل توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .	0	3	5	26	47	4.44	0.775	3	مهمة جداً
12	ادارة منظومة البحث الاداري التربوي وعلاقتها بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في مصر	3	3	25	24	26	3.83	1.046	11	مهمة
	الإجمالي	11	51	126	358	441	4.19	0.871		

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسطات أغلب القضايا البحثية في هذا المحور ، حيث أتت (٥) قضايا في حيز الإستجابة " مهمة جدا" ، وعدد (٥) قضايا في حيز الإستجابة "مهمة " ، مما يؤكد أهمية القضايا البحثية في هذا المحور وحيويتها ، و أن مجال البحث الإداري التربوي في حاجه إليها .

وأتت القضية البحثية "تصميم هيكل تنظيمى لإدارة وتنسيق منظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات ومتطلبات الاستراتيجية القومية في المرتبة الأولي ، حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٦٨) .

ويوكد أهمية وحيوية هذه القضية البحثية ما ذكرته الاستراتيجية القومية نفسها من عدم وجود تنسيق وتعاون بين مؤسسات وهيئات البحث العلمى، إضافة إلى ضعف منظومة البحث العلمى بمصر[١٥٣]، وبالتلأكيد ينطبق هذا الكلام علي واقع البحث الاداري التربوي بمصر.

وقد أكدت إحدى الدراسات على ضعف البنية التنظيمية والإدارية وقصور الهيكل التنظيمى للبحث العلمى فى مصر وافتقاده للتميز ، وغياب السياسات والاستراتيجيات والرؤى

الواضحة للبحث العلمى وأهدافه ووظائفه ، والافتقار إلى المناخ الملائم الذى يشجع ويحفز على البحث العلمى واستثمار نتائجه فى التنمية والتطوير[١٥٤]. وأوصت دراسة بضرورة إيجاد هيكل تنظيمى يتميز بوضوح الاختصاصات وتوزيع المهام والمسئوليات ، ويكفل قدراً مناسباً من المرونة فى إجراء الدراسات وإنجاز المشروعات البحثية ، ويكون مبنياً على افتراض التغيير المستمر ، ويتصف بقلة مستوياته ، ويحقق –فى نفس الوقت– أقصى قدر من الشراكة مع المستفيدين[١٥٥]. وأوصت دراسة بضرورة إنشاء إطار مؤسسى للبحث العلمى على مستوى الدولة ، يكون مرشداً للجامعات والمراكز البحثية ومرتبطاً بخطط التنمية[١٥٦]

وفى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ومتطلباتها ، لابد من إعادة هيكلة وتصميم هيكل تنظيمى فاعل ومرن لمنظومة البحث العلمى بوجه عام والبحث الاداري التربوي يوجه خاص بمصر ، يحدد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية ويحقق الربط الشبكى الفاعل والتنسيق والتكامل بين كافة الأطراف والمؤسسات المعنية به ، ويسمح باستحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة تلبى متطلبات الاستراتيجية وأهدافها وتوجهاتها ، ويكون داعماً لتحويل مؤسسات البحث العلمى إلى مؤسسات ذكية رقمية منتجة للمعرفة وقادرة على توصيلها للجهات المستفيدة والمستخدمة لها ، وأن يكون لكل مؤسسة بحثية داخل هذه المنظومة توجه استراتيجى فى مجالات محددة تنفرد بها ، وبناء جسور الثقة والتعاون مع الجهات المستفيدة من البحث الاداري التربوي المتميز.

وأتت القضية البحثية "تدعيم وتعزيز آليات التكامل بين مخرجات البحث الإدارى التربوى وصنع القرار التعليمى بمصر" فى المرتبة الثانية ، حيث أتت فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" وبمتوسط قدره (٤,٥١) .

وفى هذا الصدد أكدت إحدى الدراسات تهميش دور البحوث التربوية فى صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار التربوى بمصر ، فى ظل الطبيعة الفردية المطلقة وتحكم الوزير المختص فى كل مناحى السياسة التعليمية ، إضافة إلى عدم تفعيل نتائج البحوث التربوية فى خدمة القضايا التربوية ، والافتقار الى لجان مشتركة تضمن التعاون والتكامل والتنسيق بين مؤسسات البحث التربوى وصانعى السياسات التعليمية فى مصر[١٥٧].كما أكدت إحدى

الدراسات على أن هناك فجوة واسعة بين نتائج البحث التربوى وعمليات تطوير التعليم وصنع سياساته واتخاذ قراراته ، وكذلك أكدت الدراسة على عدم الاستفادة من نتائج البحث العلمى بوجه عام فى صنع القرار السياسى والاقتصادى والتعليمى بمصر(١٥٨).

وبمكن القول بأن أحد الأسباب الرئيسية وراء فشل عديد من سياسات تطوير التعليم وإصلاحه فى مصر هو عدم استنادها إلى بحث علمى تربوى دقيق ، ووجود فجوة واضحة بين نتائج البحث التربوى والقائمين عليه ولا سيما خبراء التربية وأساتذة الجامعات وبين المؤسسات المسئولة عن صنع القرار التعليمى واتخاذه بمصر ، فلا زالت الأبحاث التربوية التى تجريها الجامعات والمراكز البحثية فى واد ، والقائمين على صنع السياسة واتخاذ القرار التعليمى فى واد آخر ، ولا يوجد تنسيق أو تعاون أو تكامل أو حوار حقيقى بين الطرفين ، ولا زالت معظم الأبحاث التربوية حبيسة أرفف المكتبات الجامعية لا يستفاد من نتائجها وتوصياتها فى تطوير العملية التعليمية ، ولازالت عديد من السياسات التعليمية توضع فى غرف مغلقة وبعيدة عن الحوار المجتمعى بوجه عام والحوار التربوى الحقيقى بوجه خاص.

وأتت القضية البحثية"تقويم أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر في ضوء توجهات ومتطلبات الإستراتيجية القومية" في المرتبة الثالثة ،حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً"وبمتوسط قدره (٤,٤٤). وهذا يتفق مع ما أكدت عليه الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار من عدم وجود آليات ملزمة لمتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية وتقويم الأداء البحثي للجامعات والمراكز البحثية، كما أكدت الإستراتيجية نفسها علي أن الأداء البحثي في مصر ليس علي مستوي المنافسة في العلوم والتكنولوجيا والإبتكار وإنتاج المعرفة(١٥٩).

وقد أكدت ذلك احدي الدراسات السابقة والتي أشارت إلي غياب أدوات تقييم أداء المؤسسات البحثية في مصر وعدم صياغة مقاييس ومعايير واضحة لتقييم الأداء البحثي للكشف عن الفجوات وتحديد الإجراءات التصحيحية الملاءمة لهذه المؤسسات(١٦٠). وذكرت أخريغياب المعايير والمرجعيات المنضبطة لقياس الأداء الجامعي في جميع مستوياته ،غياب نظم تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ضماناً للجودة الشاملة ، وقلة الإهتمام بتقييم أداء الجامعات المصرية(١٦١).

ولا يمكن تطوير الأداء المؤسسي للجامعات والمؤسسات المعنية بالبحث الاداري التربوي في مصر ، دون إجراء تقييم علمي دقيق وموضوعي ومنضبط للأداءات المتنوعة من خلال محكات ومعايير ومؤشرات موضوعية محددة ، ولا سيما في ضوء المتغيرات والمتطلبات والتوجهات الجديدة والمعاصرة ، حيث عصر المعرفة والتحول الرقمي و التميز والريادة والتنافسية .

المحور الثالث:دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات البحث الاداري التربوي

أ-دعم وتنمية الموارد البشرية :

جاءت النتائج المتعلقة بأولويات القضايا والموضوعات البحثية فى هذا المحور ، كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (٨) يوضح أولويات القضايا البحثية فى محور دعم وتنمية الموارد البشرية

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	إعادة هيكلة مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وفقاً لتوجهات الاستراتيجيةالقومية ومتطلباتها .	2	3	13	34	29	4.05	0.947	8	مهمة
2	تطوير أليات شغل الوظائف القيادية بمؤسسات البحث التربوي وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	2	3	5	40	31	4.17	0.891	6	مهمةً
3	تطوير منظومة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	0	1	5	10	65	4.72	0.637	1	مهمة جداً
4	تطوير منظومة اختيار وإعداد وتدريب الباحثين بمؤسسات البحث الاداري التربوي وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	1	1	3	20	56	4.59	0.738	2	مهمة جداً
5	تطوير نظام المنح البحثية بالجامعات المصرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	1	3	5	36	36	4.27	0.837	5	مهمة جداً
6	الاستفادة من آليات واستراتيجيات إدارة المواهب والعقول المبدعة ببعض الجامعات الأجنبية.	1	1	3	24	52	4.54	0.742	3	مهمة جداً
7	إعادة تخطيط المسار الوظيفى والترقيات الأكاديمية للموارد البشرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.	3	3	9	37	29	4.06	0.979	7	مهمة
8	تطوير إدارة فرق العمل البحثية بمجال البحث الاداري التربوي بالجامعات .	4	4	11	31	31	4.00	1.084	9	مهمة

9	تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية فى ضوء جدارات ريادة الأعمال والابتكار وعصر المعرفة.	3	4	6	16	52	4.36	1.064	4	مهمة جداً
	الإجمالي	18	25	63	252	386	4.31	0.880		

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسطات أغلب القضايا البحثية فى هذا المحور ، حيث أتت (٥) قضايا منها فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" ، وعدد (٤) قضايا فى حيز الاستجابة "مهمة" ، مما يؤكد مدى أهمية هذه القضايا البحثية وحيويتها ، وأن مجال البحث الإدارى التربوى فى حاجة إليها.

وأتت القضية البحثية "تطوير منظومة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها" فى المرتبة الأولي ، حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٧٢) . ويؤكد أهمية هذه القضية البحثية وحيويتها ما أكدته الاستراتيجية القومية نفسها بأنه من أهم نقاط ضعف منظومة البحث العلمى فى مصر ضعف تنمية الجدارات البحثية والابتكارية لأعضاء هيئة التدريس(١٦٢). وفى هذا الإطار أوصت إحدى الدراسات بتطوير أداء مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وإعادة هيكلتها ، بما يسهم فى تطوير منظومة التنمية المهنية المستدامة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة(١٦٣).

كما أوصت دراسة بزيادة الكفاءة التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس باعتبارها من المتطلبات المهمة للتواجد فى التصنيفات العالمية للجامعات وخاصة تصنيف التايمز ، ويتم ذلك من خلال عقد دورات تدريبية لرفع قدرات أعضاء هيئة التدريس ، على أن تكون نابعة من احتياجاتهم التدريبية والبحثية والقيادية الحقيقية ، وتدريبهم على توظيف الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة فى التدريس والبحث العلمى ، وأساليب تعزيز المهارات البحثية التطبيقية(١٦٤).وأوصت إحدى الدراسات بضرورة تدريب قيادات جامعية كفؤة وفعالة لتسيير وإدارة مؤسسات البحث التربوى بما يدعم الإبداع والابتكار(١٦٥).

ان تطوير منظومة التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية بمصر تعد أمراً حيوياً واستراتيجياً ومحورياً ، خاصة وأن الاستراتيجية القومية قد أكدت على مفاهيم ومداخل ورؤى وتوجهات جديدة ومعاصرة مثل مجتمع المعرفة ، التحول الرقمى ، إدارة

الابتكار ، إدارة التسويق ، نظم المنح البحثية ، التسويق الالكترونى والدولى ، الاستثمار فى البحث العلمى ، الريادة والشراكة الدولية ، مدن وأودية العلوم، آليات حماية حقوق الملكية الفكرية وإدارة براءات الاختراع ، دوران العقول المبدعة ، نقل وتوطين وتسويق التكنولوجيا ، التدويل والنشر الدولى ، وغيرها من المفاهيم والرؤى والتى تستوجب تطوير منظومة التنمية المهنية فى ضوئها.

كما إن هذه المفاهيم وتلك التوجهات الجديدة ، تفرض مجموعة من المتطلبات الجديدة والمتغيرة سواءً فى مجال التدريس أو البحث العلمى أو خدمة المجتمع أو فى الجوانب المالية أو التسويقية أو التقنية، أو معايير شغل الوظائف الأكاديمية والقيادية ، مما يستدعى إجراء تغييرات وتطورات جذرية فى منظومة التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية.

وأتت القضية البحثية "تطوير منظومة اختيار وإعداد وتدريب الباحثين بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها "فى المرتبة الثانية ، حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٥٩) .

ويؤكد أهمية هذه القضية البحثية وحيويتها ما أكدته الاستراتيجية القومية نفسها أن من أهم التحديات التى تواجه منظومة البحث العلمى بوجه عام فى مصر ، ضعف البرامج التعليمية والتدريبية التى تؤسس لتكوين عقلية علمية بحثية ، وعدم مناسبة قواعد الترقيات لطبيعة المهام المطلوبة من الباحثين(١٦٦).

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن مراكز ومؤسسات البحث التربوى فى مصر تتصف بضعف الرؤية المؤسسية والمستقبلية ، ونقص الكوادر المؤهلة من الباحثين ، وقلة عدد الباحثين المؤهلين والمتفرغين للبحث العلمى ، وسوء إعداد الكوادر البحثية القادرة على القيام بمهام البحث العلمى التربوى بكفاءة ، إضافة إلى ضعف الإعداد والتدريب والتأهيل العلمى التربوى المناسب للباحثين(١٦٧).

إضافة إلى ما سبق يلاحظ ضعف الدعم الكافى للباحثين لحضور الندوات والمؤتمرات الدولية ، وقلة الدعم الملائم للتحفيز على النشر الدولى ، ضعف نظام تحفيز المبدعين

والموهوبين من الباحثين ، قلة الدورات التدريبية التخصصية التى تنبع من الاحتياجات الحقيقية للباحثين، وضعف المنح البحثية والبعثات المقدمة للباحثين.

وفى ظل توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها ينبغى إجراء تغييرات وتطورات جذرية واضحة فى منظومة إعداد وتدريب وتأهيل الباحثين لتشمل القضايا التالية :

- نظام المشروعات البحثية التنافسية. – إدارة الابتكار والتميز.
- التسويق الالكترونى والتكنولوجى الابتكارى. – استثمار مخرجات البحث العلمى.
- مجتمع المعرفة والأدوار الجديدة للباحثين. – آليات النشر العلمى الدولى والتدويل.
- التحول الرقمى وانعكاساته على البحث العلمي. – فرق العمل البحثية وإدارتها.
- نظام المنح البحثية والبعثات والمهمات العلمية وإدارتها.
- تنمية المهارات التطبيقية المعاصرة للبحث العلمى.
- برامج التمويل الدولية والإقليمية المتاحة وكيفية الاستفادة منها.
- حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وأخلاقيات البحث الاداري التربوي.
- برامج التبادل الأكاديمى والبحثى ومجالات الشراكة الدولية.
- الأولويات البحثية وفق الاستراتيجيات والوثائق القومية.

كما انه ينبغي إعادة النظر فى ضوابط ومعايير اختيار المعيدين والباحثين وفقاً لتوجهات الاستراتيجية ومتطلباتها، ووضع سياسات للحفاظ علي الباحثين المتميزين ، والحد من هجرة العقول المتميزة للخارج .

وأتت القضية البحثية "الاستفادة من آليات واستراتيجيات إدارة المواهب والعقول المبدعة ببعض الجامعات الأجنبية" في المرتبة الثالثة ، حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٥٤) .

وما يؤكد أهمية هذه القضية البحثية ما ذكرته الاستراتيجية القومية نفسها من أنه من أهم التهديدات التى تواجه منظومة البحث العلمى فى مصر ، هو ذلك النزيف المستمر للعقول المتميزة والمبدعة والمواهب فيما يسمى بالهجرة الانتقائية ، والذي يعد من أهم أسبابها عدم وجود إدارة فعالة واستراتيجيات واضحة لإدارة المواهب فى مصر[١٦٨].كما أكدت

استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر علي عدم وجود طرق واستراتيجيات كافية لاكتشاف وإدارة المواهب(١٦٩).

وذكرت إحدى الدراسات بعض معوقات الإدارة الفعالة للمواهب بالجامعات المصرية والتى منها : غياب ثقافة إدارة المواهب فى الجامعات وبخاصة لدى المستويات الإدارية العليا ، المركزية التى تحد من اكتشاف المواهب ، ضعف نظم الحوافز المادية والمعنوية الداعمة للمواهب ، غياب المناخ الجيد الداعم للمواهب ، غياب الرؤية الجامعية الواضحة بشأن إدارة المواهب ، إضافة إلى قلة وجود استراتيجيات حقيقية ومخططة لإدارة المواهب(١٧٠).

وتعد المواهب واحدة من أهم أصول المؤسسة الجامعية ، وأن إدارتها بشكل فعال يعد مطلباً استراتيجياً لتحقيق القدرة التنافسية ، ومن ثم المزايا التنافسية المستدامة ، وبناء وتدعيم قيمة المؤسسة الجامعية وتعزيز مكانتها وسمعتها العلمية والأكاديمية والمجتمعية.

وفى سبيل هذا لابد من وضع الاستراتيجيات والبرامج المدروسة والمخططة فيما يرتبط باكتشاف وجذب واستقطاب وتبنى ورعاية وتنمية وتطوير وتحفيز وتشجيع المواهب والعقول المبدعة ، ووضع إدرة المواهب بين الأولويات المؤسسية للجامعة واعتمادها كمدخل تطويرى ، والتزام القيادات الجامعية بنشر ثقافة إدارة المواهب والاهتمام بالكفاءات والعقول المبدعة ، وتهيئة المناخ الجامعى الصحى المشجع والمحفز لها ، باعتبارها قيمة استراتيجية عليا فى اتجاه الريادة والتميز والتنافسية ، مع تشجيع دوران العقول المبدعة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المعنية بالبحث الاداري التربوي.

ب- البنية التحتية :

جاءت النتائج المتعلقة بأولويات القضايا والموضوعات البحثية فى هذا المحور كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (٩) يوضح أولويات القضايا البحثية لمحور البنية التحتية.

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	هيكلة إدارة البنية التحتية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي والابتكار بالجامعات المصرية.	0	2	2	11	66	4.74	0.628	1	مهمة جداً

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
2	تطـوير أداء مراكـز التميـز البحثـى بالجامعات المصرية.	1	5	7	37	31	4.14	0.905	7	مهمة
3	تلبيـة المتطلبـات الإداريـة والتنظيميـة والتقنية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر.	1	6	5	39	30	4.12	0.914	8	مهمة
4	تفعيـل دور المرصـد المصـرى للعلـوم والتكنولوجيـا والابتكـار ESTIO فـى تحسين أداء البحث الاداري التربوي.	0	6	6	38	31	4.16	0.858	6	مهمة
5	تفعيل دور مكاتبالابتكار و نقل وتسويق التكنولوجيـا TICO فـى تحسـين الأداء المؤسسـي لمؤسسـات البحـث الاداري التربوي المصرية.	2	٤	٣	١٨	٥٤	٤,٤٦	٠,٩٦٢	٢	مهمة جداً
6	تفعيـل إدارة التحـول الرقمـى كمـدخل لتـدعيم التنافسـية البحثيـة لمؤسسـات البحث الاداري التربوي .	2	0	5	28	46	4.43	0.821	3	مهمة جداً
7	التخطـيط الاسـتراتيجى لإنشـاء مـدن للأبحـاث العلميـة والتكنولوجيـا فـي الجامعات المصرية.	2	٠	٦	٣٢	٤١	٤,٣٦	٠,٨٢٦	٤	مهمة جداً
8	إدارة العلاقات الشبكية بين مؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية والمراكز العلمية والبحثية الدولية المتميزة.	2	2	10	31	36	١4.2	0.928	5	مهمةجداً
9	تنمية الجدارات التدريسية والقيادية فى ضـوء متطلبـات عصـر المعرفـة والتكنولوجيا الرقمية.	2	4	13	28	34	4.09	1.002	9	مهمة
	الإجمالي	13	31	60	266	374	4.30	0.872		

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسطات معظم القضايا البحثية فى هذا المحور ،حيث أتت (٥) قضايا بحثية منها فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" ، وعدد (٤) قضايا فى حيز الاستجابة "مهمة" ، مما يؤكد أهمية هذه القضايا البحثية وحيويتها ومدى حاجة مجال البحث الإدارى التربوى إليها.

واحتلت القضية البحثية "هيكلة إدارة البنية التحتية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي والابتكار بالجامعات المصرية" المرتبة الأولي ، حيث أتت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٧٤) . وهذا ما أكدته الاستراتيجية القومية نفسها والتى أشارت إلى أن من أهم التحديات التى تواجه البحث العلمى فى مصر هى ضعف البنية التحتية

والمعلوماتية والتقنية[١٧١].وفى هذا الإطار أكدت عديد من الدراسات السابقة على ما يعانيه البحث العلمى بالجامعات والمؤسسات البحثية المصرية بوجه عام ومؤسسات البحث الاداري التربوي بوجه خاص من ضعف البنية التحتية والتقنية ، مما يؤثر سلباً على مدى قيام الجامعات بمهامها أو تحقيق أهدافها المنشودة[١٧٢].

ولا يمكن رفع كفاءة وجودة البحث العلمى والابتكار فى مصر ، وتحقيق الريادة والتميز والتنافسية ، دون توافر بنية تحتية وتقنية وتكنولوجية على أعلى مستوى ، ودون تطوير القدرات المؤسسية للجامعات فى البحث العلمى ونقل وتسويق التكنولوجيا ، وتوفير مراكز للتميز العلمى والبحثى طبقاً للمواصفات العالمية.

ويمكن توفير وتدعيم البنية التحتية اللازمة للبحث العلمى من خلال أمور عديدة منها ، زيادة المخصصات المالية واللازمة لتوفير البنية التحتية الكافية والتى تساعد على تقديم خدمات تعليمية وبحثية وتسويقية متميزة ، إنشاء وحدات ومرافق خدمية وترفيهية مدفوعة الأجر كالمكتبات الالكترونية المتطورة ، وإنشاء المقاصف ، وزيادة نسبة الإيرادات التشغيلية من خلال تطوير وتوفير مصادر النقل والتوصيل ، إضافة إلى الخدمات الترفيهية غير الأساسية مثل الملاعب والصالات الرياضية ، إنشاء مراكز للتميز البحثى داخل الجامعة ، تفعيل دور وحدات النشر العلمى بالجامعة ، تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة ، إضافة إلى تفعيل دور مكاتب التسويق ونقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار "التايكو" فى دعم البنية التحتية للبحث العلمى ، والارتقاء بقدرات الباحثين تقنياً وتكنولوجياً ومعلوماتياً.

وأتت القضية البحثية "تفعيل دور مكاتب الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا فى تحسين الأداء المؤسسى لمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية "فى المرتبة الثانية وفى حيز الاستجابة " مهمة جداً " ، وبمتوسط قدره (٤,٤٦) ، وقد أكدت الاستراتيجية القومية نفسها هذه الأهمية ، عندما أشارت إلى ضعف منظومة الابتكار وظهور قيود على نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة والاعتماد على التكنولوجيا الجاهزة والمستوردة ، وعدم وجود نظم واضحة لنقل وتسويق وتوطين التكنولوجيا[١٧٣].ولأهمية هذه القضية ، أفردت الاستراتيجية مساراً مستقراً خاصاً بإنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا بما يدعم البحث العلمى والتطوير والابتكار

والمساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة.كما أكدت استراتيجية تطوير التعليم الجامعفى مصر على عدم وجود سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمى والتكنولوجيا(١٧٤).وأوصت دراسة بضرورة وجود سياسة واضحة ومحددة ومنشورة لحماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا ، وتبنى أفضل الممارسات لتسويق الأفكار وبراءات الاختراع والتراخيص ، مع وجود سياسات جامعية لدعم الابتكار على كافة المستويات ، وإنشاء شركات قائمة على التكنولوجيا منفصلة أو تابعة للجامعات(١٧٥).

ويمكن أن يكون لمكاتب الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا بالجامعات دور فاعل فى تطوير القدرة المؤسسية للجامعات على مستوى المشروعات والتعاون الدولى وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ونقل وتوطين وتسويق التكنولوجيا والابتكار ، ومن ثم فى بناء مجتمع واقتصاد المعرفة ، إذا نجحت فى نشر ثقافة الابتكار والتحول الرقمى ، وتحويل النشاط البحثى إلى مبتكرات وتكنولوجيات يتم تسويقها واستثمارها بشكل فعال.

ولكى يتحقق ما سبق لابد من إدارة فاعلة لهذه المكاتب أو المراكز حتى تستطيع أداء دورها المنشود بكفاءة وفعالية ، ولابد من حسن اختيار القائمين على إدارتها ممن لهم دور بارز فى مجال الريادة والابتكار والتسويق بالجامعة ، ولابد من دراسات وبحوث تتناول إدارة هذه الوحدات وتقويم أدائها ، ووضع آليات حقيقية وإجرائية لتفعيل دورها فى ضوء الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتقدمة فى هذا الشأن ، كما انه ينبغي أن لا بقتصر دور ونطاق عمل هذه المكاتب والوحدات علي الكليات العملية والتطبيقية فقط ، وانما يجب أن يمتد ليشمل الكيانات الجامعية بما فيها مؤسسات البحث الاداري التربوي .

وأتت القضية البحثية "تفعيل إدارة التحول الرقمى كمدخل لتدعيم التنافسية البحثية لمؤسسات البحث الاداري التربوي " فى المرتبة الثالثة وفى حيز الاستجابة "مهمة جداً" وبمتوسط قدره (٤,٤٣) ، ويؤكد أهمية هذه القضية وحيويتها ما ذكرته الاستراتيجية القومية نفسها من أن أهم التحديات التى تواجه الجامعات والمؤسسات البحثية فى مصر ، الاعتماد على التكنولوجيا الجاهزة المستوردة من الدول الأجنبية ، وعدم وجود نظم واضحة لنقل وتوطين التكنولوجيا وإدارتها ، ووجود قيود على توطين التكنولوجيا المتقدمة(١٧٦). كما أكدت

إحدى الدراسات على وجود فجوة رقمية واضحة ومحدودية التوظيف الالكترونى داخل الجامعة ، ضعف التوظيف الرقمى داخل الجامعات ، وغياب التطبيق الحقيقى لإدارة المعرفة(١٧٧).

ويمكن القول بأن التحول الرقمى فى الجامعات أصبح اتجاهاً معاصراً فى ضوء متغيرات العصر ومتطلباته ، وشرطاً رئيسياً لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة ، ومطلباً حيوياً لبناء مزايا تنافسية مستدامة ، وإحداث نقلات نوعية فى كيفية تحقيق الجامعة لأهدافها ، وأحد العوامل الحاسمة فى نجاح الجامعة ، لأن تأثيره يمتد الى كافة أنشطة الجامعة وعملياتها وقدراتها ، باعتباره عملية انتقال الجامعة إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية فى ابتكار الخدمات والمخرجات وفى تسويقها.

كما إن التحول الرقمى بمؤسسات البحث الاداري التربوي ليس عملاً ارتجالياً ، وإنما عمل مخطط ومنظم ، ولكى يتم، فلابد من :

- إنشاء وترسيخ ونشر ثقافة رقمية قوية.
- بناء استراتيجية رقمية.
- إدارة فعالة للتغيير نحو التحول الرقمى.
- منظومة تدريبية قوية للتحول الرقمى.
- خطة مدروسة لعملية التحول الرقمى.
- توفير المخصصات المالية اللازمة
- تطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات البحثية بما يدعم التحول الرقمى المنشود.
- قناعة القيادات الجامعية بحيوية التحول الرقمى.
- وضع وتصميم برامج تعليمية وبحثية وتسويقية رقمية.
- توفير البنية التحتية والتقنية والتكنولوجية اللازمة لإحداث التحول الرقمى.

المحور الرابع : الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة :

جاءت النتائج المتعلقة بأولويات القضايا البحثية فى هذا المحور كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول(١٠)يوضح أولويات القضايا البحثية لمحورالاستثمار فى البحث العلمى والشراكة.

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	التخطيط الاستراتيجى لإنشاء معهد متخصص فى سياسات وإدارة منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مصر.	1	5	29	23	23	3.77	0.978	12	مهمة
2	الاستفادة من إدارة وتمويل مجمعات الابتكار ببعض الجامعات الأجنبية.	2	3	11	46	19	3.95	0.865	9	مهمة
3	وضع رؤي لآليات التسويق الابتكارى والريادي بمؤسسات البحث التربوي المصرية.	1	1	4	22	53	4.54	0.759	3	مهمة جداً
4	وضع بدائل جديدة لتمويل وتحفيز الريادة و الابتكار بمؤسسات البحث الاداري التربوي	1	2	2	18	58	4.60	0.769	1	مهمةجداً
5	تطوير إدارة التحالفات الاستراتيجية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.	1	3	10	50	17	3.98	0.774	8	مهمة
6	وضع آليات للاستفادة من المراكز الدولية المتميزة فى التسويق والابتكار التكنولوجى	0	1	6	21	53	4.56	0.689	2	مهمة جداً
7	تطوير نظام إدارة وتمويل البرامج المميزة بمؤسسات البحث التربوي المصرية.	2	2	13	46	18	3.94	0.842	10	مهمة
8	تطوير وتوسيع مجالات وبرامج الشراكة الدولية بالجامعات المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية ومتطلباتها.	0	1	12	15	53	4.48	0.792	5	مهمة جداً
9	إدارة الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية والإنتاجية.	2	3	6	41	29	4.14	0.891	7	مهمة
10	الاستفادة من آليات واستراتيجيات التسويق الابتكارى بالجامعات البحثية الأجنبية.	1	4	8	35	33	4.17	0.891	6	مهمة
11	تصميم سيناريوهات متنوعة لاستثمار مخرجات البحث العلمى فى ضوء متطلبات التنافسية ومجتمع المعرفة – البحث الاداري التربوي نموذجاً	2	1	3	22	53	4.52	0.838	4	مهمة جداً
12	الاستفادة من آليات تحقيق الاستدامة المالية للمشروعات الابتكارية ببعض الجامعات الأجنبية.	3	2	27	25	24	3.80	1.018	11	مهمة
	الإجمالي	17	30	134	368	438	4.20	0.842		

يتضح من الجدول السابق مدى ارتفاع متوسطات معظم القضايا البحثية فى هذا المحور ، حيث أتت (٥) قضايا فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" ، وعدد (٧) قضايا فى حيز

الاستجابة "مهمة" ، مما يؤكد أهمية هذه القضايا البحثية وحيويتها ، ومدى حاجة مجال البحث الإدارى التربوى إليها.

وأتت القضية البحثية "وضع بدائل جديدة لتمويل وتحفيز الريادة والابتكار بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية" فى المرتبة الأولي ، حيث أتت فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" وبمتوسط قدره (٤,٦٠) ، وما يؤكد أهميتها الواضحة تأكيد الاستراتيجية القومية نفسها على ضعف منظومة دعم لابتكار، تدنى ترتيب مصر فى مؤشر الابتكار العالمى ، تدنى ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار،غياب منظومة واضحة وشاملة وداعمة للابتكار ،غياب قوانين وتشريعات محفزة للابتكار،ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير والابتكار، عدم وجود آليات لتمويل البحث العلمى والابتكار، وضعف الحوافز المشجعة على التميز والابتكار(١٧٨).

وأكدت دراسات عديدة هذا الوضع ، حيث أشارت دراسة إلى أنه لا تزال توجد قوانين وتشريعات معقدة ومقيدة للابتكار والتميز، إضافة إلى قصور فى السياسات والإجراءات التنظيمية بالجامعات المصرية تؤثر سلباً على الريادة والابتكار ، وضعف البنى التحتية والتقنية للجامعات ، وكلها عوامل تنعكس سلباً على منظومة الابتكار بالجامعات(١٧٩).

وأشارت دراسة إلى جمود القوانين واللوائح المنظمة للعمل بالجامعات المصرية بما لا يشجع على الإبداع والابتكار، وأكدت دراسة أن الجامعات لا تؤدى دوراً ملموساً فى عملية الابتكار فى الاقتصاد القائم على المعرفة الحديثة وفقاً للمثلث الحلزونى(الجامعة– الحكومة– الاقتصاد)(١٨٠).

ويري البحث الحالي أن الإبتكار هو رأس مال المستقبل ، و أنه يمثل قيمة مضافة لها وزنها في اقتصاديات الدول ، ولم يعد الإبتكار خياراً ، وانما ضرورة لتحقيق مركز تنافسي أفضل ، ولا يمكن التحول باتجاه اقتصاد ومجتمع المعرفة بدون إبتكار حقيقي ، حيث إن ركائز اقتصاد و مجتمع المعلرفة تتمثل في المعرفة والتقنية والإبتكار .

ويمكن تحفيز وتشجيع الابتكار بالجامعات عامة ومؤسسات البحث التربوي خاصة من خلال ما يلى :

- تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية وحدائق العلوم فى تشجيع الابتكار.
- تكريم وتشجيع وتحفيز المبتكرين والمبدعين من أعضاء هيئة التدريس والباحثين.
- التسويق الابتكارى لمخرجات الجامعة من البحوث التطبيقية.

- دعم ميزانية الابتكار من حساب الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطبيعة الخاصة بكليات التربية.
- تعظيم الاستفادة من الخبرات الدولية المتميزة في ادارة البحوث والابتكار والتسويق التكنولوجي لمخرجات البحث العلمي بوجه عام والبحث الاداري التربوي بوجه خاص .
- زيادة المخصصات المالية للبحث والتطوير والابتكار.
- تسويق المعامل المركزية بالجامعة كوحدات ذات طابع خاص لدعم مصادر تمويل الابتكار.
- تبنى آليات حقيقية لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مبتكرات.
- نشر ثقافة الابتكار والإبداع والتميز داخل أرجاء الجامعة.
- تهيئة الثقافة والمناخ التنظيمى المشجع والمحفز على الابتكار والريادة والتميز.

وجاءت في الترتيب الثاني والثالث القضيتين البحثيتين " آليات الاستفادة من بعض المراكز الدولية المتميزة فى التسويق والابتكار التكنولوجى"بمتوسط قدره (٤,٥٦)،و " وضع رؤى لآليات التسويق الابتكارى والريادي بمؤسسات البحث التربوي المصرية" بمتوسط قدره (٤,٥٤) ، وتم دمجهما في التحليل لكونهما يرتبطان بقضية محورية واحدة وهي التسويق ، وقد أكدت الاستراتيجية القومية نفسها أهمية قضية التسويق ولاسيما التسويق الابتكارى ، حينما ذكرت أنه من بين التهديدات والتحديات التى تواجه البحث العلمى بمصر ، القصور فى تسويق الجامعات المصرية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة فى مشروعات تنموية وتكنولوجية(١٨١).

وهذا ما أكدته أيضاً استراتيجية تطوير التعليم الجامعى فى مصر ، حيث أكدت عدم وجود سياسة واضحة ومحددة ومنشورة لتسويق نتائج البحث العلمى بوجه عام(١٨٢).

وتتعدد أوجه القصور المرتبطة بالتسويق الابتكاري لمخرجات البحث العلمي في مصر ومنها :

- ضعف تسويق واستثمار مخرجات البحث العلمى لخدمة التنمية المستدامة.
- الافتقار إلى سياسة واضحة المعالم لتسويق البحوث العلمية.
- قلة الضوابط واللوائح المنظمة لآليات تسويق البحوث العلمية.
- ضعف السياسات التحفيزية لتشجيع أطراف تسويق مخرجات البحث العلمى.
- عدم وجود قنوات اتصال بين أعضاء هيئة التدريس وجهات التسويق.
- ضعف الوعى بأهمية تسويق نتائج ومخرجات البحث العلمى وضعف الفكر التسويقي.

- ضعف الموارد المخصصة لتسويق البحث العلمى.
- الاعتماد علي الأساليب النمطية والتقليدية في التسويق .

ولعل الأمر يحتاج –فى ضوء هذه التحديات والسلبيات– إلى دراسات وبحوث متخصصة تركز على عملية تسويق نتائج ومخرجات البحث العلمى بوجه عام والبحث الاداري التربوي بوجه خاص ، وكيفية إدارة العملية التسويقية بشكل ابتكارى إبداعى ، وتناول الأشكال الحديثة للتسويق مثل التسويق الابتكارى والالكترونى والدولى والتنافسى ، وإجراء التحالفات التسويقية ، وآليات الاستفادة من المراكز الدولية المتخصصة فى تسويق نتائج ومخرجات البحث العلمى ، إضافة إلى توفير الموارد المالية الكافية ، ونشر ثقافة التسويق وترسيخ الفكر التسويقى ، ووضع نظام فعال لتحفيز وتشجيع التسويق ، وإيجاد قنوات اتصال فعالة ومفتوحة بين أعضاء هيئة التدريس وجهات تسويق مخرجات البحث العلمى، وتنظيم معارض دولية للتسويق الدولي للتعليم الحامعي المصري .

وجاءت القضية البحثية "تصميم سيناريوهات متنوعة لاستثمار مخرجات البحث العلمى فى ضوء متطلبات التنافسية ومجتمع المعرفة – البحث الاداري التربوي نموذجاً ، فى المرتبة الرابعة ، ووقعت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً ، وبمتوسط قدره (٤,٥٢).

وتعد هذه القضية البحثية من القضايا الاستراتيجية ، حيث إن البحث العلمى هو نقطة الانطلاق الأساسية نحو بناء مجتمع المعرفة ، ومرتكزاً أساسياً لاقتصاد المعرفة ، والذى أصبح يمثل ٥٧% من اقتصاد العالم ، وبات الاستثمار المعرفى من أهم أولويات الدول المتقدمة ، لذلك لابد من تطويع واستثمار نتائج البحث العلمى ومخرجاته ، سواءً الأفكار المبدعة أو المبتكرات أو التكنولوجيا أو المعرفة النوعية عالية المستوى لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية. كما إنه لا يمكن تطوير التعليم أو حل مشكلاته أو تحقيق أهدافه أو الارتقاء بمستواه وتحقيق التميز والريادة، بدون بحث علمى إدارى تربوى رصين ، ينطلق من واقع المجتمع ويرتبط بالقضايا الوطنية والاستراتيجيات البحثية والتنموية القومية.

ويمكن استثمار مخرجات البحث العلمى بوجه عام والبحث الاداري التربوي بوجه خاص فى ضوء معطيات مجتمع المعرفة ، من خلال سيناريوهات وصيغ وآليات عديدة منها:

- التسويق الالكترونى والابتكارى لمخرجات البحث العلمى مع الدعم الإعلامى فى هذ الشأن.
- تفعيل دور وحدات ومراكز الابتكار والتسويق ونقل وتوطين التكنولوجيا.
- إنشاء ودعم مراكز التميز البحثى والعلمى ومجمعات العلوم والابتكار.
- وضع التشريعات الكفيلة لضمان حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية وحدائق العلوم فى هذا الشأن.
- الارتقاء بكفاءة البحوث الجامعية ونوعيتها.
- الاستثمار والإدارة الفعالة للمواهب والكفاءات والعقود المبدعة.
- تشجيع الشراكات الاستثمارية المدروسة والمخططة.
- تقديم الخدمات البحثية المدفوعة للشركات ووحدات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدنى.
- تعزيز الثقة والتواصل بين المؤسسات الاقتصادية والبحث العلمى بالجامعات المصرية والتوسع فى ريادة المشروعات.
- زيادة الاعتمادات المالية للبحوث التطبيقية وبحوث التطوير والابتكار ونقل وتوطين التكنولوجيا.
- إنشاء برنامج للتنقيب فى مخرجات البحث العلمى المصرى واحتضان الواعد منه ودعمه للوصول إلى مرحلة التطبيق بالتعاون مع مراكز عالمية متميزة فى الابتكار والتسويق التكنولوجى.
- تكريم المساهمين والداعمين والمتبرعين لتطوير البحث العلمى من قبل الجامعات عبر صحفها ووسائل إعلامها.
- إنشاء شركات علمية وتكنولوجية تكون حلقة وصل بين الجامعات والمعامل البحثية وعالم الإنتاج والأعمال والاقتصاد ، لتحويل الاختراعات والمبتكرات والاكتشافات والأفكار الإبداعية إلى تطبيقات ملموسة ، ودعم إنشاء مجمعات الابتكار فى هذا الإطار.
- إنشاء مراكز ووحدات للنشر الدولى داخل كل جامعة.
- استحداث برامج تمويلية تعزز استقطاب الداعمين والمانحين والمستثمرين.
- تنظيم مشروعات استثمارية تملكها الجامعة أو تديرها.
- إنشاء الجامعات البحثية والتى تعد مصدراً رئيسياً للعلوم وابتكار التكنولوجيا.

- تبنى تحويل نتائج الأفكار العلمية الواعدة من مشروعات التخرج والرسائل العلمية إلى نماذج محاكاة مصغرة لتعظيم الاستفادة منها.
- إبرام اتفاقيات مع الشركات والمصانع لتنفيذ نتائج الأبحاث وتحويلها إلى مبتكرات وتكنولوجيا قابلة للتطبيق.

ولاشك أن معظم الرؤى والصيغ والآليات السابقة تحتاج إلى إجراء مزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة والمتعمقة ، مع تعظيم الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتقدمة فى هذا الشأن.

المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي :

جاءت النتائج المتعلقة بأولويات القضايا والموضوعات البحثية فى هذا المحور كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (١١) يوضح أولويات القضايا البحثية لمحور التعاون الدولى.

م	العبارات	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	ادارة برامج التمويل الدولية والإقليمية وآليات الاستفادة منها فى دعم تنافسية مؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.	0	6	7	44	24	4.06	0.827	8	مهمة
2	إدارة برامج التعاون الدولى ببعض الجامعات الأجنبية وإمكان الإفادة منها فى مصر.	0	4	1	14	62	4.65	0.744	2	مهمة جداً
3	إدارة برامج التوأمة بالتعليم العالى كمدخل لدعم الميزة التنافسية والريادة الدولية بمؤسسات البحث الاداري التربوي.	0	4	4	13	60	4.59	0.803	3	مهمة جداً
4	تطوير إدارة الشراكة البحثية والتكنولوجية الدولية في مجال البحث الاداري التربوي.	2	3	6	30	40	4.27	0.936	5	مهمة جداً
5	تصميم سيناريوهات مقترحة لتدعيم النشر العلمى الدولى بمجال البحث الاداري التربوي .	2	2	2	9	66	4.67	0.851	1	مهمة جداً
6	إدارة برامج التربية الدولية القائمة على التوأمة والشراكة.	2	3	5	37	34	4.21	0.904	6	مهمة جداً
7	الاستفادة من إدارة وتمويل المدارس الدولية ببعض الخبرات الأجنبية.	4	4	23	37	13	3.63	0.980	11	مهمة

8	إدارة الحراك المؤسسى البحثي بالتعليم العالى – البحث الاداري التربوي نموذجاً .	1	6	17	47	10	3.73	0.822	10	مهمة
9	ادارة وتمويل مشروعات وبرامج البحوث والتطوير المشتركة.	0	5	12	43	21	3.99	0.814	9	مهمة
10	تفعيل آليات جذب واستقطاب الطلاب والباحثين الدوليين بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.	0	4	11	41	25	4.07	0.803	7	مهمة
11	الاستفادة من الخبرات الأجنبية فى نظم ادارة المنح الدراسية و البحثية	1	2	3	21	54	4.54	0.791	4	مهمة جداً
	الإجمالي	13	45	94	340	414	4.22	0.843		

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسطات معظم القضايا البحثية فى هذا المحور ، حيث جاءت (٦)قضايا فى حيز الاستجابة "مهمة جداً"، وعدد (٥) قضايا فى حيز الاستجابة "مهمة" ، مما يؤكد مدى أهمية هذه القضايا البحثية وحيويتها ، ومدى حاجة مجال البحث الإدارى التربوى إليها.

وجاءت القضية البحثية "وضع سيناريوهات مقترحة لتدعيم النشر العلمى الدولى بمجال البحث الاداري التربوي" فى المرتبة الأولي ، حيث جاءت فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" ، وبمتوسط قدره (٤,٦٧) ، ويؤكد أهمية هذه القضية البحثية وحيويتها ، ما أكدته الاستراتيجية القومية نفسها ، أن من أهم نقاط الضعف فى منظومة البحث العلمى بمصر ، تأثير النشر العلمى الدولى ضعيف ، إضافة إلى ضعف جودة النشر العلمى للمؤسسات البحثية المصرية[١٨٣].وهذا ما أكدته أيضاً استراتيجية تطوير التعليم الجامعى فى مصر ، حيث ذكرت أنه من أهم عناصر ضعف منظومة البحث العلمى فى مصر ، الانخفاض الواضح فى نسبة الأبحاث المنشورة فى الدوريات العلمية الدولية[١٨٤].

وأكدت إحدى الدراسات أن عدد الابحاث المنشورة دولياً للباحثين المصريين قليل ، على الرغم من أن عدد الباحثين بالوزارات والمؤسسات البحثية كبير ، وأن مصر احتلت المرتبة (٣٨)من إجمالى(٤١)دولة فى الترتيب العالمى للأبحاث المنشورة دولياً فى مجال العلوم[١٨٥].

كما أشارت دراسة إلى أن جهود التدويل بوجه عام والنشر الدولى بوجه خاص لا تزال هامشية ، بسبب ضعف الإمكانات المخصصة للبحث العلمى والتى تمثل أهم معيار لتدويل

البحث العلمى،عدم وجود إطار مخطط للتدويل،وأن مصر احتلت المرتبة(٤٠)فى عدد البحوث المنشورة دولياً بوجه عام،وأتت متأخرة عن دول نامية عديدة مثل الهند وإيران وجنوب إفريقيا(١٨٦).

ويعد النشر الدولى من أهم القضايا البحثية ، باعتباره أحد أهم الركائز التى يقوم عليها التصنيف الدولى للجامعات ، وأحد الشروط التى يتم اعتمادها فى تمويل مشاريع البحث العلمى ، وأحد أهم مصادر السمعة الأكاديمية والبحثية والمؤسسية للجامعات . كما انه ينبغي دعم وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على نشر أبحاثهم فى المجلات والدوريات الدولية ذات السمعة العالمية المتميزة ، ولابد من تقديم حوافز مشجعة والدعم المالى والمادى الكافى فى هذا الاتجاه ، مع تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين وتحفيزهم على حضور الندوات والمؤتمرات الدولية وإجراء البحوث الدولية المشتركة ، وتوفير البيئة الداعمة للباحثين فى هذا الإطار.

وفى هذا الإطار أيضاً يقترح البحث إنشاء قاعدة بيانات للنشر العلمى محلياً ودولياً ، مع استحداث هيئة قومية للنشر العلمى يكون لها صلاحية منح تراخيص إصدار الدوريات العلمية فى ضوء معايير تحددها وفقاً لضوابط ومعايير إصدار الدوريات المتميزة دولياً ، على أن لا يسمح بالنشر العلمى إلا فى دوريات معترف بها ومعتمدة من هذه الهيئة.

وجاءت القضية البحثية "إدارة برامج التعاون الدولى ببعض الجامعات الأجنبية وإمكان الإفادة منها في مصر " فى المرتبة الثانية ، حيث جاءت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٦٥)، وفى هذا الإطار أشارت إحدى الدراسات إلى أن بروتوكولات التعاون والشراكة الدولية بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات الأخرى غير واضحة وغير مفعلة ، ولا تحكمها خطط استراتيجية واضحة ، ومن ثم لا يتضح لها أثر فعال داخل الجامعة ، إضافة إلى ضعف وعى أعضاء هيئة التدريس بها ، وضعف نشر ثقافتها(١٨٧).

كما أوضحت دراسة أخرى أن برامج التعاون الدولى تعانى من عدم وجود رؤية واضحة مشتركة حول الأهداف والعمليات(١٨٨). وأوصت دراسة بتفعيل دور وحدات ومراكز التعاون الدولى بالجامعات فى تحفيز وتشجيع وتقويم التحالفات والاتفاقيات وبرامج التعاون مع الجامعات الأخرى(١٨٩).

والجدير بالذكر أن التعاون الدولى يعد واحداً من أهم الأنشطة والمجالات التى تساعد على اكتساب موقع ريادى تنافسى على المستوى القومى والإقليمى والدولى ، وتحسين سمعة المؤسسة الجامعية أو البحثية ، كما يعد إحدى الاستراتيجيات التى تتبناها الجامعات لإثبات تواجدها وانتشارها على المستوى الإقليمى والدولى ، وقدرتها على المنافسة عبر حدودها الوطنية.

ويمكن تنمية وتفعيل برامج ومجالات التعاون الدولى بالجامعات المصرية من خلال ما يلى :

- وضع خطة استراتيجية مدروسة بعناية للتعاون الدولى بناءً على الاحتياجات الوطنية ، مع تحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية ، وتوجيه البعثات لهذه الدول.
- عقد اتفاقيات توأمة مع مجموعة من الجامعات ذات الترتيب الدولى المتقدم ، بشكل يسمح بتبادل الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس ، ويعزز العلاقات البحثية والأكاديمية معها.
- التواصل الفعال مع الجامعات العالمية من أجل توفير منح بحثية للباحثين بالجامعات المصرية ، مما يزيد من الانتشار الدولى للجامعة ، وتحسين سمعتها ومكانتها الدولية.
- تخصيص اعتمادات مالية مناسبة للتعاون الدولى.
- تنظيم معارض دولية للتسويق الدولي للتعليم العالي المصري ، واطلاق مسابقة أفضل جامعة جانبة .
- تنسيق وتفعيل الربط الشبكى بين الجامعات المصرية والأجنبية من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
- إنشاء صندوق لدعم أنشطة وبرامج التعاون الدولى.
- تفعيل البرامج والأنشطة والاتفاقيات ذات الطابع الدولى ، والتى تيسر فرص التعاون الدولى والتوأمة ، مثل الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية ، تدريس التربية الدولية والمقررات الثقافية التى تساعد الطلاب والباحثين على الحراك الدولى ، تأسيس كراسى بحثية فى مجالات ذات طابع دولى ، وتقديم برامج تعليمية وبحثية دولية لجذب واستقطاب الطلاب الدوليين.
- تشجيع إنشاء التحالفات الاستراتيجية ، وتفعيل ما هو قائم منها ، وتشجيع إنشاء فروع للجامعات الدولية فى مصر والعكس.

- تفعيل دور إدارات التعاون الدولى وإدارات الوافدين بالجامعات المصرية.
- التوسع فى المشروعات البحثية الدولية المشتركة.
- المشاركة فى التجمعات الجامعية الإقليمية والدولية وشبكات المعلومات والاتحادات الدولية للجامعات مثل الاتحاد الأوربى ، والمشاركة فى شبكات الخريجين الدولية ، وشبكات ضمان الجودة والاعتماد وشبكات التعلم الالكترونى والوكالة الدولية الفرانكفونية ، لتعزيز سمعة الجامعات المصرية.
- تقديم المزايا والتسهيلات الكافية لجذب واستقطاب طلاب وافدين لمؤسسات البحث الاداري التربوي.
- استقطاب أساتذة وخبراء زائرين للاستفادة من خبراتهم ، ولاسيما فى التخصصات النادرة.
- تعزيز النشر العلمى الدولى وإقامة الندوات والمؤتمرات الدولية المشتركة.
- تشجيع الحراك العلمى والبحثى الدولى في مجال البحث الاداري التربوي.
- تعظيم الاستفادة من برامج التمويل الإقليمية والدولية المتاحة وخاصة برامج الاتحاد الأوربى ، بما يسهم في الارتقاء بمنظومة البحث الاداري التربوي .

وجاءت القضية البحثية " إدارة برامج التوأمة بالتعليم العالى كمدخل لتدعيم التنافسية والريادة الدولية لمؤسسات البحث الاداري التربوي " فى المرتبة الثالثة ، حيث جاءت فى حيز الاستجابة " مهمة جداً " وبمتوسط قدره (٤,٥٩) .

والتوأمة علاقة مؤسسة بمؤسسة أخري شبيهة لها من خلال برنامج محدد ، ولكل منهما أدوار ومهام محددة ، قد تكون الخبرة في احدي المؤسسات ذات قيمة ونفع للمؤسسة الأخري ، وبالتال تتم اتفاقات التعاون والشراكة من خلال اتفاقات محلية ودولية تنظمها الدولة أوالهيئات الدولية . وقد ساعدت التوأمة في نقل البرامج من دولة لأخري ومن جامعة لأخري في عصر العولمة ، ولكي تنجح برامج التوأمة يجب أن تتوافر فيها عناصر الإلتزام والمرونة و استمرارية تقديم الخبرة والجدوي والمتابعة(١٩٠).

ومن مجالات التعليم العالي التي تخدم قضايا التوأمة والإمتياز الأكاديمي في البرامج الدولية(١٩١):

- طرق التدريس والإبتكارات
- التمويل والإقتصاد

- البحث العلمي – العلاقات الإجتماعية في المؤسسات
- القوة البشرية – الإدارة والتسويق

وتواجه برامج واتفاقيات التوأمة في التعليم العالي في مصر مشكلات وأوجه قصور عديدة من أهمها :

- قلة برامج التوأمة مع الجامعات والمؤسسات البحثية الأجنبية المتقدمة ، ففي خلال عام ٢٠١٨ /٢٠١٩ وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٣٥) اتفاق ثنائي بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأجنبية ، كان منها (٢) اتفاق توأمة فقط[١٩٢].
- تفتقد مصر إلي الآليات المهمة لتفعيل برامج التعاون الدولي الإقليمي، وتسهيل الحراك الأكاديمي وبرامج التوأمة الأكاديمية،واجتذاب الزبائن من الطلبة والشركات[١٩٣].

ولتفعيل برامج التوأمة – من وجهة نظر البحث الحالي – ينبغي مراعاة مايلي :

- الإستفادة من معطيات التحول الرقمي والتكنولوجيا الفائقة في تفعيل هذه البرامج .
- الإستفادة من برامج التوأمة في مجالات إعداد المناهج الدراسية المتوافقة وتدريب أعضاء هيئة التدريس والباحثين بمؤسسات البحث الاداري التربوي .
- أن تكون برامج التوأمة برامج حقيقية وفعلية وليست مجرد أوراق ، ووضع مكون المواطنة في الجامعات المتقدمة في الإعتبار، بحيث لا تتحول إلي جامعات أجنبية علي أرض مصرية ، ولا تكون أداة للقفز علي مفهوم العدالة الإجتماعية ، ليصبح التعليم لمن يملك مالاً أكثر .
- أن تملك الجامعات المصرية مقومات أساسية في مجالات النشر الدولي والبحث العلمي والتدويل والحرية الأكاديمية والحوكمة والتمويل والبنية الأساسية ، حتي تستطيع عقد هذه الإتفاقات والبرامج والإستفادة منها ، لأن الجامعات الكبيرة المتميزة عالمياً لن تغامر بمثل هذه الإتفاقيات مع جامعات دون المستوي .

وجاءت القضية البحثية "الاستفادة من الخبرات الأجنبية فى نظم إدارة المنح الدراسية والبحثية فى حيز الاستجابة "مهمة جداً" وبمتوسط قدره (٤,٥٤) ، وهذا ما أكدته استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، حيث تدنى نسب البعثات الخارجية ، حيث لا تتعدى ٠,٢% من إجمالى أعضاء هيئة التدريس ، كما لا تتعدى نسب

الإشراف المشترك ٠,٣% ، كما أن الطلاب المصريين الذين يدرسون بالخارج منخفض نسبياً ، لا تتعدى نسبتهم ٠,٥٩%[١٩٤].وأشارت دراسة إلى انخفاض فرص الإبتعاث والانفتاح على الخارج ، لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بشكل عصرى ومتميز ، وهذه تمثل إحدى أهم معوقات تدويل البحث العلمى فى مصر[١٩٥].

وفى هذا الإطار، ولتفعيل نظام المنح البحثية بالجامعات المصرية ، يقترح البحث ما يلى :

- نشر وترسيخ ثقافة وفكر المنح البحثية وأهميتها الاستراتيجية ، سواءً لأعضاء هيئة التدريس والباحثين أو للجامعة والمؤسسة البحثية أو للدولة.
- عمل حلقات نقاشية وندوات تعريفية بنظام المنح البحثية وأنواعها وكيفية الاشتراك فيها ، وما يرتبط بها من أمور أخرى مثل البعثات ، الإشراف المشترك ، التبادل البحثى ، المهمات العلمية ، ومذكرات التفاهم وكيفية التقدم لكل هذا ونظام التمويل والجهات المانحة وغيرها.
- وضع نظام مخطط ومدروس وخطة استراتيجية على مستوى كل جامعة للمنح البحثية وإدارتها.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية والتى تشجع الباحثين والعلماء –خاصة فى التخصصات النادرة والفريدة – على العودة لمؤسساتهم الجامعية والبحثية ، بعد مشاركتهم فى برامج التبادل الأكاديمى أو المنحة البحثية أو الدراسة بالخارج.
- تقديم منح وبرامج تعليمية دولية لجذب واستقطاب الطلاب والباحثين الدوليين للدراسة بالجامعات والمؤسسات البحثية المصرية ، ولاسيما مؤسسات البحث الاداري التربوي ، مع تقديم التسهيلات اللازمة.
- تذليل العقبات الإدارية والمالية واللوجستية لتشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على الانتقال بحرية عبر الحدود الدولية.
- استحداث هيئة عليا سواءً على مستوى المجلس الأعلى للجامعات أو كل جامعة تنسق وتشرف على الجهات المانحة فى مصر ، لمنع اختلاط البرامج وتشابهها وتكرارها.
- تركيز الموضوعات التى يتم الإنبعاث عليها على بحوث العلوم الحديثة والمستقبلية والبحوث التطبيقية والتخصصات النادرة والفريدة وبحوث نقل التكنولوجيا ، اضافة الي

النماذج والاتجاهات الحديثة والمعاصرة في ادارة المؤسسات في ظل معطيات مجتمع المعرفة والتنافسية.

- أن يكون الترشيح للمهمات العلمية لمرحلة ما بعد الدكتوراة تنافسياً.

٢-٤ أولويات محاور الخريطة البحثية المقترحة :

بعد عرض القضايا البحثية ذات الأولوية فى كل محور من محاور الاستراتيجية ، يمكن التوصل إلى أولويات هذه المحاور ، والتى يوضحها الجدول التالى :

جدول (١٢) يوضح أولويات المحاور البحثية.

م	المحاور	غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة	مهمة إلى حد ما	مهمة	مهمة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الشيوع
1	المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى – البحث الاداري التربوي نموذجاً	5	19	73	263	465	4.42	0.731	1	مهمة جداً
2	المحور الثانى : منظومة البحث الاداري التربوي	11	51	126	358	441	4.19	0.871	6	مهمة
3	المحور الثالث : أ- دعم وتنمية الموارد البشرية	18	25	63	252	386	4.31	0.880	2	مهمة جداً
4	المحور الثالث : ب- تطوير البنية التحتية	13	31	60	266	374	4.30	0.872	3	مهمة جداً
5	المحور الرابع : الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة	17	30	134	368	438	4.20	0.842	5	مهمة
6	المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي	13	45	94	340	414	4.22	0.843	4	مهمة جداً

يتضح من الجدول السابق أن محور سياسات وتشريعات البحث العلمى جاء فى قمة الأولويات البحثية ، بمتوسطقدره (٤,٤٢) ، مما يدل على أنه أكثر المحاور والمجالات البحثية التى يحتاجها ميدان البحث الإدارى التربوى ، ويرى البحث الحالى أن هذا أمر منطقى ، إذ لا يمكن تطوير البحث الاداري التربوي بوجه خاص والبحث العلمي بوجه عام ، دون وجود سياسات وتشريعات تضبط حركة البحث العلمى وتدعمه وتحفز الابتكار والتميز ، ودون توفير بيئة تشريعية تتناسب وتتلاءم والتحديات والمتغيرات المعاصرة ، وتلبى أهداف الاستراتيجية القومية للبحث العلمى والابتكار وتوجهاتها ومتطلباتها ، تشريعات تعزز استقلالية وحيادية مؤسسات البحث العلمى من جهة ، وتنظم علاقاتها مع مؤسسات المجتمع الأخرى من جهة أخرى.

وجاء فى المرتبة الثانية المحور الفرعي " دعم وتنمية الموارد البشرية " والذي يتبع المحور الثالث للاستراتيجية، بمتوسط قدره (٤,٣١) ، وهذاأيضاً أمر منطقى ، إذ لا يمكن أن يكتب لأية استراتيجية قومية ، سواءً كانت بحثية أم تنموية أم تربوية أم تعليمية النجاح ، إلا من خلال توافر العنصر البشرى الذى تم إعداده وتأهيله وتدريبه وتنميته تنمية مهنية مستدامة وفقاً لتوجهات هذه الاستراتيجية ومتطلباتها ، وتوافر الكوادر البحثية القادرة على القيام بالمهام الجديدة والمتغيرة للبحث العلمى بكفاءة.

وجاء فى المرتبة الثالثة المحور الفرعي " تطوير البنية التحتية "، والذي يتبع المحور الثالث للاستراتيجية ، وهو من المحاور المهمة للغاية : اذ لا يمكن رفع كفاءة وجودة البحث العلمى والابتكار فى مصر ، وتحقيق الريادة والتميز والتنافسية وتطوير أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي ، دون توافر بنية تحتية وتقنية وتكنولوجية على أعلى مستوى ، ودون تطوير القدرات المؤسسية للجامعات فى البحث العلمى ونقل وتسويق التكنولوجيا ، وتوفير مراكز للتميز العلمى والبحثى طبقاً للمواصفات العالمية.

ج – الخريطة البحثية المقترحة ومتطلبات نجاحها :

وتشمل هذه الخطوة مايلي :

ج-١-الخريطة البحثية المقترحة :

في ضوء استطلاع رأي الخبراء والمتخصصين ، وبعد المعالجة الاحصائية وترتيب المحاور البحثية وترتيب القضايا والموضوعات البحثية تحت كل محور ، تصبح الخريطة البحثية المقترحة لمجال البحث الاداري التربوي في ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنواوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ والمكونة من (٧٠) قضية بحثية ، حيث اقترح بعض السادة المحكمين اضافة (٧) مفردات جديدة : واحدة للمحور الثاني وثلاثة للمحور الثالث أ ، واثنتين للمحور الثالث ب ، وواحدة للمحور الرابع ، علي النحو التالي :

المحور الأول : سياسات وتشريعات البحث العلمى – البحث الاداري التربوي نموذجاً :

ويتضمن القضايا والموضوعات البحثية الآتية مرتبة وفقاً لأولويتها ودرجة أهميتها كما يلي:

١	تحديث منظومة التشريعات الحاكمة لإدارة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
٢	اقتراح اطار تشريعي وتنظيمي لتحفيز الاستثمار فى البحث الادار التربويي بالجامعات المصرية .
٣	تصميم اطار تشريعي وتنظيمي لتنظيم العلاقة بين الهيئات والكيانات المسئولة عن البحث الاداري التربوي بمصر
٤	ادارة منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة للبحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٥	اقتراح رؤي تشريعية وتنظيمية جديدة لنظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس بمجال البحث الاداري التربوي فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٦	وضع اطار تشريعى وتنظيمي لآليات حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
٧	وضع اطار تشريعي وتنظيمي لتنظيم العلاقة بين مؤسسات البحث الاداري التربوي والممارسين في الميدان التربوي .
٨	اعداد سيناريوهات تشريعية وتنظيمية مقترحة لبدائل جديدة لتمويل البحث العلمي في مصر.
٩	وضع آليات للاستفادة من تشريعات وسياسات منظومة البحث الاداري التربوي ببعض الدول المتقدمة .
١٠	وضع تصور لمتطلبات البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر.

المحور الثانى : منظومة البحث الاداري التربوي :

ويتضمن القضايا والموضوعات البحثية الآتية مرتبة وفقاً لأولويتها ودرجة أهميتها كما يلي:

١	تصميم هيكل تنظيمى لادارة وتنسيق منظومة البحث الاداري التربوي بمصر وفقاًلتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
٢	تدعيم وتعزيز آليات التكامل بين مخرجات البحث الإدارى التربوى وصنع القرار التعليمى بمصر.
٣	تقويم أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
٤	هيكلة إدارة وتمويل المشروعات البحثية التنافسية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية.
٥	إدارة وتمويل مراكز التميز البحثى والعلمى بالجامعات المصرية.
٦	تدعيم آليات الشراكة والتكامل بين مؤسسات وهيئات البحث الاداري التربوي بمصر.
٧	إدارة المخصصات المالية للبحث الاداري التربوي بالجامعات المصرية كمدخل لتحسين الأداء التنافسى.
٨	تحويل مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر إلى مؤسسات ذكية فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة .
٩	هندسة خريطة استراتيجية مقترحة كمدخل لتحقيق التميز المؤسسي لمؤسسات البحث الاداري التربوى بمصر في ضوء توجهات الاستراتيجية القوميةومتطلباتها.
١٠	تطوير إدارة وتمويل الكراسى البحثية كمدخل لتحسين القدرة البحثية التنافسية للجامعات المصرية.
١١	ادارة منظومة البحث الاداري التربوي وعلاقتها بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في مصر
١٢	تفعيل حوكمة مؤسسات البحث الاداري التربوي بمصر فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية.
١٣	استشراف الأدوار المستقبلية لمنظومة البحث الاداري التربوي في ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها

المحور الثالث:دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية بمؤسسات البحث الاداري التربوي:

أ–دعم وتنمية الموارد البشرية :

ويتضمن القضايا والموضوعات البحثية الآتية مرتبة وفقاً لأولويتها ودرجة أهميتها كما يلي :

١	تطوير منظومة التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٢	تطوير منظومة اختيار وإعداد وتدريب الباحثين بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٣	الاستفادة من آليات واستراتيجيات إدارة المواهب ببعض الجامعات الأجنبية.
٤	تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية فى ضوء جدارات ريادة الأعمال والابتكار وعصر المعرفة.

٥	تطوير نظام المنح البحثية بالجامعات المصرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٦	تطوير أليات شغل الوظائف القيادية بمؤسسات البحث التربوي فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٧	إعادة تخطيط المسار الوظيفى والترقيات الأكاديمية للموارد البشرية وفقاً لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٨	إعادة هيكلة مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية فى ضوء توجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها.
٩	تطوير إدارة فرق العمل البحثية بمؤسسات البحث الاداري التربوي .
١٠	تنمية مهارات السلوك التنظيمي الداعم لتوجهات الاستراتيجية القومية ومتطلباتها .
١١	وضع آليات للاستفادة من نظم واستراتيجيات ادارة رأس المال الفكري ببعض الجامعات الأجنبية .
١٢	ادارة دوران العقول والكفاءات المبدعة بين المؤسسات المعنية بالبحث الاداري التربوي بمصر .

ب-البنية التحتية :

ويتضمن القضايا والموضوعات البحثية الآتية مرتبة وفقاً لأولويتها ودرجة أهميتها كما يلي:

١	هيكلةإدارة البنية التحتية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي والابتكار بالجامعات المصرية.
٢	تفعيل دور مكاتب الابتكار و نقل وتسويق التكنولوجيا TICO فى تحسين الأداء المؤسسي لمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
٣	تفعيل إدارة التحول الرقمى كمدخل لتدعيم التنافسية البحثية بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
٤	التخطيط الاستراتيجى لإنشاء مدن للأبحاث العلمية والتكنولوجيا بالجامعات المصرية.
٥	إدارة العلاقات الشبكية بين مؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية والمؤسسات البحثية والعلمية الدولية المتميزة.
٦	تفعيل دور المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ESTIO فى تحسين أداء مؤسسات البحث الاداري التربوي.
٧	تطوير أداء مراكز التميز البحثى بالجامعات المصرية.
٨	تلبية المتطلبات الإدارية والتنظيمية والتقنية الداعمة لمنظومة البحث الاداري التربوي بمصر.
٩	تنمية الجدارات التدريسية والقيادية فى ضوء متطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا الرقمية.
١٠	الاستفادة من آليات التطبيق الفعلي لادارة المعرفة ببعض الجامعات الأجنبية .
١١	تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة وتطبيقاتها في مؤسسات البحث الاداري التربوي .

المحور الرابع : الاستثمار فى البحث الاداري التربوي والشراكة :

ويتضمن القضايا والموضوعات البحثية الآتية مرتبة وفقاً لأولويتها ودرجة أهميتها كما يلي :

١	وضع بدائل جديدة لتمويل وتحفيز الريادة والابتكار بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
٢	وضع آليات الاستفادة من المراكز الدولية المتميزة فى التسويق والابتكار التكنولوجى .
٣	وضع رؤي لآليات التسويق الابتكارى والريادي بمؤسسات البحث التربوي المصرية.
٤	تصميم سيناريوهات متنوعة لاستثمار مخرجات البحث العلمى فى ضوء متطلبات التنافسية ومجتمع المعرفة- البحث الاداري التربوي نموذجاً .
٥	تطوير وتوسيع مجالات وبرامج الشراكة الدولية بالجامعات المصرية فى ضوء توجهات الاستراتيجية ومتطلباتها.
٦	الاستفادة من آليات واستراتيجيات التسويق الابتكارى بالجامعات البحثية الأجنبية.
٧	إدارة الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية والإنتاجية.
٨	تطوير إدارة التحالفات الاستراتيجية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.
٩	الاستفادة من إدارة وتمويل مجمعات الابتكار ببعض الجامعات الأجنبية.
١٠	تطوير نظام إدارة وتمويل البرامج المميزة بمؤسسات البحث التربوي المصرية.
١١	الاستفادة من آليات تحقيق الاستدامة المالية للمشروعات الابتكارية ببعض الجامعات الأجنبية.
١٢	التخطيط الاستراتيجى لإنشاء معهد متخصص فى سياسات وإدارة منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مصر.
١٣	الاستفادة من نظم ادارة التسويق الالكتروني لمخرجات البحث الاداري التربوي ببعض الجامعات الأجنبية

المحور الخامس : التعاون الدولى في مجال البحث الاداري التربوي :

ويتضمن القضايا والموضوعات البحثية الآتية مرتبة وفقاً لأولويتها ودرجة أهميتها كما يلي :

١	تصميم سيناريوهات مقترحة لتدعيم ادارة منظومة النشر العلمى الدولى لمجال البحث الاداري التربوي.
٢	إدارة برامج التعاون الدولى ببعض الجامعات الأجنبية وإمكان الإفادة منها فى مصر.
٣	إدارة برامج التوأمة بالتعليم العالى كمدخل لتحقيق الامتياز الأكاديمي وتدعيم التنافسية بمؤسسات البحث الاداري التربوي .
٤	الاستفادة من الخبرات الأجنبية فى نظم ادارة المنح الدراسية و البحثية .
٥	تطوير إدارة الشراكة البحثية والتكنولوجية الدولية في مجال البحث الاداري التربوي.
٦	إدارة برامج التربية الدولية القائمة على التوأمة والشراكة.
٧	تفعيل آليات جذب واستقطاب الطلاب والباحثين الدوليين بمؤسسات البحث الاداري التربوي المصرية.
٨	ادارة برامج التمويل الدولية والإقليمية وآليات الاستفادة منها فى دعم تنافسية مؤسسات البحث الاداري التربوي.
٩	ادارة وتمويل مشروعات وبرامج البحوث والتطوير المشتركة.
١٠	إدارة الحراك المؤسسى البحثي بالتعليم العالى – البحث الاداري التربوي نموذجاً .
١١	الاستفادة من إدارة وتمويل المدارس الدولية ببعض الخبرات الأجنبية.

ج-٢-ضمانات نجاح الخريطة البحثية المقترحة ومتطلبات تطبيقها بفعالية :

يحتاج نجاح الخريطة البحثية المقترحة الي توافر مجموعة من الضمانات والمتطلبات والتي من أهمها ما يلي :

- تبنى الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية هذه الخريطة البحثية المقترحة فى مجال البحث الإدارى التربوى ، وإعطاء توجيه لأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية وما يعادلها بكليات التربية بوضع هذه الخريطة فى الاعتبار ، سواءً عند وضع الخرائط البحثية الخاصة بهذه الأقسام ، أو عند اختيار الباحثين لموضوعاتهم البحثية.
- تبنى المجلس الأعلى للجامعات لهذه الخريطة المقترحة ، مع إعطاء توجيهات لكافة المؤسسات والمراكز البحثية ، ولاسيما مؤسسات البحث التربوى – وعلى رأسها كليات التربية – بالاستفادة من هذه الخريطة المقترحة.
- تشكيل لجنة تضم ممثلين عن كل من : مجلس إدارة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، رؤساء أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية وما يعادلها ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، قطاع التربية بالمجلس الأعلى للجامعات ، وكلاء كليات التربية للدراسات العليا والبحوث ، لمناقشة هذه الخريطة المقترحة ، ووضع ضمانات وآليات تطبيقها على أرض الواقع ، والتعرف على نقاط القوة فيها وتدعيمها ، ونقاط الضعف وكيفية التغلب عليها.

- أن تكون أحد مؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية القادمة عن الأولويات البحثية فى مجالي التربية المقارنة والدولية ، والإدارة التربوية والتعليمية ، ويمكن أن تكون الخريطة البحثية المقترحة أحد محاور هذا المؤتمر.
- نشر هذه الخريطة البحثية المقترحة على المواقع الالكترونية لكليات التربية والجمعية لمصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، وأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية وما يعادلها بكليات التربية ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، وغيرها من المؤسسات البحثية المعنية.
- أن يتم الاسترشاد بهذه الخريطة المقترحة عند توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا ، ولاسيما وأن هذه الخريطة تمثل –فى غالبيتها– آراء الخبراء والمتخصصين فى البحث الإدارى التربوى.فهذه الخريطة المقترحة مجرد دليل استرشادى للباحثين ، ولا تعنى تحجيم الحرية الأكاديمية للباحثين أو الأقسام المختصة ، أو الزامهم بإطار فكرى معين.
- يمكن أن تشكل هذه الخريطة المقترحة مجرد نواة لخرائط بحثية أخرى على مستوى أشمل وأفضل، يشارك فى إعدادها كافة المنتسبين للأقسام ، بداية من أساتذة القسم وانتهاء بالمعيدين.
- إجراء مراجعة وتقويم لهذه الخريطة المقترحة فى غضون (٣ – ٥) سنوات ، للوقوف على ما تم تناوله فيها من قضايا بحثية ، وما لم يتم تناوله بعد ، وإجراء تحديث لها فى ضوء المتغيرات الجديدة والمعاصرة.
- يمكن إجراء خريطة بحثية مقترحة أخرى للبحث الإدارى التربوى فى المحاور الأخرى للاستراتيجية القومية للعلوم والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، والتى لم يتناولها البحث الحالى ، على أن يتم ضم الخريطتين فى خريطة مقترحة واحدة ضماناً لتكامل ووضوح الرؤية.
- أن تكون هناك محاولات أخرى من قبل الباحثين لوضع خريطة بحثية مقترحة لمجال التربية المقارنة ، وأخرى لمجال التربية الدولية.
- تشكيل فريق عمل فى كل مؤسسة أو هيئة بحثية ومنها كليات التربية ، لدراسة وفحص وتحليل الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ وما يخص المجال التربوى منها ، وكيف يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

- الاهتمام الجاد والحقيقى من قبل الدولة بالبحث العلمى وزيادة الاعتمادات والمخصصات المالية اللازمة له ، كما ورد بالدستور المصرى ٢٠١٤ ، وتهيئة المناخ الصحى والبيئة المشجعة والمحفزة للبحث العلمى ، ووضع البحث العلمى فى مقدمة أولويات الدولة المصرية ، ولاسيما بعد تعاظم وتأكيد دور البحث العلمى على المستوى العالمى فى ظل جائحة كورونا المستجد.
- تفعيل الربط الشبكى والتواصل الفعال بين أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية وما يعادلها بكليات التربية بالجامعات المصرية، بغية التنسيق والتشاور وتفادى الازدواج وتكرار الموضوعات البحثية ، وبهدف التعاون وتبادل الخبرات والرؤى.
- أن تكون هناك بوابة الكترونية تجمع كافة الجهود البحثية المنفصلة لأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية بالجامعات المصرية فى موقع واحد.
- تشجيع البحوث متعددة وبينية التخصصات من خلال هذه الخريطة البحثية المقترحة ، ولاسيما وأن عدداً كبيراً من القضايا البحثية بهذه الخريطة يمكن تناولها من خلال بحوث مشتركة مع شق التربية المقارنة أو الدولية ، بل ومع أقسام تربوية أخرى مثل أصول التربية وتكنولوجيا التعليم.
- إعلام الباحثين بأن القضية البحثية الواحدة فى هذه الخريطة المقترحة ، يمكن أن تتسع لأكثر من موضوع أو مشكلة بحثية ، وهنا تظهر حرية الباحثين وإبداعاتهم فى اختيار وتناول هذه الموضوعات البحثية ، والتى تتناسب مع ميولهم الفكرية واهتماماتهم العلمية وتطلعاتهم الشخصية وقناعاتهم الذاتية ، وعلى سبيل المثال القضية البحثية "تصميم سيناريوهات متنوعة لاستثمار مخرجات البحث العلمى فى ضوء متطلبات التنافسية ومجتمع المعرفة ، والواردة بمحور الاستثمار فى البحث العلمى والشراكة ، والتى أتى تحت نطاقها فى التحليل نحو (٢٠) قضية أو موضوع بحثى متنوع.
- مراجعة الخرائط والخطط البحثية ببعض الأقسام الأكاديمية المعنية بالبحث الاداري التربوي بمصر بما يتفق وأهداف وتوجهات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، ومتطلبات اقتصاد المعرفة والثورة الرقمية والريادة والتميز والتنافسة .

المراجـع

(١) سعيد طـه محمـود أبـو السـعود وآخـرون : "معوقـات البحـث التربـوى وسـبل التغلـب عليهـا فـى مصـر" ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ١٠٦ ، الجزء الأول ، يناير ٢٠٢٠، ص ٢٨١.

(2) Gert Biesta, et al. : "Why Educational Research Should not Just Solve Problems, but Should Cause Them as Well", British Educational Research Journal (BERJ), Vol. 45, No. 1, February 2019, pp. 1-4.

(٣) شاكر محمد فتحى أحمد :"البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة" ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية : قيادة التعليم وإدارته فى الوطن العربى : الواقع والرؤى المستقبلية ، يناير ٢٠١٧ ، ص ٢٥.

(4) Yinying Wang & Alex J. Browers : "Mapping the Field of Educational Administration Research : A Journal Citation Network Analysis", Educational Policy Studies Faculty Publications, Department of Educational Policy Studies, Georgia State University, 2016, p.16.

(5) Mehmet S. Bellibas, SedatGumus, A Systematic Review of Educational Leadership and Management Research in Turkey, Content Analysis of Tobics, Conceptual Models, and Methods", Journal of Educational Administration, Vol. 57, No. 6, 2019, p.732.

(6) Ahmet Aypay, et al.: The analysis of Research in Educational Administration : An Analysis of Educational Administration Journals 1999 – 2007", Eurasian Journal of Educational Research, Issue, 39, Spring 2010, pp. 70-72.

(7) Mehri Sedighi & Ammar Jalalinanesh : "Mapping Research Trends in the Field of Knowledge Management", Malaysian Journal of Library Information Science, Vol. 19, No. 1, 2014, p. 71.

(8) Gail Burnaford, et al. : The Arts and Special Education : A Map for Research, The John F. Kennedy Center for the Performing Arts Office of VSA and Accessibility, 2012, pp. 4 – 5.

(٩) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٥.

(١٠) المرجع السابق ، ص ص ٣٥ ، ٣٦.

(١١) ج،م،ع ، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مادة (٢٣).

(١٢) ج،م،ع ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ص ٤٢.

(١٣) ج،م،ع ، رئاسة الجمهورية ، قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٦ مكرر (أ) ، ٢٠١٨ ، مادة (١).

(١٤) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، استراتيجية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ، ص ٩٢.

(١٥) شاكر محمد فتحى أحمد : "ملاحظات على البحث الإدارى التربوى" ، التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج ٨ ، ع ١٦ ، أغسطس ٢٠٠٥ ، ص ص ١١ – ١٥.

(١٦) عدنان محمد قطيط : باراديم مقترح لتحسين كفاءة البحث الإدارى التربوى فى مصر فى ضوء مدخل التخصصات البينية" ، مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية ، كلية التربية جامعة عين شمس ، مج ٤٢ ، ع ٢ ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٥٩– ١٦٢.

(١٧) محمد خميس حرب : "خريطة بحثية مقترحة لقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الاسكندرية" ، مجلة كلية التربية جامعة الاسكندرية ، مج ٢٨ ، ع ٥ ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٣، ص ص ١٨٨ – ١٩٠.

(١٨) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ ، ٢٧.

(١٩) يرجي مراجعة :

–جامعة سوهاج ، كلية التربية ، الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ٢٠١٨ – ٢٠٣٠ : http://staffisites.sohag-umiv.edu.eg في ٢٠٢٠/٨/١٦ .

–جامعة كفرالشيخ ، كلية التربية ، الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية . متاح علي : www.kfs.edu.eg/education/pdf/30112019155841l7.pdf في ٢٠٢٠/٨/١٢ .

–جامعة جنوب الوادي ، كلية التربية بقنا ، الخطة البحثية قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية خلال الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٢ متاح علي : www.svu.eg/facieltes/edu/departments في ٢٠٢٠/٨/١٦ .

–عادل عبدالفتاح سلامة ، نهلة عبدالقادر هاشم ، مجالات الدراسة والبحث لقسم التربية المقارنة والادارة التعليمية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس . د.ت .

(٢٠) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥–٢٠٣٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧–٣٠.

(٢١) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(٢٣) ج ، م ، ع ، مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ ..

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(24) Al Samih, A.M. : p. "Research Map of Research Priorities in HE Studies in the Kingdom of Saudia Arabia", Universal Journal of Educational Research, Vol. 4, No. 7,2016, 1630.

(25) Mehri Sedighi & Ammar Jalalimanesh : op.cit., p. 71.

(٢٦) احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٦

(٢٧) معجم المعاني الجامع ، متاح علي : in http//:www.almanny.com/adirect/ar 7/8/2020

(٢٨) حسن شحاتة ، زينب النجار : معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، مراجعة د. حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١.

(٢٩) احمد زكي بدوي ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

(٣٠) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(31) Yingying Wang & Alex J. Bowers : op.cit., p. 16.

(٣٢) محمد أحمد محمد إسماعيل : "رؤى مستقبلية لخريطة بحثية لكليات التربية ببعض جامعات جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية" ، آفاق جديدة فى تعليم الكبار ، مركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس ، ع ١٧ ، يناير ٢٠١٥.

(٣٣) نجلاء عبد التواب عيسى عبد العال : تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنى سويف فى ضوء الأولويات البحثية" ، مستقبل التربية العربية ، مج ٢٣ ، ع ١٠١ ، ابريل ٢٠١٦ .

(٣٤) محمد خميس حرب : مرجع سابق.

(٣٥) رشيدة السيد أحمد طاهر ، عدنان محمد قطيط: "خريطة مقترح لبحوث السياسات التعليمية فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠" ، العلوم التربوية ، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة ، مج ٢٦ ، ع ١ ، يناير ٢٠١٨.

(٣٦) منال موسى سعيد : "خطة بحثية تربوية مقترحة لتطوير التعليم العالى الثانوى الفنى بمحافظة الوادى الجديد فى ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى ٢٠١٤ – ٢٠٣٠" ، مجلة كلية التربية ، كلية التربية جامعة المنوفية ، مج ٣٤ ، ع ١ ، ٢٠١٩.

(37) Alsamih, A.M. : op.cit.

([38]) Yinying Wang & Alex, J. Bowers : op.cit.

([39]) Republic of South Africa : Higher Education & Training Department, Research Agends, 2017-2020, May 2017.

([40]) Jan Foster, et al. : "Creating & Research Agenda and Setting Research Priorities of Clinical Nurse Specialists", Feature Article, Wolters Khuwer Health, Inc., 2018.

([41])Meng Tian, Stephan G. Huber, "Mapping Educational Leadership; Administration and Management Research 2007 – 2016, "Journal of Educational Administration, Vol. 58, No. 2, 2020, pp. 129 – 150.

(٤٢) عصام جمال سليم غانم : "تطبيقات منهجية البحث الفينومنيولوجية فى بحوث الإدارة التعليمية" ، مجلة التربية ، كلية التربية جامعة الازهر ، ع ١٦٧ ، ج ٢ ، يناير ٢٠١٦.

(٤٣) إيمان إبراهيم الدسوقى أحمد : "استخدام منهج بحث الطرائق المركبة فى دراسات الإدارة التربوية : دراسة تحليلية لبعض نماذج الإنتاج الفكرى المنشور بالدوريات المتخصصة" ، مجلة التربية ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ع ١٦٧ ، ج١ ، يناير ٢٠١٦.

(٤٤) عدنان محمد قطيط : مرجع سابق .

([45]) Ahmet Aypay, et al. : op.cit.

([46]) Majid Ghasemy & Sufean Hussin : Theories of Educational Management and Leadership : A Review, 2014.

متاح على :MDP-71ceprints.um-edu.my in 30/3/2020

([47]) Leonor L. Torres & Licinio C. Lima : "Research into Educational Management in Portugal : Themes, Focus and Methodologies", ECPS Journal, Vol. 11, 2015.

([48]) Philip Hallinger & Waheed Hammed : Knowledge Production on Educaitonal Leadership and Management in Arab Societies : A Systematic Review of Research", Educational Management Administration & Leadership, 2017.

([49])Mehmet S. Bellibas, Sedat Gumus, op.cit .

(٥١) ج ، م ، ع ، مجمع اللغة العربية ، مرجع سابق، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ ..

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٥٢) محمد عبد الحميد لاشين ، عمر هاشم إسماعيل : "التجديد التربوى فى سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية : رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية ، جامعة السلطان قابوس" ، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ، مج ٨ ، ع ١ ، يناير ٢٠١٤ ، ص ٦٢.

(٥٣) نجلاء محمد محمد محمد النحاس : "استخدام البحوث الجامعية Research Undergraduate "UR" فى تصميم خريطة بحثية مستقبلية لقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة

الاسكندرية فى ضوء التوجهات البحثية العالمية المعاصرة" ، مجلة كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ، مج ٢٦ ، ع ٦ ، ٢٠١٦ ، ص ص ٣٠ ، ٣١.

(٥٤) نجلاء بنت حمزة محمد الهوساوى : "الرسائل التربوية فى أصول التربية بالجامعات السعودية : رؤية مستقبلية لخارطة بحثية" ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٧٠ ، ج ٢ ، اكتوبر ٢٠١٦ ، ص ٥٨٣.

(٥٥) منال موسى سعيد : مرجع سابق ، ص ٤٠٠.

(٥٦) محمد أحمد محمد إسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٦٦.

(٥٧) نجلاء عبد التواب عيسى عبد العال : مرجع سابق ، ص ٣١٣.

(58) Al Samih, A.M. : op.cit., p. 1630.

(٥٩) ياسر المحمودى : "خريطة بحثية مقترحة لأبحاث التربية الإسلامية من وجهة نظر المتخصصين بالجامعات السعودية "، رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٦.

(٦٠) رشيدة السيد أحمد الطاهر ، عدنان محمد قطيط : مرجع سابق ، ص ٥٠.

(٦١) نجلاء بنت حمزة محمد الهوساوى : مرجع سابق ، ص ٦٠٠.

(62) Lin, Hai – Chin, others : Mapping of Future Technology Themes in Sustainable Energy", Foresight, Vol. 15, issue, 1, 2013, p. 57.

(٦٣) نجلاء عبد التواب عيسى عبد العال : مرجع سابق ، ص ص ٣٢١ ، ٣٢٢.

(64) Mehri Sedighi & Ammar Jalatimanesh : op.cit., p. 82.

(65) Gail Burnaford, et al. : op.cit., pp. 4-5.

(66) Jan Foster, et al. : op.cit., pp. 21-26.

(67) See :

- Mehri Sedighi & Ammar Jalalimanesh : op.cit., p. 71.
- Chen Sun, P. et al. :Mapping the Evolution of E-learning from 1977-2005 to Inform Understandings of E-learning Historical Trends, Education Sciences, Vol. 4, 2014, p. 156.

(68) AlSumih A.M., op.cit., p. 1630.

(٦٩) نجلاء عبد التواب عيسى عبد العال : مرجع سابق ، ص ص ٣١٨ – ٣٢٠.

(70) Republic of South Africa : op.cit., p. 6.

(٧١) وجيهة ثابت العانى وميمونة بنت درويش الزدجالية : "الخريطة البحثية للإنتاج الفكرى لرسائل الماجستير وأولويات الاحتياجات والتجديدات المعاصرة فى التربية الإسلامية" ، مجلة العلوم التربوية ، كلية التربية جامعة الملك سعود ، مج ٣٠ ، ع ٢ ، ٢٠١٨ ، ص ٣٣٧.

(٧٢) محمد أحمد إسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٦٩.

(٧٣) مساعد بن عبد الله النوح : "خريطة بحثية مقترحة فى أصول التربية فى الجامعات السعودية" ، مجلة رابطة التربية الحديثة ، مجلد (٧) ، ع (٢٢) ، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

(٧٤) احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٦

(٧٥) عبد الجواد السيد بكر : "إدارة وتمويل البحث والتطوير R & D" ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع والعشرين : قيادة التعليم وإدارته فى الوطن العربى : الواقع والرؤى المستقبلية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، يناير ٢٠١٧ ، ص ٨٣.

(٧٦) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(٧٧) عدنان محمد قطيط : مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(78) Felipe Aravena C. &Philip Hallinger,"Systematic Review of Research on Educational Leadership and Management in Latin America, 1991 – 2017, Educational Management Administration & Leadership, Vol. 46, No. 2, 2017., pp. 208-209.

(٧٩) عارف توفيق عطارى ، هبة محمد نشأت عواد : "نموذج مقترح لتجسيد الفجوة بين البحث والممارسة فى مجال الإدارة التربوية فى ضوء بعض نماذج نقل المعرفة" ، المجلة التربوية ، الكويت ، مج ٣٠ ، ع ١١٧ ، ٢٠١٥ ، ص ١٨٤.

(٨٠) المرجع السابق ، ص ١٨١.

(81) Yinying Wang & Alex J. Bowers : op.cit., p. 16.

(82) Oplatka, Izhar : "Differentiating the Scholarly Identity of educational Administration: An Epistemological Comparison of Two Neighbouring Fields of Study", Journal of Educational Administration, Vol. 52, No. 1, 2014, p. 124.

(٨٣) وليد بن عبد الرحمن محمد الجاسر : "التوجهات الموضوعية للبحوث والرسائل العلمية فى تخصص الإدارة التربوية بالجامعات السعودية خلال الفترة (١٣٩٦ – ١٤٣٦ هـ)" ، مجلة العلوم التربوية ، العدد ١٢ ، محرم ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨ ، ص ص ٤٦٢ ، ٤٦٣.

(84) Yinying Wang & Alex J. Bowers : Mapping the Field of Educational Administration Research : A Journal Citation Network Analysis", Journal of Educational Administration, Vol. 54, Issue : 3, 2016, p. 243.

(٨٥) قاسم محمد المجالى : "نحو استراتيجية وطنية للإدارة التربوية فى ضوء الاتجاهات المعاصرة" ، رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم ، الأردن ، مج ٥٤ ، ع ١ ، ٢ ، ٢٠١٧ ، ص ٩٨.

(86) Ahmet Aypay, et al. : op.cit., pp. 70-72.

(87) Majid Ghasemy & Sufean Hussin : op.cit., pp. 3-7.

(88) Philip Hallinger : "A Conceptual Framework for Systematic Reviews of Research in Educational Leadership and Management", journal of Educational Administration, Vol. 51, No. 2, 2013, p. 142.

(89) Philip Hallinger : "Reviewing Reviews of Research in Educaitonal Leadership, An EmpiricalAssessment", Educational Administration Quarterly, Vol. 50, No. 4, 2014, pp. 540, 570.

(90) Philip Hallinger & Waheed Hammad : op.cit., pp. 11, 12.

(٩١) عارف توفيق محمد عطارى ، هبة محمد نشأت عواد : "نموذج مقترح لتجسير الفجوة بين البحث والممارسة فى مجال الإدارة التربوية فى ضوء بعض نماذج نقل المعرفة" ، المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت، مج ٣٠ ع ١١٧، ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٨١.

(٩٢) عصام جمال سليم غانم : مرجع سابق ، ص ١٨٠.

(٩٣) إيمان إبراهيم الدسوقى أحمد : مرجع سابق ، ص ١١٠.

(٩٤) عدنان محمد قطيط : مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(95) Ross Notman : "An Overview of Educational Leadership Research in the East Asia Region", New Zealand Journal of Asian Studies, Vol. 18, No. 2, December, 2016,pp. 36, 37.

(٩٦) عارف توفيق محمد عطارى ، هبة محمد نشأت عود : مرجع سابق ، ص ١٩٨.

(٩٧)Meng Tian, Stephan G. Huber,op.cit, p.142 .

(٩٨) فؤاد أحمد حلمى : "فجوة التطبيق بين النظريات الإدارية المطروحة والممارسات المشاهدة فى إدارة التعليم" ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس والعشرين للجمعية المصرية لتربية المقارنة والإدارة التعليمية : نظم التعليم ومجتمع المعرفة ، ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١٨ ، ص ٣٥٦٠.

(٩٩) المرجع السابق : ص ص ٣٥٢ ، ٣٥٣.

(١٠٠) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(١٠١) فاطمة على سليمان المزروع :" أولويات البحث فى الإدارة والتخطيط التربوى لمجالات التعليم العالى فى ضوء خطة التنمية العاشرة بالمملكة العربية السعودية" ، المجلة التربوية الدولية المتخصصة ، دار سمات للدراسات والأبحاث ، مج ٦ ، ع ٦ ، ٢٠١٧ ، ص ٤٣.

(١٠٢) سعيد طه محمود أبو السعود وآخرون : مرجع سابق ، ص ٢٨١.

(١٠٣) محمد عبد الله محمد عبد الله الفقى :" توظيف بحوث الفعل فى التعليم قبل الجامعى" المبررات والمجالات والتطبيقات" ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ١٠٦، الجزء الأول ، يناير ، ٢٠٢٠ ، ص ٣.

(١٠٤) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

(١٠٥) وليد بن عبد الرحمن محمد الجاسر : مرجع سابق ، ص ص ٤٦٦ ، ٤٦٧.

(١٠٦) محمد خميس حرب : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٨.

(١٠٧) محمد عبد الحميد لاشين ، عمر هاشم اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(١٠٨) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ – ٣٣.

(١٠٩) الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية ESCEEA ، أوراق عمل وبحوث ودراسات المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية: تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، ٢٦-٢٧ يناير ٢٠١٩ ، غلاف المؤتمر .

(١١٠) ج،م،ع ، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، المواد ٢٣ ، ٦٦.

(١١١) ج،م،ع ، قرار رئيس الجمهورية فى ٢٠١٤/٩/٦ بإنشاء المجلس الاستشارى لعلماء وخبراء مصر ، مادة (١) ، (٢) متاح على : in www.youm7.com/story/2014/9/6/1852329 .4/1/2020

(١١٢) ج،م،ع ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

(١١٣) المرجع السابق ، ص ص ٤٣-٤٨.

(١١٤) ج،م،ع ، رئاسة الجمهورية ، قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، مرجع سابق ، ص مادة (١).

(١١٥) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، استراتيجية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ٩٢.

(١١٦) شاكر محمد فتحى أحمد : "ملاحظات على البحث الإدارى التربوى "، التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج ٨ ، ع ١٦ ، أغسطس ٢٠٠٥ ، ص ص ١١ – ١٥.

(١١٧) عدنان محمد قطيط : مرجع سابق ، ص ص ١٥٩- ١٦٢.

(١١٨) شاكر محمد فتحى أحمد : البحث الإدارى التربوى ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ ، ٢٧.

(١١٩) محمد خميس حرب : مرجع سابق ، ص ص ١٨٨ – ١٩٠.

(١٢٠) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧-٣٠.

(١٢١) أحمد محمد العرجاوى : "البحث التربوى فى مصر وإمكانيات تطويره" ، التربية ، العدد ٤٩ ، أغسطس ٢٠١٤ ، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٩.

(١٢٢) محمد خميس حرب : "تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز فى البحث التربوى" ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ع ٧٩ ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٥.

(١٢٣) السيد محمد عبد الله خلف : "تصور مقترح لتطوير البحث التربوى فى ضوء معايير جودته" ، دراسات عربية فى التربية وعلم النفس ، رابطة التربويين العربى ، ع ٦٣ ، يوليو ٢٠١٥ ، ص ص ٥٠٧ ، ٥٠٨.

(١٢٤) فدوى فاروق عمر :" تنظيم العلاقة بين منتوج البحوث الجامعية والمردود النفعى : آلية تنفيذية مقترحة" ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج ، ج ٥٤ ، اكتوبر ٢٠١٨ ، ص ٢٠٥.

(١٢٥) نجلاء عبد التواب عيسى عبد العال : مرجع سابق ، ص ٣٠٧.

(١٢٦) فيفى أحمد توفيق : "الفجوة البحثية فى المجلات التربوية "الأسباب والحلول" : دراسة تحليلية" ، الثقافة والتنمية ، جمعية الثقافة من أجل التنمية س ١٥ ، ع ٨٤ ، سبتمبر ٢٠١٤ ، ص ٦٦.

(١٢٧) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، مرجع سابق ، ص ٨.

(١٢٨) المرجع السابق ، ص ١٥.

(١٢٩) محمود فوزى أحمد بدوى : "تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية " ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج ، ج ٥٣ ، يوليو ٢٠١٨ ، ص ص ٣٤١ ، ٣٤٢.

(١٣٠) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥ ، ٣٦.

(١٣١) المرجع السابق ، ص ص ٣٨ – ٤٢.

(١٣٢) ج،م،ع ، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مادة (٢٣).

(١٣٣) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ ، ٤٣.

(١٣٤) ج،م،ع ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الأداء ، استراتيجية التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

(١٣٥) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩ – ٦٣.

(١٣٦) أحمد فايز أحمد سيد : مرجع سابق ، ص ص ٤٠ ، ٤١.

(١٣٧) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ – ٧٠.

(١٣٨) ج،م،ع ، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، مادة (٢٣).

(١٣٩) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ ، ٧٦.

(١٤٠) عبد الجواد سيد بكر : "التوأمة والامتياز الأكاديمى فى برامج التعليم العالى الدولية : نماذج ربط التكنولوجيا بالتنافسية فى اليابان وماليزيا" ، المؤتمر العلمى السنوى السادس والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.

(١٤١) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ ، ٣٤.

(١٤٢) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى ، استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر ، ٢٠١٥-٢٠٣٠ – مصر تستثمر فى المستقبل ، وحدة التخطيط الاستراتيجى ودعم السياسات ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٧٩.

(١٤٣) إيمان جمعة محمد عبد الوهاب ، "مسارات التحول بمؤسسات التعليم الجامعى المصرى نحو صيغة الجامعة الريادية "دراسة استشرافية" ، مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ ، ع ٩٠ ، العدد الأول ، مج ٢ ، السنة ١٨ ، ٢٠١٨ ، ص ٤٥.

(١٤٤) محمد جاد حسين أحمد، أشرف محمود أحمد محمود ، "تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا" ، السنة الثالثة ، العدد الثامن، ديسمبر ٢٠١٧ ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢.

(١٤٥) مصطفى أحمد أمين ، "التحول الرقمى فى الجامعات المصرية كمتطلب تحقيق مجتمع المعرفة" ، الإدارة التربوية ، السنة الخامسة ، العدد ١٩ ، سبتمبر ٢٠١٨ ، ص ١٠١.

(١٤٦) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣١.

(١٤٧) منال سيد يوسف حسنين ،" تأثير القيادات الجامعية فى دعم ثقافة تسويق البحوث العلمية بجامعة الاسكندرية "دراسة ميدانية على القطاع الطبى" ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ع ١٠٧ ، الجزء الثانى ، ابريل ٢٠٢٠ ، ص ١٢١.

(١٤٨) محمد جاد حسين أحمد ، أشرف محمود أحمد محمود ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٧٤.

(١٤٩) ثروت عبد الحميد ، محمد فتحى عبد الرحمن ،" تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية فى ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية : دراسة تحليلية "، الإدارة التربوية ، مج ١ ، ع ٢٢ ، س ٦ ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ص ٨٥ ، ٨٦.

(١٥٠) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ – ٣٠.

(١٥١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(١٥٢) محمد جاد حسين أحمد ، أشرف محمود أحمد محمود ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

(١٥٣) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ – ٣٠.

(١٥٤) إيمان جمعة محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

(١٥٥) عدنان محمد قطيط ، تطوير أداء مراكز البحث التربوى ، مرجع سابق ، ص ٩٥.

(١٥٦) محمد جاد حسين أحمد ، أشرف محمود أحمد محمود، مرجع سابق ، ص ٢٠٧.

(١٥٧) منال سيد يوسف ،"إجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر" ، الإدارة التربوية ، المجلد الأول ، العدد الثانى والعشرون ، السنة السادسة ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ص ٤١١ ، ٤١٢.

(١٥٨) منال سيد يوسف ، تأثير القيادات الجامعية فى دعم ثقافة تسويق البحوث العلمية ، مرجع سابق ، ص ١١٩.

(١٥٩) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ ، ٣٢.

(١٦٠) عدنان محمد قطيط ، "تطوير أداء مراكز البحث التربوى فى مصر فى ضوء مدخل إدارة المعرفة" ، الإدارة التربوية ، السنة الثالثة ، العدد الحادى عشر ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ٨٤.

(١٦١) رمضان محمد السعودى ، "دراسة مقارنة للأداء الجامعى فى كل من استراليا وفنلندا وإمكانية الإفادة منها فى مصر" ، مجلة التربية المقارنة والدولية، السنة الثانية ، العدد السادس ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ص ٦٥٣ ، ٦٥٤.

(١٦٢) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

(١٦٣) أمانى إبراهيم محمد أحمد طنطاوى ، خبرات بعض الدول فى التنمية المهنية المستدامة للقيادات الجامعية وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الزقازيق ٢٠١٩ ، ص ٣٢٢.

(١٦٤) محمد ماهر محمود حنفى ، متطلبات تفعيل القدرة التنافسية لجامعة بورسعيد فى ضوء التصنيفات العالمية للجامعات ، مجلة كلية التربية جامعة بورسعيد ، ع ٢٦ ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ص ٣٥ ، ٣٦.

(١٦٥) سعيد طه محمود وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٣١٢.

(١٦٦) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(١٦٧) منار محمد جابر ، "الأداء المتوازن كمدخل لتطوير أداء مراكز البحوث التربوية المصرية ، تصور مقترح" ، الإدارة التربوية ، السنة الخامسة ، العدد السابع عشر ، مارس ٢٠١٨ ، ص ص ٤٢٥ ، ٤٢٦.

(١٦٨) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(١٦٩) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى ، استراتيجية الحكومة ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

(١٧٠) فاطمة أحمد زكى إبراهيم ، "إدارة المواهب الإدارية فى الجامعات المصرية فى مجتمع المعرفة" ، الإدارة التربوية ، السنة الخامسة ، العدد السابع عشر ، مارس ٢٠١٨ ، ص ص ٣١٠ ، ٣١١.

(١٧١) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(١٧٢) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- تهانى بشير محمد سليم ، " آليات مقترحة لتفعيل سياسات التسويق الدولى للتعليم العالىفى مصر" ، الإدارة التربوية "، السنة الثالثة ، العدد الحادى عشر ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ٢٣٥.
- خالد السيد محمد إسماعيل ، دراسة مقارنة لريادة الأعمال فى التعليم الجامعىفى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإمكان الإفادة منها فى مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤٢.
- محمود فوزى أحمد بدوى ، عماد نجم عبد الحكيم: "تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية" ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج ، ج ٥٣ ، يوليو ٢٠١٨ ، ص ٣٩٦.

(١٧٣) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٤.

(١٧٤) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى ، استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(١٧٥) أشرف محمود أحمد ، محمد جاد حسين ، "تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية فى ضوء الاستفادة من خبرات جامعتى كامبريدج وسنغافورة الوطنية" ، التربية المقارنة والدولية ، السنة الثانية ، العدد السادس ، ديسمبر ٢٠١٩ ، ص ص ٤٦٤ ، ٤٦٥.

(١٧٦) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(١٧٧) مصطفى أحمد أمين ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(١٧٨) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ ، ٣٤.

(١٧٩) خالد السيد محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٤١.

(١٨٠) غادة محمد عبد السلام ، "تطوير القدرات الديناميكية للجامعات المصرية – تصور مقترح" ، الإدارة التربوية ، المجلد الأول ، العدد الواحد وعشرون ، السنة السادسة ، مارس ٢٠١٩ ، ص ٢٢٦.

(١٨١) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(١٨٢) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى ، استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالىفى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(١٨٣) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ،الاستراتيجية القومية ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(١٨٤) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى ، استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالىفى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

(١٨٥) محمد جاد حسين أحمد ، أشرف محمود أحمد محمود ، تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ ، ٧٦.

(١٨٦) أسماء أبو بكر صديق ، "رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمىفى الجامعات المصرية فى ضوء خبرات بعض الدول" ، مجلة كلية التربية جامعة بنها ، مج ٢٩ ، ع ١١٥ ، يوليو ٢٠١٨ ، ص ١٢٣.

(١٨٧) سماح زكريا محمد ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٩ ، ٢٢٠.

(١٨٨) شكرى محمد شكرى عبد اللطيف ، "مجالات التعاون الدولى فى جامعة ولاية ميتشجان الأمريكية وجامعة تورنتو الكندية : دراسة مقارنة" ، الإدارة التربوية ، السنة الثالثة ، العدد الحادى عشر ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ٢٧٨.

(١٨٩) غادة محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(١٩٠) عبد الجواد سيد بكر : "التوأمة والامتياز الأكاديمى فى برامج التعليم العالى الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(١٩١)المرجع السابق ، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(١٩٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، انجازات وزارة التعليم العالي من ٢٠١٨/١/١ حتي ٢٠١٨/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للوزارة في٢٠١٩ ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٨ ، ص ٣٠ .

(١٩٣) محمود فوزى أحمد بدوى ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

(١٩٤) ج،م،ع ، وزارة التعليم العالى ، استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالىفى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٦١، ٦٢.

(١٩٥) أسماء أبو بكر صديق ، مرجع سابق ، ص ١٢٩.

ملاحق البحث

قائمة أسماء السادة المحكمين لاستطلاع الرأي (*)

م	الاسم	البيان
١	أ.د ابراهيم عباس الزهيري	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ – كلية التربية ، جامعة حلوان
٢	أ.د ابراهيم مرعي العتيقي	أستاذ الإدارة والتخطيطالتربوي – كلية التربية ، جامعة الأزهر
٣	أ.د احمد نجم الدين عيداروس	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية – كلية التربية ، جامعة الزقازيق
٤	أ.د بيومي محمد ضحاوي	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ – كلية التربية بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس
٥	أ.د علي عبدربه حسين إسماعيل	أستاذ الادارة التعليمية – كلية التربية ، جامعة المنصورة
٦	أ.د محمد ابراهيم طه	أستاذ أصول التربية – كلية التربية جامعة طنطا
٧	أ.د محمد احمد عبدالدايم	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ – كلية التربية ، جامعة الزقازيق
٨	أ.د محمد احمد حسين ناصف	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية – كلية التربية ، جامعة الزقازيق
٩	د محمد احمد عوض البربري	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد – كلية التربية ، جامعة الزقازيق
١٠	أ.د محمد عبدالله محمد الفقي	أستاذ أصول التربية – كلية التربية جامعة الزقازيق
١١	أ.د محمود عطا محمد علي	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ – كلية التربية ، جامعة الزقازيق
١٢	د مسلم محمد عليوة حميد	أستاذ متفرغ بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية – كلية التربية ، جامعة الزقازيق
١٣	أ.د هنداوي محمد حافظ	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ – كلية التربية ، جامعة حلوان

(*)الأسماء مرتبة أبجدياً